واقع الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

آزا حسيب القرداغي





واقع الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

دراسة ميدانية في إقليم كوردستان ـ العراق


MOHAMED KHATAB

واقع الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

دراسة ميدانية في إقليم كوردستان - العراق

تاليف

آزا حسيب القرداغي

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2012/5/1822)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2013م – 1434هـ



عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة – مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-165-3 (ردمك)



الإهداء

إلى:

الساعين لتحقيق العدالة الإجتماعية وإيجاد الفرص المتكافئة للنمو و الرقي والرفاهية في كوردستان حر

أهدي هذا الجهد المتواضع

آزا حسيب القرداغي


MOHAMED KHATAB

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

الإطار الميداني للدراسة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة

المقدمة

الحياة الإجتماعية دائبة الحركة، وتتسم بعوامل التغير. والتغير خاصية لازمت الإنسان منذ أن وجد على هذه البسيطة. وعلى الرغم من أن لكل مجتمع خصوصيات بنائية – ثقافية تتحدد على وفق من طبيعته والمرحلة التاريخية، التي يمر بها، فانه لا يوجد مجتمع يخلو من التغير وانعكاساته السلبية والايجابية. فالمجتمعات البشرية وفي خضم عملية التغير الدائب تصاب بالصراع البنائي بين مكوناته وبالتالي تحدث تفاوتات في الأدوار والحقوق والواجبات بالنسبة لأفراده وجماعاته الإجتماعية، تؤول بالنتيجة إلى اللامساواة من حيث الأمتلاك لمصادر الثروة والقوة، وهي لا تتوزع توزيعاً متساوياً او عادلاً بين الأفراد او بين الجماعات، وبسببه تنشأ ظاهرة إجتماعية تاريخية، مارست على الأنسان ومازالت تمارس تأثيراتها في مختلف جوانب حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ظاهرة (التفاوت الإجتماعي Social Inequality)، التي تعبر عن تمايز الناس وتفاضلهم من حيث الخصائص الفيزيقية، واختلافهم وعدم تساويهم من حيث اوضاعهم الإجتماعية، وفرص الحياة المتاحة امامهم، والتي اوجدت في صور شتى عبر التأريخ، وبحسب المجتمعات ومع اول تشكيلة إجتماعية – إقتصادية تقوم على الملكية، حتى وصلت إلى أشد صورها، واعقد تركيباتها في المجتمعات المعاصرة، لتتجسد في وجود الناس افراداً وجماعات في(طبقات إجتماعية Social Classes)واتخذت تاريخياً شكلاً هرمياً متدرجاً أصطلح عليه بـ(التدرج الإجتماعي Social Stratification).

ان مفهوم التدرج الإجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس اللامساواة الإجتماعي، التي تظهر نتيجة للعمليات والعلاقات الإجتماعية. فهو من الظواهر الإجتماعية المعقدة، التي تعتمد على العديد من العوامل، التي تختلف من مجتمع لآخر، لكنها وعلى الرغم من أنها تصنف الناس على رتب غير متساوية في البناء الإجتماعي من خلال الأمتيازات والقوة الإقتصادية، فإنها تعد بمثابة عملية ديناميكية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوين المجتمعات، وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة، تعمل داخل البناء الإجتماعي للمجتمع وتلقي

الضوء على ما يحدث في البناء الإجتماعي وتساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقراره، وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية التي يمر بها. لذا نرى نظماً إجتماعية تأصلت لها، فرسخت التفاوت بنسب اختلفت بحسب خصوصية كل مجتمع ونظامه التراتبي والمرحلة التاريخية، التي يمر بها. لقد تمثلت هذه الأنظمة في (النظام الطبقي المغلق Closed Class System) و(النظام الطبقي المفتوح. Open Class System) إذ يشير النظام الطبقي المغلق إلى أن المكانة الإجتماعية Social Status والحقوق والواجبات تكون فيه موروثة بالمولد، وبالتالي فالمجتمع لا يسمح بإنتقال الأفراد وتحركهم داخل البناء التدرجي إلا على أساس ما أعطي لهم من درجة، ومنزلة او مكانة إجتماعية. أما النظام الطبقي المفتوح فهو يشير إلى توزيع الناس على الطبقات وبالتالي التفاوت الإجتماعي غير موروثه وإنما هو نتاج لامساواة إجتماعي، تتداخل عدة عوامل ايديولوجية وسياسية وإقتصادية وثقافية في تكوينه وتحديد درجاته الهرمية، من الممكن الإنتقال إلى درجات أعلى او الهبوط إلى درجات أدنى. وبالتالي فأن حيازة المكانة الإجتماعية تكون مؤسسة على الجدارة والاستحقاق والجهد الفردي.

هذه الاوضاع ترتبط بظاهرة إجتماعية تسود معظم المجتمعات المعاصرة ذات النظام الطبقي المفتوح، الذي يشير إلى إنتقال الأفراد او الجماعات من وضع إجتماعي إلى آخر داخل البناء التدرجي يطلق عليها (الحراك الإجتماعي Social Mobility). يتخذ هذا الإنتقال إتجاهين: اولهما (حراك افقي Horizontal Mobility)، وثانيهما (حراك عمودي Vertical Mobility). وقد يكون هذا الإنتقال من ادنى إلى أعلى يطلق عليه (الحراك الصاعد.Upward Mobility) او يكون هذا الإنتقال من أعلى إلى أدنى يطلق عليه (الحراك الهابط، DownwardMobility) ونشير هنا إلى أن درجة الحراك الإجتماعي وإتجاهاته تتوقف على طبيعة النظام التدرجي السائد في المجتمع، ومدى تطوره الإجتماعي والإقتصادي وإنفتاحه السياسي والثقافي، فثمة عوامل متعددة تلعب دورها في أحداث الحراك الإجتماعي وتوجيه، أهمها: مدى تمسك المجتمع بالقيم الإجتماعية، التي ترسخ التفاوت وتؤكد المكانات الإجتماعية، ثم المرحلة التي تمر بها المجتمع من حيث تطور الوعي الإجتماعي، والأيمان بالعدالة، وتكافؤ الفرص، وبحقوق الأنسان قيمة إنسانية أصيلة، إلى جانب الأيدولوجيا السياسية، او نوع النظام السياسي،

وتطور التكنولوجيا، والتعليم، والهجرة، والتقدير الإجتماعي للوظيفة، والعوامل الشخصية... الخ.

عليه، فإن هذه الدراسة(*) تركز اهتمامها على الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، وتحاول أن تتعرف على حقيقة وجودها، طبيعتها، أشكالها، إستناداً إلى المؤشرات التي تؤكدها وهي: (المهنة والدخل وأسلوب الحياة)، إضافة إلى التباينات التراتبية بين المبحوثين وآبائهم من خلال المؤشرات الثلاثة سابقة الذكر. تأخذ الدراسة المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق بمحافظاته الثلاثة (أربيل والسليمانية ودهوك) مجتمع البحث، خلال الأعوام 2003 إلى 2010.

كما ان هذه الدراسة تثير تساؤلات فرعية تشمل: طبيعة المرحلة الإنتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي في الوقت الحالي، اضافة إلى طبيعة المجتمع الكوردي من حيث حالته الطبقية المفتوحة والمغلقة. إذ تعمل الدراسة على إثبات وجود الحراك بحسب المؤشرات الثلاثة السابقة، مع عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند طوائف دينية معينة كـ(الأيزيدية) و(الكاكائية) التي لاتزال قائمة كجماعات إجتماعية مغلقة، لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد المنتمي لها أن يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية، او وظائفه ومراكز مسؤولة في مؤسسات الدولة، او مواقع إجتماعية — إقتصادية...الخ.

تشمل الدراسة على بابين: نظري وميداني. الباب الاول خصص للإطار النظري يتكون من ثلاثة فصول. أما الفصل الاول فقد تم تخصيصه لبيان مشكلة الدراسة، وأهميتها النظرية والتطبيقية، وأهداف الدراسة ومناهجها. ومن ثم خصص مبحث لتحديد المفاهيم العلمية للدراسة، حيث تم التطرق إلى خمسة مفاهيم اساسية تتعلق بالدراسة وهي: (الحراك الإجتماعي، البناء الإجتماعي، التدرج الإجتماعي، الطبقة الإجتماعية، المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق).

(*) أصل هذه الدراسة، رسالة تقدم بها الكاتب كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الإجتماع إلى كلية الآداب، قسم علم الإجتماع في جامعة صلاح الدين في أربيل، وأشرف عليها الدكتور سليم بطرس الياس.

أما الفصل الثاني فكرس لدراسة الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية من حيث طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه، أشكاله وأنواعه، العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي، والعوامل التي تعيقه.

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة بناء المجتمع الكوردي وطبيعته الإجتماعية وأثرها في الحراك الإجتماعي من خلال التعرف على إقليم كوردستان– العراق وحدوده وعدد سكانه وتركيبة هذا السكان من حيث الجنس والتوزيع البيئي، ومن ثم من خلال مقاربات سوسيولوجية تبين الحراك الإجتماعي داخل النظم الإجتماعية، وفي التركيبة الطبقية. ومن ثم بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث كونه مجتمعاً مفتوحاً– مغلقاً (Open-Closed Society) في آن واحد. كما إنه يتصف بانه مجتمع إنتقالي (Transitional Society). تقف الدراسة بعد ذلك عند مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية لنتائج تغيرات تنموية إنتقالية في إقليم كوردستان، وأثرها في الحراك الإجتماعي.

أما الباب الثاني للدراسة مخصص للجانب الميداني، ويتكون من الفصلين الرابع والخامس. فالفصل الرابع يتضمن، مجالات الدراسة (الزماني، المكاني، البشري)، عينة الدراسة والأدوات، التي أستخدمت فيها من مقابلة وإستمارة إستبيان، وتحليل البيانات الجاهزة، إضافة إلى فرضيات الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة فيها.

أما الفصل الخامس، فقد خصص لعرض البيانات، وتحليل نتائجها، وإختبارالفرضيات، والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات. تم عرض، وتحليل البيانات العامة عن المبحوثين والبيانات الخاصة بالدراسة، من خلال المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة) ومؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وآبائهم من خلال تلك المؤشرات. وفي ضوء التحليلات، تم التوصل إلى إستنتاجات بخصوص ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي. كما تم من خلالها مناقشة فرضيات الدراسة ووضع مقترحات وتوصيات محددة.

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

❖ الفصل الأول:الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

- المبحث الاول: أبعاد الدراسة
- المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

❖ الفصل الثاني:الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية

- المبحث الأول: طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه
- المبحث الثاني: أنواع الحراك الإجتماعي
- المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي والتي تعيقه.

❖ الفصل الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق وطبيعته الأجتماعية وأثرها في الحراك الإجتماعي

- المبحث الاول: إقليم كوردستان - العراق.
- المبحث الثاني: الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.
- المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الإجتماعي.
- المبحث الرابع: تغيرات تنموية في إقليم كوردستان وأثرها في الحراك الإجتماعي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

المبحث الاول: أبعاد الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من إن ظاهرة الحراك الإجتماعي ظاهرة تشمل المجتمعات البشرية كلها، وفي كل زمان ومكان، فان إتجاهات الحراك، ودرجاته وطبيعته ومدى قبوله من قبل المجتمع، وتأثيراته في مكونات بناء المجتمع، فإنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى. ويتأثر بخصوصيات تراتبية وثقافية لكل مجتمع، ويؤثر في القيم الإجتماعية السائدة، ومعايير المجتمع لقياس المكانات، والأدوار الإجتماعية، بحسب إتجاهه ودرجة سرعته، وإتساع او ضيق نطاق حدوثه في المجتمع.

يتسم المجتمع الكوردي مثله مثل اي مجتمع آخر بميزة الحراك الإجتماعي. وإن الظروف السياسية والإقتصادية التي مربها كان لها الأثر الكبير في درجة هذه الظاهرة وإتجاهاتها. حيث اتسمت في بعض المراحل ببطء كبير ونطاق ضيق. وبسرعة اكبر وفي نطاق أوسع في مراحل أخرى. فالمرحلة مابعد الإنتفاضة الشعبية عام 1991 وسحب سلطة البعث لمؤسسات الدولة، ودوائرها من ثلاث محافظات (أربيل والسليمانية ودهوك) المعروفة حالياً بـ(إقليم كوردستان) وأخذ الجبهة الكوردستانية زمام الأمور، وإدارة تلك المحافظات عن طريق سلطة الأمر الواقع، ومن ثم انتخاب اول برلمان، وتشكيل حكومة إقليم كوردستان، شكلت هذه التحولات بمجموعها ارضية إجتماعية وسياسية وإقتصادية، لبروز العوامل التي تؤدي إلى حراك إجتماعي عمودي وافقي بدرجة أسرع من ذي قبل، وفي نطاق إجتماعي أوسع. ثم جاء سقوط سلطة حزب البعث عام 2003 ليشكل مرحلة جديدة ومنعطف كبير في أطواله معطيات جديدة ومؤثرة في مجمل الحياة الإجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، ادت إلى تفعيل عوامل عديدة أثرت وتؤثر لحد

الساعة في عملية الحراك الإجتماعي على نطاق إجتماعي اوسع وأشمل وفي إتجاهات عدة، وبسرعة فائقة ترتبت عليها نتائج إيجابية وأخرى سلبية في حياة الأفراد، والجماعات من حيث حراكهم صعوداً او نزولاً على سلم التراتبية الإجتماعية.

هذه الظواهر وغيرها من ظواهر ومؤشرات وما تعرض له المجتمع الكوردي من ظروف طوال سنوات بين 2003 إلى 2010 تركت بصماتها على مجمل البنية الإجتماعية، فكان لابد ان تتأثر عملية حراك الأفراد والجماعات الإجتماعية بها وفيها. لذا وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة تتسم بإشكاليات متنوعة، تستحق الدراسة، والبحث في وجودها، وحدوثها، وطبيعتها، وأسبابها، وإتجاهاتها، وإنعكاساتها الإيجابية والسلبية، وطرق قياسها من خلال تغيرات كمية وأخرى نوعية ضمن مؤشرات ثلاثة هي (الدخل، المهنة وإسلوب الحياة).

ثانياً: أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق، مجتمع لم يحظ بالدراسة العلمية بالدرجة التي يمكننا أن نقول بأنه غدا مجتمعاً مدروساً يمكن التعرف عليه في حدودها الدنيا، وأن المكتبة العلمية الإجتماعية باتت تمتلك من البحوث والدراسات، التي يمكن أن تُستند إليها كونها مراجع ومصادر من قبل الباحثين والدارسين لهذا المجتمع. لذا فأن أية دراسة لهذا المجتمع هي بحد ذاتها مسألة ذات أهمية بالغة والتي يجب أن تدعم من قبل الجهات العلمية والحكومية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس ولأول مرة – بحد علمنا – ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، وبيان حقيقة وجوده، طبيعته، أنواعه وأشكاله، نظمه وطرق قياسه، إلى جانب العوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عليه ايجاباً وسلباً من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي (الدخل والمهنة وأسلوب الحياة). ومن خلال عمل سوسيولوجي ميداني ينشد فيه تحقيق فوائد علمية

وعملية تطبيقية في آن واحد، اذ يمكننا من خلال ذلك فهم طبيعة المجتمع الكوردي من حيث التراتب الإجتماعي، والوحدات التي تتكون منها بناؤه الإجتماعي، والحراك الذي يحدث في ثناياه وبالتالي يؤدي إلى تغيرات بنائية وظيفية تراكمية تنشد منها تغيرات جذرية نحو مجتمع مفتوح متطور مستقبلاً.

تنتمي هذه الدراسة الى فروع عدة من علم الإجتماع وبالأخص علم إجتماع المعرفة، وعلم الإجتماع الإقتصادي، وعلم الإجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا الإجتماعية. لذا تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة لتقديم تفسير علمي موضوعي للحراك الإجتماعي، من واقع المجتمع الكوردي المتسم بأبعاد إجتماعية، سياسية، إقتصادية وثقافية متعددة. وفتح المجال أمام الأخرين لدراسة جوانب أخرى من الموضوع من خلال مقترحات الدراسة، وسد الثغرات التي لم تستطع الدراسة الحالية أن توفيها حقها من الدراسة والبحث.

اما عملياً فأن ما يميز هذه الدراسة انها تنطلق من الواقع، وتجرى على المجتمع الكوردي، كما أنها تدرس في إطار المرحلة الإنتقالية التي يمر بها المجتمع، والذي جاء نتيجة تغييرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتنموية منذ انتهاء مرحلة النظام السياسي الأستبدادي في 2003، شملت العراق عامة وإقليم كوردستان خاصة. وبالتالي فإن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، ومجموعة التوصيات التطبيقية بشأن دور العوامل المختلفة في عملية الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، سوف تمكن صانع القرار السياسي والمخطط الإجتماعي - التنموي والهيئات التنفيذية من الإفادة منها في عملية التخطيط والتنمية المستقبلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الحراك الإجتماعي للأفراد، وإرتقائهم على السلم الإجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة

والدخل وأسلوب الحياة). كذلك تهدف إلى التعرف على إتجاه هذا الحراك بين الأجيال من خلال المقارنة بين المبحوثين، وآبائهم من حيث تلك المؤشرات لبيان التباينات بينهم. كما تهدف إلى بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث انفتاحه وانغلاقه كونه مجتمعاً إنتقالياً، ومتعدد الطوائف والتكوينات الإجتماعية، وتأثير هذه الخارطة الإجتماعية في الحراك الإجتماعي.

تعمل هذه الدراسة على الوصول إلى تلك الأهداف من خلال الإجابة على تساؤلات نظرية وتطبيقية محددة هي:

1. ماهو الحراك الإجتماعي؟ وماهي طبيعته، إتجاهاته، العوامل التي تؤدي اليه، العوامل التي تعيقه، وكيف يمكن قياسه؟
2. ماهي طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاحه وإنغلاقه، وأثرها على حراك أفراده وجماعاته داخل البناء الإجتماعي؟
3. ماهي طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الكوردي وأهم التغييرات التي حصلت خلال اعوام 2003 الى 2010 وأثرها في حجم وسعة وإتجاهات الحراك الإجتماعي؟
4. ماهي طبيعة وإتجاه الحراك الإجتماعي للأفراد وإرتقائهم او هبوطهم على السلم الإجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة)؟
5. ماهي طبيعة وإتجاه الحراك الإجتماعي بين الأجيال من خلال مقارنة المبحوثين بآبائهم في ضوء المؤشرات الثلاث؟

رابعاً: مناهج الدراسة

لم يعد البحث عن المعرفة عملية عشوائية... وإنما أصبح (أسلوباً خاضعاً لقواعد علمية، تحكمه أسس موضوعية)[1]، معتمدة في ذلك على مناهج توظف في ضوء طبيعة كل دراسة أو بحث، ذلك لأن طبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة هي التي تفرض على الباحث تحديد المنهج الذي يتعين عليه اختياره. ويقصد بالمنهج الطرائق، والأساليب، التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية تحليل البيانات واكتساب المعرفة[2].

ونظراً لطبيعة هذه الدراسة ولما تتطلبه من تجميع بيانات، ومعطيات من الواقع، فإنها تصنف ضمن الدراسات الوصفية والتحليلية التي تستهدف (تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها، وتفسيرها لإستخلاص دلالاتها. وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها)[3]. أما من حيث المنهج، فقد اعتمد الباحث على (المنهج التكاملي، أي على مجموعة متكاملة من المناهج، طالما كان لإستخدامها ضرورة تقتضيها الدراسة)[4]. إضافة إلى الأسلوب الإحصائي. ويمكن عرض هذه المناهج والأساليب على النحو التالي:

1) منهج المسح الميداني:

وهو أحد المناهج الرئيسة التي تستخدم في البحوث الإجتماعية، كونه (محاولة منظمة للحصول على معلومات، عن طريق إستخدام إستمارة الإستبيان أو

---

(1) غرايبة، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2002، ص9

(2) خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002، ص 64

(3) حسن، عبدالباسط محمد، أصول البحث الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1975، ص181

(4) جنور، محمد سالم علي، أثر التعليم في الحراك الإجتماعي بالمجتمع الليبي، أطروحة دكتوراه، منشورة في عدة مواقع الكترونية، ص230

المقابلات...وهو لايكتفي بمجرد الوصف فقط بل التفسير ايضاً)[1]. وظف الباحث هذا المنهج للتعرف على أشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، من حيث ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، اسلوب الحياة).

2) المنهج الوصفي:

هو المنهج الذي يهدف إلى (وصف دقيق ومفصل لظاهرة او موضوع محدد على صورة نوعية او كمية)[2]. واساليب العمل العلمي في هذا المنهج هي (تجميع البيانات والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها)[3]. مستخدمة في ذلك أدوات البحث الميداني مثل الإستمارة الإستبيانية، ومقابلة المبحوثين، والملاحظة العلمية.

3) المنهج المقارن:

يتناول هذا المنهج تحديد اوجه الشبه، والاختلاف، بين الأجزاء المكونة للظاهرة نفسها، او بين عدة ظواهرإجتماعية، وتستوجب عملية المقارنة من الباحث، أن يقر بوجود علاقة بين متغيرين، او اكثر موضع الدراسة، وهي علاقة قد تكون سلبية او موجبة، قوية أو ضعيفة[4].

أعتمدت هذه الدراسة، على المنهج المقارن، لأجل مقارنة مؤشرات الدخل والمهنة واسلوب حياة المبحوثين للفترة من 2003 إلى 2010 في إقليم كوردستان – العراق. كما وظف هذا المنهج لعقد مقارنات بين المبحوثين وآبائهم على خلفية الحراك الإجتماعي بين الأجيال.

---

(1) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص169.
(2) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي،اساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، 2000، ص183.
(3) بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص235
(4) خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، المصدر السابق،ص104.

4) المنهج التاريخي:

يجرى أعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة على إعتبار ان (الظواهر والأحداث متشابكة وديناميه. وأن ظواهر الحاضر ما هي الا محصلة لظواهر وأحداث الماضي، ممهدة لظواهر وأحداث المستقبل. لذلك فإن فهم الظواهر يتطلب التنقيب عنها في أحداث الماضي، بحثاً عن العوامل، والقوى التي اسهمت في تشكيلها على هذا النحو الحاضر)[1].

أعتمد المنهج التأريخي بالمفهوم الإجتماعي في الفصل الثالث من الباب الاول بغية معرفة كل القوى الإجتماعية التي كانت ولاتزال لها تأثير في خلق التراتبية الإجتماعية وتقسيم المجتمع على درجات وطبقات إجتماعية تؤثر إيجاباً أو سلباً في حراك الأفراد والجماعات عمودياً وافقياً. كما لها الأثر الفعال في تشكل مجتمع مغلق، وآخر مفتوح في نظام طبقي، يسود المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان — العراق.

(1) جلبي، علي عبدالرزاق، أسس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الأسكندرية، 1999، ص109

المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

مدخل:

لتحديد المفاهيم الأساسية في (الحراك الإجتماعي) لابد من الولوج إلى جوهر الظاهرة الذي يكمن في (التغير الإجتماعي) كونه (حقيقة إجتماعية)[1]، يعكس (حركية الأفراد وحيوية تجمعاتهم وتنامر نتاجاتهم وتعارك مصالحهم وتصارع طاقاتهم)[2]، ويعني ضمناً التغيرات التي (تحدث للبناء الإجتماعي والثقافة معاً)[3]، كما يشير إلى (ما يطرأ على الأشكال الثقافية والعلاقات الإجتماعية في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن)[4] يصيب البناء الإجتماعي Social Structure اي يؤثر في هيكل النظام الإجتماعي في الكل او الجزء محددا بالزمن ولكنه في الوقت نفسه يتصف بالديمومة والأستمرارية. فـ(كل تحول Transformation في البناء الإجتماعي- يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال. لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها)[5] هو تغيير إجتماعي. ولا وجود لتغيير إجتماعي إلا (في بناء المجتمع أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الإجتماعي. وعندما يحل هذا التغير في المجتمع نرى أفراده يمارسون مراكزاً وأدواراً إجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة انصرمت من الزمن)[6]. عليه فإن المدخل لتعريف الحراك الإجتماعي إنما هو التغير الإجتماعي لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المستمر على الدوام، فكل يوم من حياتنا يوم جديد، وكل لحظة تمثل حدثاً مستجداً في العمر. وعلى حد تعبير

---

(1) رشوان، حسين عبدالحميد احمد، التغير الإجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث،الأسكندرية، 2008، ص5

(2) العمر، معن خليل، التغير الإجتماعي،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2004،ص13

(3) ايفانز برتشارد، الأنثروبولوجيا الإجتماعية، ترجمة احمد ابو زيد، الأسكندرية، 1975، ص27

(4) علي، حيدر ابراهيم، التغير الإجتماعي والتنمية، دار الثقافة النشر والتوزيع، القاهرة،1982ص25

(5) الدقس، محمد عبدالمولى، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، ط2، 2005، ص17

(6) الكلاوي، احمد،التغير والبناء الإجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1 1968، ص8

الفيلسوف اليوناني القديم (هرقليطس Heraditus) فان المرء لا يستحم في النهر الواحد مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه مثلما يتغير الشخص فور إحساسه او ملامسته لماء النهر. ولتحديد مفهوم اي تغير يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء الظاهرة او حدث او وضع ما خلال فترة زمنية. وفيما يخص المجتمعات البشرية فإن علينا أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في (المؤسسات الأساسية) في مدة زمنية محددة[1]. هذا الفهم الأساسي للتغير الإجتماعي يساعدنا على تلافي اي غموض في فهم جوهر المفاهيم جميعها، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة وفحواها، وهذه المفاهيم هي:

أولاً: الحراك الإجتماعي (Social Mobility)

الحركة في اللغة تعني إنتقال الجسم من مكان إلى آخر، او إنتقال اجزائه[2]. جاء في (معجم الصحاح) بأن الحراك الإجتماعي إنما هو: قابلية المجتمع للتحرك والتغير بأستمرار فيتغير افقياً وعمودياً في أفراده وطبقاته وصلة بعضهم ببعض[3]. فالحراك الإجتماعي يمكن النظر إليه على انه (المظهر الخارجي لعملية التغير)[4]. فأنه بمعناه الواسع، يعني تغيراً في الاوضاع الإجتماعية للأفراد والأسر والجماعات، وتحركها إلى أعلى او إلى أسفل الهرم الإجتماعي. يعرفه (بتروم سوروكين Pitrim Sorokin1889-1959) بأنه: (تحول فرد او موضوع إجتماعي او قيمة – بعبارة أعم شيء خلقه وشكله نشاط الإنسان - من وضع إجتماعي إلى وضع آخر)[5].

(1) غدنز، انتوني، علم الإجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان،بيروت، ط4،بلا تأريخ الطبع، ص105

(2) مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج1،بلا تأريخ الطبع، ص 168

(3) العلايلي، عبدالله، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص256

(4) عبدالباقي، زيدان، ركائز علم الإجتماع، بدون دار للنشر، بدون سنة النشر، ص 282

(5) http://books.google.com/ P.Sorokin.Social Mobility, p.133

ويعرفه (سيمور ليبست S.M.Lipset) و(رينهارد بندكس R.Bendix) بأنه: العملية التي يتحول الأفراد من خلالها من وضع إلى آخر في اوضاع المجتمع تلك الاوضاع التي تكون لها قيم محددة في التسلسل الهرمي، وتلقى القبول والرضى العام من أفراد المجتمع[1].

من ناحيتها تشير موسوعة علم الإجتماع إلى أن الحراك الإجتماعي يعني: حركة الأفراد والأسر والجماعات من وضع إجتماعي إلى آخر، ولذلك فإن نظرية الحراك الإجتماعي تحاول تفسير التكرارات التي منها تحدث الحركات[2].

وفي الوقت الذي تؤكد التعاريف السابقة على متغير واحد هو (الوضع الإجتماعي Social Status) فان قاموس علم الإجتماع المصور (Illustrated Dictionary Of Sociology) يضيف متغير آخر وهو (الطبقة الإجتماعية Social Class) إلى التعريف ليصبح كالآتي: (حركة الأفراد(حراك الفرد) او الجماعة (الحراك الجماعي) من طبقة معينة او وضع معين إلى آخر)[3].

إن التأكيد على (التغير Change) و(الطبقة الإجتماعية Social Class) و(الوضع الإجتماعي Social Status) وإنتقال الأفراد، او الجماعات، بين هذه الأنظمة الإجتماعية منتقلين معهم القيم والسمات الثقافية، هو القاسم المشترك، الذي تجمع عليه التعاريف المختلفة، وكان الحراك بمثابة (المظهر الدينامي للتدرج الطبقي)[4]. ومن هذا المنظور فان (سعفان) في تعريفه للحراك الإجتماعي يؤكد مجمل هذه المفاهيم، ولكن يضيف اليها عملية الأنقلاب الطبقي، حيث أن الحراك الإجتماعي يتمثل في:(أشكال الأنقلاب في الطبقات الإجتماعية

(1) http://books.google.com/ S.M.Lipset, R.Bendix. Social M0bility in Industrial Society, pp. 1_2

(2) http://www.springerlink.com/ David L.Sills (ed.). International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14, p.429.

(3) Lawman,Niomi, Illustrated Dictionary Of Sociology,LOTUS PRESS, FP 2004,New Delhi,p166

(4) الخشاب، مصطفى، المدخل الى علم الإجتماع، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965، ص394

والسلم الإجتماعي)[1]. هذا التعريف هو الأقرب إلى فهم (كارل ماركس Karl Marx 1818-1883) للحراك الإجتماعي لأنه يرى فيه عملية فردية ينتقل خلاله الفرد من موقع إجتماعي إلى آخر او من طبقة إجتماعية إلى أخرى. وهذا الإنتقال إنما هو وهم من صناعة الطبقة المهيمنة. فالحراك الإجتماعي الحقيقي هو حراك ثوري للطبقة العاملة من موقعها الإجتماعي إلى موقع السلطة وملكية وسائل الإنتاج، فالثورة هي حراك إجتماعي بإمتياز[2].

إرتباطاً بموضوع هذه الدراسة حول ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، ويعد إستقراء جميع التعاريف السابقة حدد التعريف الإجرائي للحراك الإجتماعي بما يتلاءم وأهداف الدراسة في الآتي: الحراك الإجتماعي هوكل تغير في وضعية ما داخل التدرج الإجتماعي، الذي يرتب الأفراد في المجتمع الكوردي بصورة متباينة على وفق من مقاييس الدور والمكانة، ذلك التغير الذي يتعرض له الأفراد والجماعات الإجتماعية في الوضع الإجتماعي، او الوضع الطبقي، والثقافي والإقتصادي، وبخاصة في المهنة، والدخل، وأسلوب الحياة. هذا التغير يحصل نتيجة عوامل متعددة ومتنوعة، وبشكل مستمر ودون توقف، وبأيقاعات مختلفة حسب الزمان والمكان، يعكس المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، وذلك في إطار النظم الإجتماعية التي يتكون منها البناء الإجتماعي مشيراً إلى الدرجة التي يسمح بها المجتمع،او يشجع، او يجبر أفراده على تغيير مكانتهم ودورهم الإجتماعي وأسلوب حياتهم إيجابياً او سلبياً إرتباطاً بالقيم المرفقة له والناتجة عنه.

ثانياً: البناء الإجتماعي (Social Structure)

عندما ذكر (تشارلي مونتسكيو CharlesMontesquieu 1689-1755) في كتابه (روح القوانين)، بأن (كل مظاهر الحياة الإجتماعية تؤلف وحدة

---

(1) سمان، حسن شحاتة، اسس علم الإجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص 183-184

(2) جيرار بن سوسان، وجورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي، ط1، 2003، ص845-846

متماسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن ثمة علاقات تساند واعتماد متبادلين بين هذه المظاهر المختلفة). فانه بذلك يكون قد أرسى اول حجر لتعريف البناء الإجتماعي، وهو مضمون هذا المفهوم كما يستخدم الآن. غير أن المفهوم العلمي للبناء الإجتماعي ظهر في كتابات العالم البريطاني (هربرت سبنسر Herbert Spencer 1820-1903) وبخاصة في مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوي، وإعتباره جزءً من النظام الطبيعي للكون، ويدخل في تركيبته، لذا يمكن تصوره بناءً له كيان متماسك (فأفراد المجتمع يعيشون في نفس الأطار من النظم القانونية والسياسية والإقتصادية)[1] حسب قول عالم الإجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم Emile Durkheim 1858-1917). مما يعني ان البناء الإجتماعي إنما هو هيكل المواقع الإجتماعية المتسلسلة والمترابطة، الذي تقوم عليه هيئات المجتمع، ويشكل (مركب من جماعات ونظم أساسية تشكل المجتمعات)[2]. تكمن أهمية هذا التعريف في أنه يؤكد الصلة بين النظم الإجتماعية، والجماعات الإجتماعية، أي العلاقة المتداخلة بين المراكز والأدوار الإجتماعية، يُمكننا من دراسة البناء الإجتماعي في ضوء التركيبات النظامية، والعلاقات الإجتماعية معاً[3]. وذلك من خلال دراسة نسيج القوى الإجتماعية في نشاطها المتبادل، والذي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة والفكر، في هذه الحالة، يدل مفهوم البناء الإجتماعي بصورة ضمنية على (مجمل العناصر لنظام إجتماعي معين)[4]. على حد تعبير (كارل مانهايم Karl Mannheim1893-1947). ومن هذا المنظور فإن الأمر يتعلق بالعناصر المادية يشار اليها بغموض بعبارة (القوى الإجتماعية). التي تشارك من خلال التفكير والعمل في إطار بيئة إجتماعية وظروف معينة، في عملية مستمرة من الهدم وإعادة بناء البناء الإجتماعي. يُذكرنا هذا الأستعمال بالتأكيد بالتمييز الماركسي الشهير بين البنية التحتية والبنية الفوقية. حيث أن (ماركس) يفسر المجتمع من خلال العلاقات الإجتماعية، ومفهوم العلاقات الإجتماعية هو

---

(1) ابو زيد، احمد، البناء الإجتماعي، الجزء الأول، المفهومات، المكتب الجامعي الحديث، 1987 ص10-11

(2) كوس، صبحي محمد، دراسات في علم الإجتماع، دار النهضة العربية، بيروت،ط1، 2000، ص122

(3) سليم الغزوي، فهمي وآخرون،المدخل الى علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط2، 2004، ص 255-258

(4) ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007. ص100.

علاقات إنتاج اي علاقات الإنتاج الإجتماعية التي (تتغير وتتحول مع تغير وسائل الإنتاج المادية وتطورها، مع تغير القوى المنتجة وتطورها. وعلاقات الإنتاج تشكل بمجموعها ما يسمى بالعلاقات الإجتماعية، المجتمع)[1]. فالمجتمع بهذا المعنى ليس له بنية واحدة تشكل هيكله، وإنما هناك بنيتان تحتية وأخرى فوقية. فـ(البناء التحتي infra- structure) هي القاعدة المادية للمجتمع، هذه القاعدة التي تتكون من العوامل الإقتصادية والمعاشية التي من شأنها ان تشبع حاجات المجتمع الأساسية كالحاجة إلى السكن والغذاء والملابس،... الخ. اما (البناء الفوقي super structure الذي يطلق عليه ايضاً بالوعي الإجتماعي (consciousness) فإنه يتجسد في الأفكار، والمعتقدات، والمثل، والقيم، والمقاييس، والفلسفة، والدين، والسياسة، والمنطق، والأخلاق، والمعرفة... الخ. ويعتقد (ماركس) ومعه عدد من علماء الإجتماع، بأن البناء الإجتماعي التحتي، او الواقع الإجتماعي (الظروف الإقتصادية والإجتماعية) هي التي تحدد شكلية البناء الإجتماعي الفوقي، وتعين سماته، وخصائصه الرئيسية، اي تحدد الوعي الإجتماعي للأنسان وللمجتمع، وإذا ماتغيرت القاعدة او البناء التحتي للمجتمع من شكل إلى آخر، فأن البناء الفوقي لابد أن يتغير وفق التغير الذي طرا على العوامل المادية والإقتصادية[2]. أما (مانهايم) فإنه يعتقد بأن العوامل الإجتماعية المؤثرة لا تكمن في الحقيقة الإقتصادية فحسب بل ايضاً في المنزلة الإجتماعية للجماعات، وفي المهن، والأعمال التي تزاولها، وفي الثقافة، والتربية التي تحملها[3]. والتي اذا تحركت او تغيرت تغيرت معها أجزاء اخرى من البناء الإجتماعي. وهي الرابطة التي تربط التعاريف المختلفة للبناء الإجتماعي بالحراك الإجتماعي الذي تدرسه في هذه الرسالة. وعليه من الممكن تحديد التعريف الإجرائي للبناء الإجتماعي بما يتلاءم وأهداف الدراسة، وفروضها في الآتي: البناء الإجتماعي هو هيكل المراكز، والأدوار، والعلاقات، والقيم، والتفاعلات الإجتماعية المتداخلة، والمترابطة، والمتكاملة، ويقوم المجتمع بواسطة أناس يعيشون ويفكرون ويعملون على أنهم وحدة متكاملة، بإنتاجه وتهديمه، ومن ثم إعادة إنتاجه من جديد بأستمرار، وحسب حاجته للديمومة والتغير في أنساقه،

---

(1) ماركس، انجلس، مختارات، الجزء الأول، دار التقدم، موسكو، ص114.

(2) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الإجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 ص 134-135.

(3) الحسن، إحسان محمد، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر عمان، ط1 2005 ص304

وتدرجاته الإجتماعية. يتحرك الأفراد والجماعات داخله صعوداً او نزولاً، وحسب الدرجة التي يسمح بها المجتمع، او يشجع، او يجبر وحداته، ومكوناته على تغير مكانتهم، ودورهم الإجتماعي وأسلوب حياتهم.

ثالثاً: التدرج الإجتماعي(Social Stratification)

إن مفهوم التدرج الإجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس (اللامساواة الإجتماعي التي تظهر كنتيجة للعمليات والعلاقات الإجتماعية)[1].

يعزو القدماء من المفكرين أي تمايز في المجتمع، إلى أسباب وراثية في غالب الأمر، إذ يقول (افلاطون427-347 Plato ق.م):(أن افراد المجتمع يمكن تصنيفهم كما تصنف المعادن إلى ذهب وفضة وبرونز، وأن توارث الطبقة والمكانة أمر متوقع). كما قسم (نيكولا ميكافيلNiccola Machiavelli 1469-1527) المجتمع وراثيًا إلى نوعين: حكام ومحكومين فقط، بناء على عوامل وراثية. ومن جانبه أبرز (الفارابي 870-950) في مدينته الفاضلة تحديداً للمكانات والرتب لأفراد المجتمع، و(يختص أهل كل رتبة منهم بمعارف وأعمال يتميزون بها عن أهل الرتب الأخرى..)[2]. كما ورد عن (الجاحظ) قوله في حكمة التفاوت (إنما خالف الله تعالى بين طبائع الناس،... فكل صنف من الناس مزين لهم ما هم فيه)[3]. أما (ابن خلدون1332-1406) يعرف التدرج الإجتماعي كـ(حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم)[4].

---

(1) John Scott & Gordon Marshall, Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York,3th edition revised 2009, p.735

(2) وافي، علي عبد الواحد. المدينة الفاضلة للفارابي. جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984. ص102

(3) محمد، يوسف. تكافؤ المكتب. بيروت، دار ابن حزم، 1999، ص31

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص 362.

وطرح (إخوان الصفا) تقسيماً للفئات الإجتماعية على درجات متفاوتة معتمدين في ذلك على المعيار الإقتصادي، فقسموا الناس إلى ثلاثة أصناف وهم:

1) حرفيون يعملون بعضلاتهم وأدواتهم.
2) التجار الذين يشترون ويبيعون، وهدفهم تكوين فائض بين ما يأخذون وما يعطون.
3) الأثرياء الذين يملكون المواد الخام، ويشترون البضائع الجاهزة [1].

أما في العصر الحديث ركز المفكرون وعلماء الإجتماع على العوامل الملموسة في حياة الناس والمحددة للتمايز، فقد أشار (جون ستيوارت ميل John S.mill 1806-1873) إلى أن التدرج الإجتماعي هو تصنيف الناس على (رتب غير متساوية في البناء الإجتماعي من خلال الأمتيازات والقوة الإقتصادية)[2]. ويتم تحديد المراتب تبعاً لمعايير مثل الدخل والأعتبار الذي تحظى به المهنة الممارسة والمستوى التعليمي.. الخ[3]. ومن جانبه قام (آدم سميث – Adam Smith 1723 1790) في كتابه (ثروات الأمم) بوضع نموذج لأسس التدرج واللامساواة في المجتمع. وقد اختار التفاوت في الأجور مصدراً اساسي، وربط مستوى الأجر بنوع العمل الذي يقوم به الأنسان. وبهذا تكون للوظيفة او المهنة دور تحديد دخل الأنسان، والذي يحدد فرصه في جمع الثروة. فيصبح لتفاوت الثروات، وما ينتج عن هذا من إختلاف في فرص الحياة وأساليبها، اهمية في قيام التدرج الإجتماعي وتشكله[4]. فالمجتمع كما يقول كل من (ليبست) و(بندكيس): (يكون على شكل هرم توزع عليه الأدوار الإجتماعية المختلفة، حيث توضع الأدوار الإجتماعية القيادية، والحساسة، والعليا في قمته، وتوضع الأدوار المهنية، والنمطية والمتوسطة في

(1) أبو العينين،فتحي. التمايز الإجتماعي في العمران البشري، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد(2)، جامعة قطر، قطر، 1990 ص321.
Schaeter,Richard T.Ibed, p.199(2)
(3) ر.بودون وف. بوريكو، المصدر السابق، ص183
(4) عثمان، ابراهيم. مقدمة في علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص268

منتصف اضلاعه، بينما توضع الأدوار الإنتاجية والعاملة في قاعدته)[1]. ليختلف بذلك الرتب الإجتماعية وتمايز دراجتهم لتكوين (تدرج متمايز للأفراد الذين يُكونون نسقاً إجتماعياً)[2]، حسب تعبير (تالكوت بارسونز TalcottParsons 1902-1979).

ان (التدرج هو التباين الإجتماعي، الذي يترتب الأفراد، والجماعات بمقتضاه في درجات متتابعة داخل المجتمع)[3]. ثم يأتي (دينكن ميشيل) ليضيف أسلوب الحياة، والثقافة، والأيديولوجيا إلى تلك التباينات الإجتماعية، فيشير إلى (أن التدرج يعني وجود بعض من الفوارق الإجتماعية تكون على شكل مراكز متدرجة يمكن ان تكون صفات او جماعات لها مزايا، وظروف إقتصادية، وإجتماعية، وثقافية، وفكرية معينة، وأفراد الطبقة الواحدة متساوون في أسلوب الحياة والظروف المادية والثقافية والإيديولوجية إلا انهم يختلفون عن أعضاء الطبقات الأخرى في هذه المعايير)[4]. أما (ماركس) فقد حدد التدرج الإجتماعي من منطلق الفروقات الطبقية التي تتشكل على أساس الإقتصاد، وعلاقات الإنتاج، والقوانين الإجتماعية لتقسيم العمل، وأن الصراع على امتلاك وسائل الإنتاج، هو الذي يغير من درجات الناس، ومراتبهم. ففي الوقت الذي يركزهذا المفهوم على فكرة الإستغلال الطبقي، والمصلحة الطبقية التي تؤدي من وجهة نظر الصراعيين إلى الصراع بين الفئات والطبقات. فإن (ت. ب. بوتومور T.B.Bottomore) يذهب إلى أن التدرج الإجتماعي على أساس المكانة، او الهيبة يؤثر على النظام الطبقي– كما حدده (ماركس) — حيث يقحم بين الطبقتين الرئيستين - البرجوازية والبروليتاريا — مجموعة من جماعات المكانة، التي من شأنها ان تملأ الهوة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي. وعليه يقدم تصوراً جديداً للتدرج الإجتماعي ككل، وبمقتضاه

---

(1) S.M.Lipset, R.Bendix. Ibed. p.1

(2) غيث، محمد عاطف، المصدر السابق، ص442

(3) هولتكرانس، ايكه: قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973، ص86

(4) ميشيل، دينكن، معجم علم الإجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد1980، ص211

يبدو هذا التدرج كـ(متصل تترتب فيه المكانات وفقاً لمجموعة من العوامل، وليس على أساس العامل الإقتصادي وحده، ووفقاً لهذا تحل علاقات المكانة محل علاقة الصراع التي أكد عليها ماركس)[1]. عليه يؤكد (بوتومور) على أن (أنظمة الترتيب الطبقي، التي تعرفها المجتمعات البشرية لا تكون على نمط واحد، فلكل مجتمع بشري نظامه الخاص، وهذا يتحدد بدرجة نموه المادي والثقافي وبالمرحلة التأريخية التي يمر بها، وبظروفه البيئية، والقيمية والفكرية، والسياسية، والقانونية)[2].

أما التعريف الإجرائي الذي يمكن صياغته لمفهوم التدرج الإجتماعي من حيث علاقته بالحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي هو ان التدرج الإجتماعي عملية ترتيب لامتساوي للجماعات، او الأفراد في حلقات من فوارق سوسيو إقتصادية– ثقافية لتشكل على شكل مكانات متدرجة، تضفي على افراد الطبقة الواحدة خصائص ومعايير إقتصادية، وإجتماعية، وثقافية معينة من حيث التشابه في أسلوب الحياة، يختلفون بسببها عن أعضاء الطبقات الأخرى، يمكن تخطيها بمقتظى ديناميات التغير والحراك الإجتماعي، والعبور من خلالها صعوداً إلى أعلى او نزولاً إلى أدنى إرتباطاً بطبيعة النظام الطبقي والسياسي والإقتصادي.

رابعاً: الطبقة الإجتماعية (Social Class)

في مجال دراسة الطبقات الإجتماعية نرى إن (أجزاء من المجتمع، او مجموعات من الأفراد، يقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، وتتميز من اجزاء المجتمع الأخرى بمعايير لأرتفاع المكانة او انخفاضها يقبلها المجتمع او يجيزها، تشكل الطبقة الإجتماعية)[3]، فطبقات الناس (منازلهم ومراتبهم)[4]. أي

---

(1) بوتومور، ت.ب، الطبقات في المجتمع الحديث،ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط2، 1979، ص106

(2) القصير، عبدالقادر، الطبقية، دارالنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1 1997، ص44-45

(3) جنزبرج، موريس. علم الإجتماع. ترجمة فؤاد زكريا ومهدي علام. دار سعد للطبع والنشر والأعلان. القاهرة، لايوجد سنة الطبع. ص183

(4) الفندي، محمد ثابت. الطبقات الإجتماعية. القاهرة 1949، ص10

كما يراهم الآخرون ويضعونهم في مراتب ومنازل. وهذا التعريف هو أقرب مايكون إلى تعريف (لويد وارنر) حيث يقول: (نقصد بالطبقات فئات معينة من السكان الذين يعتبرهم الرأي العام في مراكز عليا أو سفلى من حيث علاقتهم بعضهم ببعض)[1]. يعيشون في مستويات متشابهة (في المستوى التعليمي، والدخل، والمهنة، والسمعة والنفوذ الإجتماعي)[2]. فالطبقة الإجتماعية عبارة عن (تجمع إجتماعي يستلزم شروطاً معينة متماثلة للمعيشة، ووحدة معينة من المصير، ودوراً مشتركاً يجب القيام به تجاه المجتمع ككل)[3].

هكذا تُعرف الطبقة الإجتماعية التي هي واحدة من المفاهيم الرئيسة في علم الإجتماع، والإقتصاد السياسي أهتم بها علماء إجتماعيون وسياسيون وإقتصاديون في المجتمع الحديث. خاصة بعد أن شاع إستعمالها في أواخر القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، بعد الثورة الصناعية في أوروبا. وكان (ماركس) هو مَنْ سلط الضوء على هذا المفهوم الإجتماعي عندما قال: (تأريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تأريخ الصراع بين الطبقات)[4]. فالطبقة في نظر (ماركس) تجمع من الأشخاص يؤدون الوظيفة نفسها في عملية تنظيم الإنتاج.. وتتميز هذه الطبقات إحداها عن الأخرى بإختلاف الوضع الذي تشغله تأريخياً في عملية الإنتاج الإجتماعي[5]. ثم يأتي (ف.أ. لينين V.L.Lenin 1870-1924) ليوضح ما هو مبهم في هذا التعريف عند ماركس للطبقة الإجتماعية وخاصة ما يتعلق بالتمييز حسب مكان الطبقة في نظام الإنتاج الإجتماعي، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج من حيث إمتلاكها وعدم إمتلاكها، وأخيراً بدورها في التنظيم الإجتماعي. فيكتب: (نطلق تسمية الطبقات على جماعات واسعة من

(1) جورفتش، جورج، دراسات في الطبقات الإجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، 1972، ص7

(2) Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw- Hill Book Company,NewYork,1978,p.574

(3) نيان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والأقتصادية والإجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1 1990، ص 295_296

(4) ماركس، انجلس، مختارات، المصدر السابق، ص47

(5) محمد، محمد علي. المفكرون الإجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الإجتماع الغربي. دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص41

الناس، تتميز بالمركز الذي تحتله في نظام الإنتاج الإجتماعي، المحدد تاريخياً، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في التنظيم الإجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرائق حصولها على الحصة التي تمتلكها من الثروة الإجتماعية وبأهمية هذه الحصة)[1].

وهذا يعني ان العنصر الإقتصادي كونه بنية تحتية للمجتمع هو الذي يقرر التقسيم الطبقي. إلا انه بالنسبة للماركسيين الجدد، فالإقتصاد لايكفي وحده، بل إن السياسة والأيديولوجيا ايضاً تلعبان دوراً مهماً في تحديد هذا المفهوم، حيث ان (الطبقة الإجتماعية تحدد نسبة إلى موقعها في مجموع الممارسات الإجتماعية، اي نسبة إلى موقعها في تقسيم العمل الذي يضم أيضاً المجالين السياسي والأيديولوجي)[2]. وهذا يقربنا مما ذهب اليه (ماكس فيبر Max.Weber 1846-1920) في تحديده لعوامل غير إقتصادية، اضافة إلى العوامل إقتصادية في تحديد الطبقة الإجتماعية. (فيبر) يؤكد العامل الأيديولوجي الذي يتشكل في المجال الثقافي او السياسي او الديني او العلمي. فالأيديولوجيا تسبب انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المكانة الإجتماعية، فرجل الدين اوالسياسي او العالم لا يمتلكون رأسمالاً بمفهومه الماركسي ولا يهيمنون على وسائل إنتاج ولا يُشغلون عمالاً بأجور يخرج منها فائض قيمة، لكنهم يحصلون من مجتمعهم على درجة عالية من الأحترام والتقدير تفوق درجة الأحترام والتقدير التي يحصل عليها صاحب المال والعقار او وسائل الإنتاج[3]. عليه يرى (فيبر) ان التقسيمات الطبقية لا تستمد من السيطرة – او غياب السيطرة على وسائل الإنتاج فحسب، بل تشمل ايضاً على فوارق لا علاقة مباشرة لها بالملكية، منها بصورة خاصة المهارات والخبرات اوالمؤهلات[4].

هناك منظور آخر متميز وضعه (بيار بورديو Pierre bourdieu 1930-2002) لدراسة الواقع الطبقي في المجتمعات، ويركز على ما يسمى رأسمال الثقافي

(1) لينين، فلاديمير أ، كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999، ص22
(2) البسجة، فتحي محمد، التطور الإجتماعي الأقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، بنغازي، ط1 2006، ص167-168
(3) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الإجتماع، المصدر السابق، ص383
(4) هدنز، التوني، المصدر السابق، ص 348-349

والإقتصادي، فالأفراد، وفق هذا المفهوم لا يتميزون بعضهم عن بعض على أساس العوامل الإقتصادية، او المهنية فحسبه بل يتباينون من حيث اذواقهم الثقافية والسبل التي يسلكونه للترويح، وقضاء وقت الفراغ. أسهمت في تنامي هذه المعايير الطبقية الجديدة، غلبة النزعة الأستهلاكية، وتظافرت لحفز هذا الإتجاه عشرات من المؤسسات والتخصصات التي تقوم بتزويد الخدمات والسلع المرتبطة أساساً بأسلوب الحياة[1].

في حال يتكون المجتمع من تشكيلة طبقية متناحرة، تصل إلى حد هلاك الطبقات بعضها البعض، كما يشير اليه (ماركس) ومن ثم (لينين)، لايمكن أن يسمح مجتمع كهذا وفي إطار هذا النظام الطبقي، بحراك افراد طبقة معينة من طبقته إلى طبقة أخرى إلا من خلال تناحر وصراع مريرين، وتغير جذري وثوري لمجمل النظام الإجتماعي، وبتيثه التحية والفوقية. إلا إن (دارندوف R.Dahrendof 1929-2009) الذي يسلم بأن الصراع بين الطبقاته والذي هو مرتبط بمعناه الماركسي بالملكية الخاصة، يمثل إحدى الظواهر المهمة في المجتمع الحديث ولكنه قصره على فترة زمنية قصيرة نسبياً تعرضت لها المجتمعات الصناعية في اول أمرها، إذ إن نظمها الجديدة لم تكن قد ترسخت بعد، وأخذت شكلها النهائي. ولكن مع ظهور الدولة الديمقراطية الليبرالية، وخلق أشكال من التحكيم الصناعي، وحق الأضراب التي ساهمت في تسوية الصراعات، او التحكم فيه على الأقل، وتنظيم الأحزاب، والأعتراف بالفروق بين مصالح الأطراف المختلفة في القطاع الصناعي، وبفضل التطور المتتابع لثلاثة انماط من (حقوق المواطنة) المدنية، والسياسية والإجتماعية، (تم نزع فتيل القنبلة الموقوتة المسماة الصراع الطبقي، بحيث أمكن للصراعات الطبقية العنيفة أن تخلى مكانها للمنافسة السياسية السلمية والتفاوض الصناعي السلمي)[2]. فالمجتمع الصناعي في ضوء تحليل (دارندوف) ليس مجتمع مساواة، بل هناك فروق جوهرية في الثروة والقوة بين مختلف

(1) غدنز، انتوني، المصدر السابق، ص 359

(2) جيدنز،انتوني، مقدمة نقدية في علم الإجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، ص65– 66.

الجماعات، ولكن هو مجتمع يتسم بالتنوع، تتعدد فيه أنواع الصراعات والتحالفات الطبقية، وهي ضمن نسيج النظام المؤسسي لكل من السياسة والإقتصاد . ومن الأمور التي تمثل دعماً وسنداً مهمين لذلك، (التوسع في تكافؤ الفرص الذي يرجع فيه الفضل إلى نمو الحراك الإجتماعي)[1]. فالمجتمع الذي تتضافر فيه عوامل سلمية، اوغير تناحرية على الأقل في تحديد الطبقات الإجتماعية قد لا يحصل فيه الصراع التناحري، بل يسمح المجتمع بـ(حرية الحراك الإجتماعي من طبقة إلى طبقة ومن مكان إلى مكان، هذا الحراك الإجتماعي تعتمد قوته على القوانين التي تتحكم بكيفية الوصول إلى المكانة او المركز للفرد)[2] على حد قول (فيبر). وهذا ما يميز المجتمعات الحديثة التي زالت فيها الطبقات كونها مؤسسات قانونية وعناصر رسمية للتنظيم، (فجميع الأفراد متساوون في الحقوق، ولايوجد اي عائق يمنع المرور من طبقة إلى أخرى سواء عبر الأجيال، او من خلال الحياة ذاتها)[3]. فبفضل عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية وثقافية داخلية وخارجية، إنخفضت صلابة الفوارق الإجتماعية في المجتمع الكوردي، وأضحت مرنة كالحياة الإقتصادية ذاتها، لأنها غدت غير مسجلة في قواعد قانونية دقيقة، او في تنظيم سياسي، او إجتماعي. كما اصبح حدود الطبقات الإجتماعية غير ثابتة، وبالتالي فإن الحراك الإجتماعي أضحت ميسرة أكثر ليتجسد في اشكال متنوعة ويقرأ عن طريق مؤشرات عديدة اكثرها إيضاحاً هي الإرتقاء بالمهنة والدخل وأسلوب الحياة.

خامساً: المجتمع المفتوح(Open Society) والمجتمع المغلق (Closed Society)

إنَّ اول من عمّم مفهوم (المجتمع المفتوح)، وكذلك نقيضه (المجتمع المغلق)، الفيلسوف البريطاني (كارل بوبرKarl Popper1902) في كتابه الصادر عام 1945 (المجتمع المفتوح واعداؤه)، حيث ذهب بأن المجتمعات المغلقة، مغلقة بوجه العمليات الطبيعية للتغيير، وبعكسها المجتمعات المفتوحة مستندة إلى

(1) جيدنز،انتوني، مقدمة نقدية في علم الإجتماع، المصدر السابق، ص66.

(2) رمزون، حسين وعدنان الأحمد، مدخل إلى علم الإجتماع، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002، ص99.

(3) لاروك، بيار، الطبقات الإجتماعية، ترجمة جوزف عبود كبة، منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980، ص25–26

النشاطات الأبداع، ومبادرة الأفراد، وتتطوّر بشكل غير متوقع خلال هيكلة إجتماعية تدريجية[1].

المجتمع المغلق صغير تلعب فيه الروابط المباشرة والوجاهيّة (وجهاً لوجه) دوراً ملحوظاً. وهو مجتمع مركزي وثبوتي قليل الحركة وعاداته جامدة لا تتزحزح، لا تنتج إلا (نظام إجتماعي متحجر لا يسمح للفرد فيه أن يرتفع فوق المركز الذي ولد فيه)[2]، إنه مجتمع (لا يعرف حركة إلا ضمن البنية ذاتها.. ومن ثم، فإن هذا المجتمع لا ينتج نفسه، ولا يعيد إنتاجها إلا ضمن بُنية مغلقة)[3]. بيد أن المجتمع المفتوح الذي قد يكون غارقا في صراعاته، ومشكلاته، فإنه يتسم أولا في حراكه المتجه إلى الأمام، وربما كذلك إلى الخلف وإلى كل الإتجاهات. وهو يتسم ثانيا في إمكاناته على التغيير، وثالثا في إحتمال وجود كتل شعبية حية تؤسس لمشاريع لها في السياسة، والثقافة، والأيديولوجيا، مما يعني وجود أفاق نهضوية له..

في غمار الجدل والربط بين مفاهيم مختلفة مثل المغلق والمفتوح مع الطائفة (الكاست) والطبقة الإجتماعية يقول (لينين): (إنّ الطبقة لا تعني إطلاقاً إنغلاق كل طبقة عى نفسها، فالعكس هو الصحيح، إذ خلافاً للطوائف — تسمح الطبقات دائماً بالإنتقال الحر لبعض الأفراد من طبقة إلى أخرى)[4]. بمعنى آخر إن المجتمع الطبقي غير المجتمع الطائفي، يتمتع بقدر كبير من المرونة بين الطبقات الإجتماعية من حيث خرق الحدود بينها صعوداً أو نزولاً. فمن المناسب عند تحديد التعريف بالمجتمع المفتوح والمجتمع المغلق أن يتم عزل مفهوم الطبقة الإجتماعية، بالمعنى الحرفي للكلمة، عن مفاهيم قريبة يتم خلطها معاً أحياناً. إن الفكرة

---

(1) John Scott & Gordon Marshall. Oxford, Dictionary of Sociology. PP531,532 المصدر السابق

(2) موريس، جنزبرج، علم الإجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، بلا تأريخ الطبع، ص191

(3) تيزيني طيب، المجتمع المفتوح أمو الرهان؟ 2009http://www.alarabalyawm.net

(4) جيرار بن سوسان، وجورج لابيكا، المصدر السابق، ص847

الأساسية هي كون (الطبقات تشكل تراتبية جماعية واقعية غير قانونية اذ إن ككل الناس لديهم حقوق وواجباته بمواجهة الفئات المنغلقة والمنظومات والعشائر التي تعتبر تراتبيات جماعية قانونية، إذ أن بعض الناس لديهم حقوق وواجبات لا يملكها الاخر)[1]، ولا يحق له ان يمتلكها ابداً ولن يسمح المجتمع بإمتلاكها، اوالإنتقال من فئته المحرومة إلى فئة المالكين لتلك الحقوق والواجبات. بمعنى آخر إن المجتمع المفتوح، مجتمع فيه حراك إجتماعي مستمر، والثاني مجتمع لا يسمح بالحراك. وقد أطلق (دارندروف) على المجتمع الاول اسم المجتمع الحر(الذي يمتلك الهيكل الإجتماعي المرن)، والثاني أسم المجتمع الشمولي (الذي يمتلك الهيكل الإجتماعي الصلب)، ثم قارن بينهما من عدة أوجه، إحداها من خلال الحراك الإجتماعي حيث قال: (يتم الحراك الإجتماعي في المجتمع الحر حسب الإنجازات التربوية والعلمية وليس الوراثية او الأنتسابية، الأنتساب إلى طبقة او فئة او طائفة او عائلة، والتحرك على السلم الإجتماعي يكون حسب كفاءات وخبرات وتخصصات الأشخاص، بينما يتم حراك الأفراد إجتماعياً في المجتمع الشمولي بعيداً عن الأنجاز التربوي والعلمي بل معتمداً على الأنتماء الطبقي او السياسي او العائلي)[2].

يطلق علماء الإجتماع – من منطلق الحراك الإجتماعي، على النمط الاول بـ(نظام المجتمع المفتوح Open) Social System)، إذ يستند هذا النظام على الإنجاز وليس على الخصائص الموروثة، والانتماءات الإجتماعية التقليدية[3]، ويتميز بسيادة مبادئ الديمقراطية، والحرية، والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية بين جميع أبنائه بغض النظر عن عوامل خارجية عن إرادتهم مثل: عامل الجنس، والعرق، واللون، او الطبقة الإجتماعية، او البيئة الجغرافية التي ينتمي اليها، ولهذا فإن العوامل الشخصية كالقدرات العقلية، والموهبة، والجهد

---

(1) دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسة. ترجمة سليم حداد.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. ط2، 2001. ص147

(2) عمر، معن خليل، البناء الإجتماعي– انساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 1999، ص 173-174

(3) Encyclopaedia Britannica ,1985,P921

الذاتي، والسمات الشخصية هي المحدد الاول والأساس لحراكه إجتماعياً سواء كان ذلك إلى أعلى او إلى أسفل، لهذا فان المجتمع المفتوح مجال خصب للطبقات الفقيرة في حراكهم إلى أعلى في التصنيف الطبقي الإجتماعي، ويطلق عليه اسم (الحراك التنافسي Mobility Contest)[1].

اما (نظام المجتمع المغلق Closed Social System)، فهو مجتمع تسوده مبادئ الإستبداد، والسيطرة، واللامساواة، وتتحكم طبقة، او فئة معينة في الأمور السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، وغالباً ما تُنتقل فيه كل من الثروة، والمكانة، والقوة، والوظيفة بالوراثة من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، وبناء عليه فإن فرصة حصول ابناء الطبقات الفقيرة نادرة الحصول على وظيفة، اومكانة إجتماعية مرموقة في المجتمع.

وقد أطلق(تيرنر) على الحراك الإجتماعي في مثل هذا المجتمع باسم (الحراك المضمون (الموروث) Sponsored Mobility)[2].

على الرغم من هذا التباين الواضح، فأن القطعية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين حيث أن التركيب الطبقي يختلف بدرجة صلابته، وجموده، ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزدوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. اي قد يوجد هنالك نظام طبقي مفتوح داخل المجتمع الطائفي المغلق)[3] والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح كما هو الحال في المجتمع الكوردي الذي نبحث في مؤشرات ظاهرة الحراك الإجتماعي فيه.

---

(1) الشخيبي، علي السيد، علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 200

(2) المصدرنفسه، ص 200

(3) التصور مليحة عوني ومعن خليل عمر، المدخل الى علم الإجتماع، مطبعة جامعة بغداد 1981، ص252

الفصل الثاني
الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية

المبحث الأول: طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه

اولاً: طبيعة الحراك الإجتماعي

يعد الحراك الإجتماعي من المفاهيم التي تقوم بتعريف ظاهرة واسعة ومتعددة الزوايا. والخوض في دراسته وتحليله على درجة عالية من الصعوبة، لأن المجتمع في حركة دائمة وتغير مستمر، ينتج بإستمرار، ما هو جديد ويجدد ما هو قديم، او يفني ما لم يعد قادراً على الإستمرار، او لم يعد يعطي فائدة، او بات معرقلاً لحركة المجتمع.

يكمن أبسط صور الحراك الإجتماعي في ما تتعلق بالوضع، الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص إلى أسفل او أعلى الطبقة او المكانة الإجتماعية على هرم الترتيب الطبقي[1]. اي الصورة التي يظهر فيها الحراك الفردي، حيث ينتقل الفرد من طبقة إجتماعية معينة ولد فيها ونشأ وترعرع في نطاقها، إلى طبقة أخرى أعلى منزلة او أدنى منزلة من تلك التي ولد فيها، ليكتسب نتيجة لإنتقاله إلى طبقة أعلى من طبقته، جميع ما تمنحه الطبقة الجديدة من مراكز وأدوار إجتماعية، او يفقد اثر إنتقاله إلى طبقة أدنى ما كان يتمتع به من مراكز وأدوار إجتماعية. ويقصد بالدور الإجتماعي (مجموعة توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد)[2]. يعبر اساساً عن (مجموعة السلوكيات التي يتوقعها الناس من الفرد الذي يشغل موقع ومنزلة معينة)[3]. أمّا المنزلة الإجتماعية فهي عنصر ملازم للدور

---

(1) أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل الى علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 355-356

(2) الغزوري، فهمي سليم وآخرون. المدخل الى علم الإجتماع. ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2004)، ص262

(3) Schaefer,Richard T. SOCIOLOGY.Mc Graw Hill.NewYork. 9th edition.2005. p106

الإجتماعي و(هي احكام ومقاييس للفرد)[1] (معترف بها من قبل الآخرين داخل المجتمع)[2]. وكلما (إرتقى المجتمع، وتوزعت فيه الوظائف المختلفة إرتبطت عناصره إرتباطاً وثيقاً وإزداد التخصص)[3]، وإزدادت المراكز الإجتماعية، وفرص الحراك الإجتماعي على الرغم من ان (فيبر) يتفق مع (ماركس) في الراي على إن المركز الإجتماعي شكل من اشكال تجسيد مفهوم الطبقة الإجتماعية، وهي تقوم على الاوضاع الإقتصادية الموضوعية التي تسود المجتمع، ولكن مفهوم المنزلة او (المكانة) في نظر (فيبر) يشير إلى اختلاف مواقع الفئات الإجتماعية، ومراتبها من حيث ما يسميه الإحترام الإجتماعي، اوالوجاهة في عيون الناس. وأصبحت هذه الصفة تطلق على الناس بناءً على (اسلوب الحياة) التي يعيشونها، والذي يتجسد في رموز عدة مثل المسكن، والملبس، وأسلوب الحديث، والوضع المهني، قد تتغير بمعزل عن الاوضاع الطبقية. (إن كثيراً من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد تبدد ثرواتهم او زوالها، كما إن جماعات اخرى قد تتمتع بهذه المكانة العالية بسبب ما لديها من علم، وثقافة، او اداء مهني)[4].

وهذا ما يُمكنّنا من أن نقول إن المكانة، هي وضع الفرد في البناء الإجتماعي. وأن نستخلص إلى النتيجة التي إنتهى اليها (لنتون) من التمييز بين نوعين من المراكز الإجتماعية: (مراكز معطاه يخلعها علينا المجتمع ومراكز متخذة نكتسبها بجهودنا ورغباتنا)[5]. فالمراكز المعطاة كما يعرفها كل من (توماس) و(اندرسون) هي (مكانات منسوبة – Ascribed Statuses) تنسب إلى الفرد على أساس بعض الصفات الثابتة مثل العرق والجنس بصرف النظر عن القدرات الفردية والأداء. ببساطة، الشخص لا يملك خياراً حول المكانة المنسوبة إليه، فابن الملك هو أمير فقط بسبب حقيقة مولده. أما المراكز المتخذة فهي (مكانات منجزة –

(1) الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الإجتماع، المصدر السابق، ص589
(2) ميشيل، دينكن، المصدر السابق، ص306
(3) بدوي، السيد محمد، مبادىء علم الإجتماع، دار المعارف بمصر، ط3، 1971، ص140
(4) غدنز، انتوني، علم الإجتماع، المصدر السابق، ص349-350
(5) دسوقي، كمال. المصدر السابق ص180

(Achieved Statuses) تكون مكتسبة من خلال التنافس المباشر للفرد مع الآخرين. هنا نستخلص إلى العلاقة الموجودة بين المركز الإجتماعي والحراك الإجتماعي، حيث ان في المجتمعات الحديثة إضافة إلى المراكز الإجتماعية المعطاة من قبل المجتمع هناك مراكز يكتسبها الفرد، تحركه داخل البناء الإجتماعي ضمن عملية الحراك الإجتماعي الذي يفتح السبل أمام الفرد للإنتقال من مركزه السابق صعوداً او نزولاً للوصول إلى مركز آخر، افضل او اسوء إجتماعياً.

فأن الحراك الإجتماعي بهذه الصورة، هو (نوع من المرونة في الطبقات الإجتماعية والسلم الإجتماعي)[1]. عليه فإن للحراك الإجتماعي كونه ظاهرة إجتماعية أهمية كبيرة للمجتمع لأنه يعبر عن حركية المجتمع، فضلاً عن انه ينتج جراءه تجاوز الفوارق الطبقية بين الطبقات – وهذا يعد اول طابع، او اول نتيجة ايجابية للحراك الجتماعي– إذ يؤدي ذلك إلى تعديل صورة البناء الإجتماعي من خلال ترتيب الأبعاد التشريحية المكونة لاوصال المجتمع الأنساني، كون الحراك الإجتماعي يعمل على تحطيم المشكلات الإجتماعية ومحاصرتها، او عقم بعضها من دون حاجة إلى المواجهة، والصراع الذي ينتج عن الفوارق الإجتماعية[2]. كما ان الحراك الإجتماعي يؤدي إلى رؤية وجوه وقيم جديدة، وهو بفضل هذا يؤدي إلى تنشيط المجتمع والأفراد، فالنفوس تتوق دائماً إلى التجديد، والأشخاص يتقبلون عادة بعزم على اية مشروعات جديدة ويأملون خيراً في الأشخاص الجدد[3].

اما (بيتروم سوروكين P.Sorokin) الذي يعود له الفضل في إثارة اشكالية الحراك الإجتماعي خلال عمله المشهور (الحراك الإجتماعي Social Mobility)

---

(1) الذهب، محمد عبدالعزيز، التربية والمتغيرات الإجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006، ص 157- 158

(2) غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الإجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة الطبع، ص111

(3) سعلان، حسن شحاتة، المصدر السابق، ص324

الذي نشره عام 1927، ينطلق من تصوّر خاص لطبيعة الحراك الإجتماعي، حيث يماثل هذا الأخير بالفضاء الهندسي، الذي يحتل فيه كل فرد موقعا محدّدا تبعا لعلاقاته مع الآخرين، ونظرا لأن الفرد بإمكانه من ناحية أن يربط علاقات عديدة مع عدّة أفراد، كما بإمكانه من ناحية أخرى أن يربط عدّة علاقات مع فرد واحد، فإنه يستحيل بالتالي تحديد الموقع النهائي لأي فرد من أفراد الفضاء الإجتماعي، وتبعا لذلك يرى (سوروكين) أن الطبقات الإجتماعية هي المحدّد الأساسي للمواقع الإجتماعية، حيث يمكن بعد توزيع الأفراد حسب عدّة طبقات إجتماعية أن نحصر جملة علاقات كل فرد مع هذه الطبقات، وبالتالي يمكن أن نحدّد موقع كل فرد بالنظر إلى علاقاته مع هذه الطبقات المختلفة. أما الأساس الثاني الذي يعتمده (سوروكين) في دراسة الحراك الإجتماعي فهو ما يراه أزليّا وغير قابل للانتهاء الا وهو التراتب الإجتماعي إذ يرى أنه (لا يوجد ولم يوجد ولن يوجد أبدا مجتمعا مسطحا يتساوى فيه كل الأفراد)[1]. وبناء عليه، تنطلق النظرة الإجتماعية لطبيعة الحراك الإجتماعي من تصوّر خاص للمجتمع، إذ يحتل كل فرد موقعا إجتماعيا محدّدا يرتبط بجملة من الحقوق والواجبات، مثلما يرتبط بدرجة معينة من المهابة والنفوذ، وهو ما يقيم الأفضلية في ترتيب هذه المواقع على وفق (هرمية يكون أعلى موقع فيها أفضل قيمة ونفوذا من سابقيه. ولذلك، يطمح الأفراد باستمرار إلى التحرّك عبر مختلف هذه المواقع لغاية الرقي في سلم هذه المراتبية)[2].

ولكن من تتاح لهم فرص تغيير أوضاعهم، ويخبرون فرص الحراك العمودي، مثل هؤلاء الناس ينشأون في أوضاع إجتماعية، وإقتصادية، وثقافية، ثم ينتقلون إلى أوضاع جديدة، يتحولون من طبقة إلى أخرى، ونعرف أن لكل طبقة أسلوب حياتها وثقافتها الفرعية، فماذا يواجههم؟ مثل هذه النقلة تضعهم في موقف تناقضي بين أنماط ثقافتي الوضعين وقد يحاولون تمثل الأنماط الثقافية للطبقة الجديدة بشكل مبالغ فيه لإثبات إنتمائهم الجديد، أو قد يحاولون إيجاد توفيق صعب بين

---

(1) بن جنات، زهير، التنمية والحراك الإجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس، مجلة علوم الأنسانية، السنة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006. www. Ulum.nl

(2) المصدر نفسه.

القديم والحديث، وقد لا يقبلون برغم هذا من أعضاء الطبقة الجديدة، فالترتيب الإجتماعي لايقوم على الدخل والمهنة والقوة فقط، وإنما ايضاً على الروابط والعلاقات، الذي قد يتطلب في هذه الحالة قطع العلاقات القديمة، وبناء علاقات جديدة. يطلق على مثل هؤلاء الصاعدين، ممن يتارجحون بين وضعين مصطلح الهامشيين، ومنها مصطلح الرجل الهامشي، وتمثل هذه الحالة (الأنسان الذي إنتقل من وضع إلى آخر، ولكنه في الواقع لا ينتمي إلى أي منهما بالتمام)[1].

الذي يهمنا هنا وارتباطاً بطبيعة الحراك الإجتماعي هو أن هذه الظاهرة تختلف من حيث السرعة، او القوة بين مجتمع وآخر، فهي تقوى في المجتمعات المتقدمة الصناعية، وتضعف في المجتمعات التقليدية. كما أن سرعتها في الدول المتقدمة ليست واحدة. كما أن فرص التحرك الإجتماعي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ما تزال نسبياً محدودة وإن الحواجز كما يقول موريس جنزبرج، التي تحول دون الإنتقال لا تزال باقية، ولا تزال الطبقات العليا في المجتمع تختار أفرادها في الأغلب من داخلها، ولا تزال أبواب المهن العليا موصدة في أغلب الأحيان في وجوه أبناء الطبقة الفقيرة[2].

ويستخلص هذا البيان لطبيعة الحراك الإجتماعي إلى تأكيد النقاط التالية:

1. الحراك الإجتماعي ينبني أساساً على تأكيد ديمومة التراتب الإجتماعي، ترافقه قدرة المجتمع على التغير بأستمرار، تبعاً لتغير مكانة الأفراد صعوداً او نزولاً في الهرمية الإجتماعية القائمة.
2. عملية حراك وإنتقال الأفراد عبر المواقع الهرمية المتعدّدة غير ثابتة، بل تتغير تبعاً لتغير القنوات الإجتماعية الضامنة لهذه العملية.

(1) عثمان، ابراهيم عيسى، مقدمة في علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص294-295

(2) جنزبرج، موريس، المصدر السابق، ص196-197

3. إن سرعة او قوة الحراك الإجتماعي ليست واحدة، بل تختلف من مجتمع إلى آخر.
4. إن فرص الحراك الإجتماعي حتى في المجتمعات المتقدمة لا تزال نسبياً محدودة، وأن الحواجز التي تحول دون الإنتقال لا تزال باقية.
5. الحراك الإجتماعي مسألة تطرح نفسها اليوم، بشدة اكثر، خاصة وأن العالم متجه نحو تأكيد مبادئ الديمقراطية في الحكم، وإحقاق العدالة الإجتماعية على الصعيد الإقتصادي والقانوني، وترسيخ مفاهيم وأسس حقوق الأنسان كقيمة انسانية أصيلة لابد أن تتحول إلى وعي، وثقافة في الحياة السياسية والإجتماعية للمجتمعات كافة.

ثانياً: طرق قياس الحراك الإجتماعي

المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، هي الأساس في قياس الحراك الإجتماعي. ونظراً لتعقد العلاقات وتشابكها بين مؤشرات الحراك الإجتماعي وبخاصة منها: المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة، أستخدم عدة طرق لقياس الحراك الإجتماعي. ومن ذلك:

1. يشير(غريب سيد احمد) إلى أن قياس الحراك الإجتماعي يتم عن طريق مقارنة الوضع الإجتماعي للأبناء باوضاع آبائهم واجدادهم، ويطلق على هذا النوع (القياس بين الأجيال). وقد يقاس الحراك بالنسبة للفرد الواحد خلال مختلف الفترات التي يعيشها مع كل جيل ويطلق عليه (القياس داخل الجيل الواحد). وهو يرى أن لكل مسألة مقياسها الخاص كالمقياس المهني والإقتصادي والسياسي[1]:

(1) احمد، غريب سيد، علم الإجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1997، ص 196- 202

أ) المقياس المهني:

يمكن النظر إلى المهنة على أنها محك او معيار، يمكن أن يحدد مدى الحراك، الذي توصل إليه الفرد او الجماعة او الطبقة. فللمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك ومداه، وترجع أهمية المهنة كبعد جوهري في قياس الحراك الإجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي. ونظراً لأهمية المهنة كونها مؤشراً للحراك الإجتماعي، والوضع الطبقي فإن العديد من العلماء أهتم بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثر كل تصنيف بالأيديولوجية السائدة، وبالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع. ومن هذه التصانيف تصنيف (دنكان) للمهن والذي صنف المهن من خلاله إلى أصناف منها: الموظفون، رجال الأعمال، ذوو الياقات البيضاء، العمال المهرة، العمال نصف المهرة، العمال غير المهرة، والمزارعون. ويتفق هذا التصنيف مع التصنيف الذي انتهت إليه اليونسكو عام 1958 مع إضافة فئة جديدة هي فئة رجال الخدمات الأهلية.

ب) المقياس الإقتصادي:

ويعني هذا المقياس، أساساً (الدخل). ويتوزع الدراسات الإجتماعية، بهذا الصدد على مستويين، فمن الدارسين مَن يأخذ مقدار الدخل مقياساً، ومنهم من يأخذ مصدر الدخل مقياساً. فعندما ينظر إلى الحراك الإجتماعي من زاوية مقدار الدخل – يمكن قياسه عن طريق تحديد مدى إنتقال الفرد، او الجماعة، او الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى فئة أخرى، كما يمكن تحديد هذه الفئات على هذا النحو: فقير جداً، معدم، فقير، متوسط الدخل، أعلى من المتوسط، غني، غني جداً. كما يمكن تقسيم الطبقات التي يتحرك خلالها الأفراد إلى: طبقات ثرية، متوسطة، وفقيرة.

وعلى الرغم من ان المقاييس الإجتماعية الإقتصادية تولي مقدار الدخل أهميتها بصفة عامة، فان مصدر الدخل أكثر تفصيلاً في تحديد المكانة

الإجتماعية. فالمبحوث لا يستطيع أن يحدد وبدقة مقدار الدخل ولكن من السهولة عليه تحديد مصدره. ولقد وضع (وارنر) تصنيفاً للدخل عن طريق مصادره شمل: الثروة عن طريق الميراث، او الكسب، او الربح، او الأتعاب، او الراتب، او أجور ساعات العمل، او الإعانة الخاصة، او الإعانة العامة.

ج) المقياس السياسي:

تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الإجتماعي العمودي. حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته، للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية. عادة ما يقاس الحراك الإجتماعي من خلال المؤشر السياسي، وذلك عن طريق معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية وعضويته فيها.

2. المهتمون بقياس الحراك، وهم غالباً ما يكتفون بدراسة المؤشرات التي يمكن التحكم فيها، وبخاصة المستوى التعليمي والمهنة. وعادة ما يفضل الكثيرون توظيف المؤشر المهني مقياساً للحراك الإجتماعي، إذ غالباً ما يضع الأفراد والمجتمع مقياساً للمهن، ترتب فيه المهن حسب أهميتها للفرد والمجتمع، وبحسب ما تتطلبه من شهادات ودرجات علمية عالية، وبما تدره من دخل مرتفع وأسلوب للحياة؛ لأن تقدير المجتمعات لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد وبالتالي، يمكن تقويم مكانة الفرد إجتماعياً عن طريق تقويم مهنته، او وظيفته، ومدى أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. اما من ناحية الأفراد فان المهنة ترتبط إلى حد كبير بالدخل، وتأثيرها في أسلوب الحياة، والمكانة الإجتماعية. كما انه من السهل الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة، سواء عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل فيها الفرد، والبحث في ملف خدمته، او من خلال الإجابة على إستمارة بحث تقدم له. ومع الإتفاق على أن المهنة هي الأكثر توظيفاً لقياس الحراك الإجتماعي للفرد.

3. تشير نعيمة حسن جابر إلى وجود إتجاهين لقياس الحراك الإجتماعي، والدلالة عليه وهما: الإتجاه الموضوعي، والإتجاه الذاتي. إذ يعتمد الإتجاه الموضوعي في قياس الحراك الإجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل: التعليم، المهنة، والدخل. ومن أشهر من وضع مقياساً للحراك الإجتماعي (لويد وارنر) إذ يتكون هذا المقياس من ستة مؤشرات هي: الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن، مكان السكن، ومصدر الدخل. أما الإتجاه الذاتي، فهو يعتمد على العوامل الذاتية، بمعنى تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الإجتماعية وانتمائه الطبقي[1].

وتعتمد الدراسة الحالية عن الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي على المؤشرات الموضوعية وبالأخص: المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة. إضافة مقارنة هذه المؤشرات بين جيل الأبناء وجيل الاباء. مع الأشارة إلى عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند طوائف دينية معينة كالأيزيدية والكاكائية، التي لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد المنتمي لها ان يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية او وظائف ومراكز مسؤولة في مؤسسات الدولة او مواقع إجتماعية – إقتصادية.

المبحث الثاني: أنواع الحراك الإجتماعي

الحراك الإجتماعي يتجسد في أشكال مختلفة من حيث أتجاهه، ومن حيث بعده الزمني داخل جيل واحد أو بين اجيال عدة، أو من حيث البعد المهني، والمكاني، والإقتصادي، والفكري، حسب تصنيف (سوروكين). أو من حيث أساليبه التنافسي والمكفول، نأتي على ذكر كل من هذه الأنواع بشكل تفصيلي وعلى النحو التالي:

[1] جذور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 108. ونعيمة حسن جابر،المصدر السابق، ص 97- 98

1. الحراك الإجتماعي من حيث الإتجاه:

تتفق معظم الدراسات والبحوث التي تهتم بالحراك الإجتماعي، او المرتبطة به، ومنذ صدور كتاب (الحراك الإجتماعي) لمؤلفه (سوروكين)، على تحديد إتجاهين رئيسيين للحراك الإجتماعي: (الاول (افقي Horizontal)، والثاني (عمودي Vertical). أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد، او مجموعة من الأفراد، او موضوعات إجتماعية من مستوى إجتماعي – إقتصادي معين إلى مستوى إجتماعي – إقتصادي مماثل. اي أنه يشمل تغير المهنة، او المنطقة دون إرتقاء او هبوط في المستوى)[1]، ومثال ذلك، إنتقال موظف من قسم إلى آخر داخل المؤسسة التي يعمل بها، دون أن تصحبه تغيرات في الراتب او المكانة الإجتماعية. عليه فأن (الحراك الإجتماعي الأفقي يرتبط بموضوع الإنتقال الجغرافي للعمل ويغير فقط الموقع، او المكان الجغرافي للعمل الذي يمارسه الشخص ولا يغير مركزه الإجتماعي وما يرافقه من واجبات وحقوق ومسؤوليات وإمتيازات)[2]. والملاحظ أن علماء الإجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك لأنه لا يتبعه الا (تغير بسيط في المكانة والمنزلة الإجتماعية)[3].

أما الحراك العمودي، فيتم حينما (تحدث الحركة من مستوى إجتماعي – إقتصادي معين إلى مستوى إجتماعي – إقتصادي أدنى او أعلى السلم الطبقي)[4]. والحراك الإجتماعي العمودي ينقسم على نوعين، الاول يسمى بـ(الحراك الإرتقائي)، أي صعود الفرد اوالعائلة من مرتبة دنيا إلى أعلى، وإنتماؤهم إلى جماعة إجتماعية جديدة تختلف عن الجماعة السابقة التي كان منتمياً لها. أما النوع الثاني فهو (الحراك الهابط)، أي هبوط الفرد او العائلة من مرتبة عليا إلى مرتبة

(1) آرون، ريمون. صراع الطبقات، ترجمة عبدالحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت– باريس، ط2، 1980، ص198

(2) الحسن، إحسان محمد، موسوعة علم الإجتماع، المصدر السابق، ص94

(3) البياتي، علاءالدين جاسم، المصدر السابق، ص 117

(4) الجوهري، محمد وآخرون، المصدر السابق، ص165

دنيا، دون تجريده، أو تذويبه في الجماعات التي هبطت إليها[1]. ولكن نظراً للسمة الدينامية التي تتصف بها المجتمعات الأنسانية سوف يكون الحراك الإجتماعي في غالبه عمودياً صاعداً، وفي قليله عمودياً هابطاً[2].

يضيف (انتوني جيدنز) إلى الحراك صعوداً أو هبوطاً على السلم الإقتصادي الإجتماعي، نوعاً آخر من الحراك الإجتماعي إنتشرت في المجتمعات الحديثة ألا وهو ظاهرة (الحراك الجانبي) الذي يشير إلى (التحرك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم، وكثيراً ما يلتقي الحراكان العمودي والجانبي عندما ينقل شخص، على سبيل المثال، من الشركة التي يعمل فيها في مدينة معينة إلى وظيفة أخرى في فرع آخر للشركة في مدينة أو بلد آخر مع ترقيته إلى منصب أعلى)[3].

2. الحراك الإجتماعي من حيث الأجيال (البعد الزمني):

ندرك هذا التجسيد للحراك الإجتماعي في التباينات التي نلمسها في حياة الفرد في مراحل مختلفة، أو من خلال المقارنة بين الأوضاع الإجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالأوضاع الإجتماعية التي يشغلها الآباء أو الأجداد. ويمكن تقسيم هذا الشكل من الحراك إلى صنفين وهما:

أ) الحراك الإجتماعي داخل الجيل الواحد Intergenerational Social Mobility:

ويمكن التعرف عليه عن طريق المقارنة بين الأوضاع الإجتماعية التي شغلها الفرد خلال حياته المهنية[4]. ويشير إلى إنتقال الفرد نفسه من وضع إجتماعي إلى

(1) القصير مليحة عوني ومعن خليل عمر، المصدر السابق، ص251

(2) القصير، عبدالقادر، المصدر السابق، ص 59

(3) المصدر نفسه، ص365

(4) جذور، محمود سالم علي، أثر التعليم في الحراك الجتماعي بالمجتمع الليبي، اطروحة دكتورا 2004 – 2005، منشورة في عدة مواقع الكترونية، ص 87. نقلاً عن: رقية عبدالله محمد حردان. التعليم والحراك الإجتماعي. دراسة ميدانية بمدينة سوهاج. (رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.

آخر، سواء كان ذلك إلى أعلى او إلى أسفل، خلال حياته ومقارنة وضعه سابقا بوضعه لاحقا من حيث الدخل، والوظيفة، والمكانة الإجتماعية، ويطلق عليه أحيانا (حراك الوظيفة Job Mobility)، ويمكن تقسيم الحراك الوظيفي (المهني) على مستوى النسق العام إلى (الحراك المتبادل Exchange Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في المكانات الإجتماعية (المهنية) للأفراد والناتجة عن تبادلهم للمواقع في مستويات مختلفة في الهرم المهني، وكذلك إلى (الحراك البنائي Structural Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في مكانات الأفراد والمهنة الناتجة عن التغيرات في النظام الإقتصادي[1].

ب) الحراك الإجتماعي بين الأجيال: Intragenerational Social Mobility

ويستدل عليه من خلال المقارنة بين الاوضاع الإجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالاوضاع الإجتماعية التي يشغلها الأباء او الأجداد. فإذا ظهر اختلاف كبير بين هذه الاوضاع دل ذلك على حدوث قدر كبير من الحراك الإجتماعي، وتعد هذه الطريقة من الطرائق المعروفة لسهولة المقارنة بين المستوى الوظيفي، او التعليمي او مستوى الدخل او المكانة الإجتماعية بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأجداد[2].

3. الحراك الإجتماعي من حيث الأساليب[3]:

هناك خمسة أساليب رئيسية يتشكل من خلالها اشكال الحراك الإجتماعي وهي على النحو التالي:

أ) يحدث الحراك من خلال تغير المهنة من الأب إلى الأبن. ويتحقق ذلك بواسطة الفرص الإقتصادية، يحصل الأبن فيها على مهنة أخرى ذات دخل أعلى ومكانة افضل.

---

(1) عبدوني، كامل، أطار نظري: مفهوم الحراك الإجتماعي وعلاقته بالدخل والتعليم والمكانة الإجتماعية، ص4 www.khaledaltowaim.com

(2) جنور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 87.

(3) عبدالباقي، زيدان، المصدر السابق، ص 285-286-287

ب) وفي بعض المهن التقليدية التي يمكن ان تورث، فمن الميسور ان تستمر الأسرة نفسها المهنة ذاتها لعدة أجيال. وقد تضمحل هذه يوماً عن يوم إلى ان تصبح نادرة.

ج) قد يحدث الحراك عن طريق التغير في مهنة إلى أخرى تنطوي على تغير في المكانة الإجتماعية، غير أن هذا نادراً ما يحدث، إذ إنه عندما يشغل الفرد وظيفة ما فأن فرص مقدرته على تغير مهنته تصبح نادرة.

د) قد يحدث الحراك عن طريق الترقية في نطاق الفئة المهنية نفسها وهذا ميسور بصفة دائمة، غير أنه لا يتاح إلا للقلة فحسب.

ه) قد يحدث الحراك عن طريق الوصول إلى موقع الرئاسة في مهنة ما .

كما إن (بيتروم سوروكين) قام بتقسيم آخر لإنواع الحراك الإجتماعي وصنفه في أربعة انواع اساسية على هذا النحو:

1. الحراك المهني:

ويقصد به تغيير الفرد مهنته السابقة او مهنة اسرته، وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لأزدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج. فعليه أصبحت وراثة الأبناء لمهن الآباء ظاهرة نادرة في المجتمعات المعاصرة، وأصبح طبيعياً او سوياً أن نرى أعضاء الأسرة الواحدة يعملون في مهن متباينة، لا ترابط بينها ولا إتصال. ويساعد الحراك المهني على تحرك الأفراد إجتماعياً وإقتصادياً، عن مكانة اسرهم الإجتماعية والإقتصادية. ويؤدي إرتقاء الفرد في التركيب المهني وتغييره لوضعه المهني إلى تغيير مكان إقامته ومعارفه واصدقائه، وبالتالي تغيير أسلوب حياته ومركزه الإجتماعي[1].

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، www. Mokatel.com /Social mobility

2. الحراك المكاني:

هو أكثر أشكال الحراك الإجتماعي إنتشاراً في المجتمع الحضري. فقد أصبح من الشائع إنتقال الفرد من إقليم إلى إقليم، او من حي إلى آخر. في حين كان الحراك المكاني محدوداً في المجتمع التقليدي، ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة، او رواتب مضمونة إلى إزدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديد[1]. فالحراك بأشكاله المكانية والمهنية أقل كثافة في المجتمع الريفي التقليدي، وأن معدلاته في صورها المختلفة ترتبط إرتباطاً طردياً مع زيادة الحضرية[2]. فالحضر هو الذي قوض دعائم البناء الطبقي والطائفي التقليدي للريف وجعلت من المدينة او المجتمع الحضري مكاناً تتوفر فيه فرص الحراك الإجتماعي. إن ما يتميز به البناء الإجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرصة المنافسة وتأكيد للعلاقات غير الشخصية، يؤكد عمليات الإنجاز والاكتساب، أكثر من وراثة المكانة، وتشجع تجاوز التراتبية الضيقة، التي تمتاز بها المجتمع الريفي، الذي يكاد ان يخلوا نسق التدرج الطبقي فيه من الطبقة الوسطى، التي استطاعت المدينة أن تحقق ما لهذه الطبقة من مكانة من خلال عمليات الحراك المهني والإجتماعي. لذلك فإن ساكن الحضر يستطيع بالتالي أن يحقق درجة ما (كبيرة او صغيرة) من الحراك الإجتماعي.

عوامل عدة ذاتية وموضوعية تقف وراء الحراك المكاني، إذ قد يكون من أجل إيجاد عمل أفضل، وتكوين حياة أفضل، او لإكمال الدراسة، او من أجل الزواج، او هرباً من مشاكل شخصية تتعلق بقيم المجتمع التقليدي، خصيصاً فيما يتعلق بالهجرة من القرية إلى المدينة، او خوفاً من الثأر او غيرها من المشاكل التي تنتجها تلك المجتمعات. إلى جانب عوامل لاأرادية، مثل الكوارث الطبيعية (الفيضانات،

---

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق

(2) السيد، عبدالمعطي، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1997، ص72.

الزلازل، الجفاف...) التي تؤدي إلى فقدان المسكن والأرض، والمحاصيل، والثروة الحيوانية، ووسائل العيش والعمل، تجبر الفرد او الأسرة على الهجرة إلى مكان آخر بحثاً عن بدايات حياة جديدة تعوض ما فقدوه. او يكون الحراك المكاني بسبب الحروب، او نتيجة ممارسة سياسات الترحيل، والتهجير القسري كالتي مارستها الحكومات المتعاقبة في العراق بحق المجتمع الكوردي، لأسباب سياسية، او عنصرية، نتجت عنها حراك غير متوازن ذي نتائج سلبية.

3. الحراك الإقتصادي:

ويقصد به تغير مراكز الأبناء الإقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد. فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية، ونشأة نظام الأجور، وتقييم العمل على اساس إنتاج الفرد، ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط، إلى تغير المراكز الإقتصادية للأفراد[1]. وأصبح بالتالي من الطبيعي أن تتغير المراتب الإجتماعية للأبناء عن مراتب الآباء. وقد يؤدي تغاير المراتب إلى تكوين طبقات جديدة او فئات إجتماعية تتحول مع مرور الزمن، وبحسب الحاجة الموضوعية إلى طبقات لها ثقافتها وأسلوب حياة مباين لما هو عليه، هذا إذا إعتبرنا أن أسلوب الحياة يعكس كل عناصر النشاط الحياتي للأنسان في وحدته الإجتماعية، ويؤكد كل ما هو مميز لحياة الأنسان، وعلاقاتهم المتبادلة، وطبيعة التفكير لديهم، وكذلك المعايير التقويمية، والسلوكية، ويسمح بكشف طريقة وكيفية حياة الناس في المجتمع المعني، او في المنظومة الإجتماعية[2].

يمكن القول إجمالاً، بأن تغير المراكز الإقتصادية، يدل على أن النظام التراتبي الإجتماعي غدا مرناً من السهل تجاوز الحدود الفاصلة بين درجاته، نحو الأعلى بمقدار ما يبذله الفرد من جهد وعمل مدعوم بالخبرة والكفاءة العلمية، او تجاوزه نحو أدنى في حالة فشل الفرد في الإحتفاظ بمكانته الإجتماعية السابقة.

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر السابق

(2) رازين، فلاديمير، حول نظرية التشكيلات الأقتصادية الإجتماعية. دار الفارابي، بيروت، ط1، تشرين الثاني 1980، ص 27.

4. الحراك الفكري:

ويقصد به مقدار ودرجة تغير منظومة الأفكار(القيم والمعايير)، التي تحدد ماهو مهم ومحبَذ في المجتمع، فينتج الجديد والمستحدث منها فيتم تقبله من قبل الفرد اوالجماعة كونها قيماً مستحدثة مختلفة يجب أن تعاش وتستخدم (كمؤشرات أرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الخارجي.. وتشكل الأسلوب الذي يتصرف به افراد ثقافة ما ازاء ما يحيط بهم)[1]. وقد ساعدت وسائل الأتصال والأعلام وازدياد الأختراعات الحديثة في العلوم والفنون– إلى إزدياد فرص الحراك الفكري، من خلال عرض نماذج فكرية، وإجتماعية في أساليب جديدة في السلوك، والتعريف بالقيم، والمعايير المتنوعة للمجتمعات المختلفة وإيجاد بيئة للتفاعل بينها.

يتفق الكثير من علماء الإجتماع على ان شدة الحراك الفكري هي الاوطأ بين كافة أنماط الحراك الإجتماعي، لأن الأنسان الفرد، والمجتمع (يستظل ويستهدي بمعايير ثقافية)[2]، ويبقى متمسكاً بقيم، تحدد التصرفات والعادات اليومية لديهم، ولمدة طويلة، ليس من السهل تركها والإندماج مع غيرها.

هنا لابد من الأشارة إلى الإسهام المتميز الذي قدمه (رالف تيرنر) في تحديد أنواع الحراك الإجتماعي، وميز فيها بين نموذجين اساسيين للحراك هما: (الحراك الإجتماعي التنافسي Contest Social Mobility) و(الحراك المكفول Sponsored Social Mobility)[3].

---

(1) فنلز، انتوني، علم الإجتماع، المصدر السابق، ص 82

(2) المصدر نفسه، ص84

(3) جدور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 88. نقلاً عن: نعيمة حسن جابر، التعليم والحراك الإجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة عين الشمس، 1991، ص 90–91

1) الحراك التنافسي:

هو نظام تكون فيه أوضاع الصفوة هي المكافأة في تنافس مفتوح، وطريقة الوصول هي الجهد الشخصي الطامح في تلك الاوضاع. ويمكن تشبيه نظام الحراك التنافسي بسباق حيث يتسابق فيه كل فرد افتراضًا بدرجة متكافئة على عدد محدد من الأماكن، وإنطلاقًا من خط واحد للبداية، وهو سباق مفتوح لا يمنع أحد من دخوله.

2) الحراك المكفول:

يتم تعيين الصفوة في المجتمع عن طريق الصفوة الراسخة، او عن طريق هيئاتها ووكالاتها. ومراكز الصفوة تمنح على اساس بعض المعايير والصفات المفترضة. والحراك الصاعد في هذا النمط يشبه الدخول في عضوية ناد خاص، بمعنى أنه لا يتم قبول أي عضو جديد بالنادي إلا بعد ان يكفل من عضو او أكثر من أعضاء النادي السابقين.

المبحث الثالث:

العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي والتي تعيقه

إن المجتمعات، بشكل عام، ومنها المجتمع الكوردي، في اطوائها الأسباب الرئيسة والثانوية للتغير الإجتماعي، وبالتالي يحمل العوامل المؤدية إلى الحراك الإجتماعي وتلك التي تعيقه. وهذه الأسباب مرهونة بالزمان (المرحلة التأريخية) والمكان (البناء الإجتماعي الذي يتغير أجزائه أو كله)، وهي، اي الأسباب والعوامل متشابه إلى درجة كبيرة عند المجتمعات، والفرق الوحيد بينها هو في درجة التشدد

في هذا السبب أو ذاك، أي في الأولوية والتسلسل الزمني لتأثير سبب دون آخر، وتأخير أحدها عن الأخريات من حيث ظهور تأثيره[1].

أولاً: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي:

يمكننا تلخيص أهم العوامل التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي في الآتي:

1) العامل الإقتصادي:

وهو العامل الذي يحتل مكان الصدارة بين العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي، لكونه معياراً جوهرياً في تحديد الطبقة والتدرج الطبقي، فتقسيم الطبقات على أساس المهنة، والثروة، وتقسيم العمل كان له أصول بعيدة في النظم الإجتماعية القديمة جداً، وصولاً إلى عصرنا الحالي، الذي بلغ فيه أقصى تركزه بحيث أن معظم علماء الإجتماع، وعلماء الإقتصاد والسياسة أصبحوا يركزون على هذا العامل دون غيره، لتحديد طبيعة الطبقة الإجتماعية، ومدى الحراك الإجتماعي. فللثروة بحد ذاتها، ولمستوى الدخل منذ القديم تأثير كبير في التصنيف الإجتماعي، وقد شكل كسب الثروة او خسارتها عوامل في التحرك الإجتماعي. وبما أن في عصرنا الحالي يُحدد التصنيف الإجتماعي إلى مدى بعيد أسلوب الحياة والسلوك المادي والنفسي، فأن حيازة الثروة والمداخيل المتنامية تلعب

---

(1) الأسباب الواردة في هذه الفقرة كونها عوامل تؤدي إلى الحراك الإجتماعي، والعوامل في الفقرة التالية من هذه الدراسة ذكرت تحت عنوان: العوامل التي تعرقل الحراك الإجتماعي. استخلصت من مصادر سابقة اضافة الى المصادر التالية: أحمد غريب محمد سيد، الطبقات الإجتماعية – النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1983، ص168/ جلبي، علي عبدالرزاق، علم إجتماع السكان، بيروت 1984، ص203/ عتاقرة فاطمة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الإجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 312/ اسثيتية، دلال ملحس، التغير الإجتماعي والثقافي، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008، ص90/ دال، روبرت إيه، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نمير عباس مظفر. دار الفارس للنشر والتوزيع،عمان،1995،ص446-447

دوراً أكثر في الحدود، التي تتيح ضمنها تلك الثروة، او تلك المداخيل تبني طراز آخر للمعيشة يستدعي بذاته أنواع السلوك. كما أن تطور الإقتصاد والتكنلوجيا، السريع والمستحدث بأستمرار يفتح آفاقاً رحبة أمام سوق العمل، وظهور أعمال جديدة ومتوسطة وعالية: أعمال تقنيين ماهرين، وأعمال قطاع الخدمات، والأعمال الفكرية والمكتبية، يستدعي لأشغالها عناصر منبثقة من الطبقات الدنيا، ويجعل الطلب أكثر من العرض، فيوفر فرص العمل، وفرص جديدة لتحسين الوضع المعاشي، وتغير أسلوب الحياة، والحصول على مكانات إجتماعية جديدة.

وفي هذا الصدد لابد أن نشير إلى الجانب الآخر من تأثير العامل الإقتصادي، حيث أنه في الأزمات الإقتصادية نرى إفلاس كثير من أصحاب الأعمال وتحولهم إلى طبقة أدنى، وبالعكس تمكن تلك الأزمات بعض الأفراد إلى إغتنام الفرصة، والتحول إلى طبقة أعلى.

2) عامل التعليم والتأهيل العلمي والتقني:

إن هذا العامل على علاقة وطيدة مع الحراك الإجتماعي بشكل عام، ويُعَد من أهم العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الإجتماعي العمودي بشكل خاص. فبما أن التعليم ليس منعزلاً عن الظروف الإجتماعية، التي تؤثر وتتأثر بكافة الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والثقافية، فأن من يرغب الإرتقاء في السلم الإجتماعي، لابد له وأن يكون قد حصل على درجة معينة من العلم، وتدريب عام وخاص لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم، لذا فأن مجانية التعليم، وفتح أبواب المدارس، والمعاهد، والكليات أمام الجميع دون تمييز في التدرج الإجتماعي، والقبول في الدراسات العليا وتوفر وسائل ومراكز التدريب والتأهيل لكسب مهارات جديدة، ومعارف مستحدثة تتلاءم وتطور الإقتصاد، والتكنلوجيا الإنتاجية والخدمية، سمحت هذه الأمور لأبناء العمال والفلاحين والطبقات الدنيا الأخرى بأكتساب المهارة وتأهيل علمي وثقافة أعلى، جعلتهم قادرين على أن يشغلوا أدواراً ومكانات إجتماعية – إقتصادية – سياسية عالية. لا يسعنا هنا الأ ان نتذكر ما قاله

(سوروكين) بصدد هذه العلاقة الأيجابية بين التعليم والحراك الإجتماعي، حيث قال: (إن النظم التدريبية والتعليمية وبصرف النظر عن أشكالها كانت دائماً قنوات للحراك الإجتماعي العمودي، ففي المجتمعات التي تكون المدارس فيها مفتوحة أمام جميع الأعضاء فأن النظام المدرسي يمثل رافعة، أو مصعداً إجتماعياً Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه).

3) عامل التغير الإجتماعي:

وهو العامل الذي يمس النظام الإجتماعي، ويستحدث بيئة إجتماعية، وأوضاعاً إقتصادية، وسياسية جديدة تفتح على الأفراد إحتمالات كثيرة لتغير مكاناتهم الإجتماعية، وأدوارهم من خلال ما تستحدثه من وظائف وأدوار جديدة ومتنوعة، تؤثر ايجاباً وسلباً في الحراك الإجتماعي العمودي لكافة الطبقات الإجتماعية، ذلك لأن أي تغير في البيئة الإجتماعية ينتج توزيعاً جديداً للأفراد في المجتمع. ونظراً لأن البيئة الإجتماعية متغيرة دائماً، وإن معدلات هذا التغير قوية الآن، فهذا يعني أن الحياة الإجتماعية تتضمن دائماً عاملاً للحراك العمودي. وخلص (سوروكين) إلى القول في هذا الصدد: إن العوامل التي تسهل عملية التغير الإجتماعي، هي أيضاً عوامل تسهل عملية الحراك الإجتماعي العمودي.

4) عامل الأيديولوجيا السياسية:

وهو العامل الذي يسود في المجتمع وتستند إليه ظاهرة الحراك الإجتماعي في شدتها ودرجة قوتها وإتجاهها. ويقصد بالأيديولوجيا السياسية هنا، الفكرة التي يدور في إطارها النظام السياسي في المجتمع، فثمة فرق بين النظم السياسية القائمة على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وبين النظم المركزية أوالمستبدة، وكذلك مدى ما يسود المجتمع من تطبيق لمبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وما يتبع ذلك من إتاحة الفرص أمام الجميع في الوصول إلى على الوضع الذي يناسب خبراتهم واستعداداتهم، دون تحيز لفئة أو طبقة إجتماعية. فالحراك يكون سهلا

ومرنا في المجتمع الذي تسوده العدالة، واحترام العلم والعلماء، وتقدير ذوي الخبرة، وإتاحة الفرص بالتساوي أمام الجميع (مجتمع مفتوح)، أما حين يسود الاستبداد، والمحسوبية، والطبقية، وتقديم المكانة الموروثة على المكانة العلمية، والمكتسبة (مجتمع مغلق)، فإن الحراك يصبح حينئذ محصوراً في فئة، او طبقة دون أخرى.

يشير (روبرت دال) إلى أن البناء الإجتماعي قائم سياسياً على بنى من قوى، تكون فيها القمة أصغر بكثير من القاعدة. عليه فأن بنى كهذه هي التي تؤثر في التشكيلة المحددة للطبقة الحاكمة. هذا التشخيص يساعدنا على التأكيد أن للحياة السياسية والأشتراك فيها دور فاعل في الحراك الإجتماعي. ومردُّ ذلك الدور الذي لعبته وتلعبه السياسة في التقسيم الطبقي قديماً وحديثاً، وما تتركه من آثار ايجابية وسلبية في إنتاج الترتيب النسقي في المجتمع وإعادة إنتاجه. فالتنظيمات السياسية بدءاً من الحكومات وإنتهاءاً بالأحزاب السياسية، لعبت ايضاً دور المصعد الإجتماعي، ولا سيما في المجتمعات التي تتبنى النموذج الديمقراطي، كما يراها (سوروكين). فقد تختلف طبقة فرد الإجتماعية من خلال إنتمائه إلى حزب سياسي، ومن خلال ممارسته لنشاط سياسي محدد، كأن يكون الترشح في الأنتخابات. حيث ان نظام الأنتخاب يلعب دوراً بالغ الأهمية في تجديد القادة والحكام، وبالتالي فأن الأغلبية العظمى من الحكام، ورجال الدولة، وأعضاء المجالس التشريعية قد وصلوا إلى مناصبهم الرفيعة هذه، متدرجين في مناصب الأحزاب السياسية. فقد حصل في كثير من الأحيان أن ألت الأنتخابات بأفراد من الدرجة الثانية اوالثالثة ووضعتهم في البرلمان وفي الوزارات، وعلى رؤوس الأمم، فأصبحوا قادتها وزعماءها.

وعند الحديث عن السياسة لابد من التطرق إلى جانب من ظروفها التي تؤثر ايجاباً وسلباً في الحراك الإجتماعي. وخصيصاً الحروب، فهي دائمة التأثير على البنية الإجتماعية. فلقد كانت الحروب تخاض في الماضي من قبل فئة إجتماعية معينة مؤلفة من العسكريين، وقد كانت تدعم بذلك التمييز الإجتماعي بتبرير اولية الطبقة العسكرية، اي الطبقة النبيلة. أما الحروب الحديثة

فآثرها المساواة، حيث تشترك فيها أفراد ينتمون أساساً إلى طبقات وفئات إجتماعية مختلفة، كما أن نتائجها تنعكس على الكل، لذا نرى في في أثناء الحروب يكرم المجتمع القائد، او اي جندي نظراً لشجاعته، وتكريماً لبسالته، وما أبداه من تفانٍ في صد العدوان والدفاع عن الوطن. ذلك أن الحرب قد تثبت فيها ذكاء وتفوق اي جندي من طبقات المجتمع الدنيا، او الوسطى في الوقت نفسه الذي تثبت فيه فشل أي جندي من أصل نبيل. كما أنه في الحروب مثلاً نجد أشخاصاً من الطبقات العليا تهوى بهم الحرب إلى الحضيض، وينتقلون إلى طبقة الفقراء، بعد أن كانوا من طبقة الموسرين، بل ومن الأثرياء. ونجد عكس ذلك تماماً عند بعض الطبقات، التي تستفاد من الحرب وتثرى على حسابها وتنتقل إلى طبقة الأغنياء، ومنهم من يسمون بأسم (أغنياء الحرب) وتجارها حيث يشكلون طبقة طفيلية تتحرك، وتعيش على خراب الوطن ومآسي وويلات المواطنين.

5) العامل الديموغرافي:

ويتوزع هذا العامل على مناحٍ متعددة، منها ما يتعلق بالسكان، والعلاقة بين ارتفاع نمو السكان، وإنخفاضه وبين زيادة مقدار العمل وقلته من ناحية، ونوعية العمل الماهر، وغير الماهر من ناحية أخرى.

ويكمن المظهر الثاني من مظاهر العوامل الديموغرافية في الهجرة، وأثرها في قابلية الحراك الإجتماعي، ذلك الحراك الذي يرتبط غالباً بأمكانية إنتقال الأفراد والأسر مادياً. إذ إن الهجرة (الداخلية او الخارجية) تتيح للأفراد الطموحين إمكانية التحرك في السلم الإجتماعي، عندما يوفقون في إيجاد عمل مناسب دائم في المجتمع المهاجر إليه. كما أنها تلعب دورا مهماً ومزدوجا في ظاهرة الحراك الإجتماعي، حيث تساعد المهاجرين أصحاب البلاد الأصلاء على الحراك الإجتماعي، وعند عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم الأصلية بما جمعوه من أموال، ترتقي مكانتهم الإقتصادية، والإجتماعية إلى مكانة مباينة لما قبل الهجرة.

6) عامل التحولات الثقافية:

ويقصد به التغير الذي يصيب المجتمع، وأفراده في المجالات المرتبطة بالقيم والأفكار، التي يؤمنون بها. حيث ان نشر ثقافة حقوق الأنسان، والعدالة الإجتماعية، والحرية، والأعتقاد بالعلم والمعرفة، من الأمور التي تدخل في صلب التغير الإجتماعي، وبالتالي في جوهر الحراك الإجتماعي. إن إكتساب الثقافة بهذا المعنى يساعد الطبقات الدنيا على إرسال أبناءها إلى التعليم، والتخصص في المجالات العلمية، والتكنلوجية، والفكرية، والسياسية، ثم شغل الأعمال والوظائف، والمناصب التي يحتاجها المجتمع، وشغل هؤلاء الأفراد لهذه الأعمال، والوظائف لابد أن تنقلهم إلى مراكز إجتماعية أعلى، وتحسن ظروفهم، وأحوالهم الإقتصادية، والمعاشية وبالتالي يعلو شأنهم، وأدوارهم الإجتماعية، ويحتلون مكانة أرفع داخل المجتمع، ومن ثم يتغير أسلوب حياتهم.

هناك سمة أخرى من سمات التحول الثقافي وتطورها وهي نظرة المجتمع للمرأة، ودورها في بناء المجتمع. ففي المجتمعات المغلقة التي تسيرها قيم وعادات تمنع المرأة من ممارسة حقوقها في التعليم، والتوظيف، والمشاركة في الحياة الإجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية. أما المجتمعات المفتوحة، فأنها تتيح للمرأة ممارسة إنسانيتها، وحقوقها، ومن ثم تصبح قوة فعلية، وفاعلة في عملية الحراك الإجتماعي، نحو الأعلى، تثير المنافسة داخل المجتمع من أجل الوصول إلى وظائف وأدوار إجتماعية ذات مكانات عالية.

وثمة جانب آخر من الثقافة المجتمعية التي لها دور في الحراك الإجتماعي، وهو التقدير الإجتماعي للمهن والوظائف، فتقدير الأفراد للمهن والوظائف نوع من انواع الثقافة، وهو وعي يرتبط بدرجة تطور المجتمع من حيث المقاييس التي يقاس بها المكانة الإجتماعية للوظائف والمهن. يختلف هذا التقدير من فترة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات. ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من العوامل منها: مدى أهمية هذه الوظيفة لكل من الفرد والمجتمع، العائد المادي لها،

وعدد الأفراد الذين يشغلونها، ومعنى ذلك أن التقدير الإجتماعي للوظيفة يزداد كلما زادت أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. وعليه يؤثر ايجاباً في الحراك الإجتماعي. بمعنى إنه كلما زاد التقدير الإجتماعي لمهنة ما، حاول الأفراد الحصول عليها كونها تعطي مكانة إجتماعية ارفع للذي يمتلكها.

ومما لاشك فيه أن التطور الحاصل في وسائل المواصلات، والأتصالات ومنها بالأخص التطور الهائل في وسائل الأتصال الألكتروني، ووسائل الأعلام، والفضائيات، التي قربت بين الشعوب والأعراف، والتقاليد، وعولمت ثقافات حقوق الأنسان، والعدالة، والحرية، والديمقراطية السياسية والإجتماعية، والمعرفة بأهمية وظائف ومهن مختلفة، كل ذلك كان لها دور كبير في إحداث حراك فكري من خلال التحول، الذي تشهده أغلب المجتمعات ومنها المجتمع الكوردي، ومنذ العقد الاول من هذا القرن.

ثانياً: العوامل التي تعيق الحراك الإجتماعي

المجتمع يحمل في اطوائه عوامل إعاقة الحراك الإجتماعي، مثلما يحمل عوامل مساعدة ومشجعة له. ففي الوقت الذي يمكننا أن نشير إجمالاً إلى كافة العوامل (العامل الإقتصادي، عامل التعليم والتأهيل العلمي والتقني، عامل التغير الإجتماعي، عامل الأيديولوجيا السياسية، العامل الديموغرافي، عامل التحولات الثقافية) التي تساعد على الحراك الإجتماعي، بأنها في الوقت ذاته، هي عوامل إعاقة للحراك الإجتماعي إذا لم توجد او كانت في حالتها السلبية أو الأستبدادية أو ترسخ الإنغلاق، فإنه يمكننا أن نضيف اليها العوامل التالية كمسببات لتعطيل الحراك الإجتماعي:

1) عامل النظام الطبقي المغلق:

وهو يمثل عائقاً حقيقياً أمام الحراك الإجتماعي، ذلك أن المجتمع يجبر كل طبقة على البقاء على محدداتها، ومعاييرها في تربية أبنائها وتنشئتها، الأمر

الذي يدفع بإتجاه أعاقة الحراك الإجتماعي، وخرق الحدود الفاصلة بين الطبقات. والمثال واضح في المجتمعات الطبقية الطائفية. هنا لابد من الأشارة إلى أن النظام الطبقي المغلق، الذي يتخذ أشكال متعددة، منها تراتبية إجتماعية (عشائر، او فدرالية عشائر) ومنها تراتبية دينية، ودينية – طائفية (أيزيدية، كاكائية، شبك، كما هو موجود في المجتمع الكوردي).

2) عامل اختلاف الأجيال في مقدرتها على الحراك الإجتماعي:

الأجيال المعاصرة، عادة ما تكون فرصتها للحراك افضل من فرص الأجيال السابقة، وأن طموح الأبناء في التغير وتطلعها إلى الحراك والأرتقاع على السلم الإجتماعي أكثر شدة من الآباء أي أن الأبناء عادة يكونون جيلاً متحركاً. فأنه بالمقال هناك الأجيال السابقة التي عادة ما تكون محافظة في فكرها وسلوكها، متمسكة بعاداتها وقيمها، مما يحصل صراع بين الأثنين، وبالتالي قد يحول تمسك الأباء بقيمهم، ومعتقداتهم وأفكارهم وبما يملكون من سلطة أبوية في الحد من حراك أبنائهم.

3) عامل الأسرة:

فالأسرة بحد ذاتها عائق في وجه الحراك الإجتماعي على أعتبار أنها تهدف إلى تثبيت الأفراد في طبقتهم بنقل العادات والتقاليد والعلاقات القديمة، إلا أن اثرها يشتد قوة حسب نموذج البنية العائلية الأسرية، فحجم الأسرة عامل من العوامل التي تحدد الحراك الإجتماعي، فأنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة أثر ذلك سالباً في الحراك الإجتماعي الصاعد. فالمستوى التعليمي للأسر، وتوزيع الميراث، وفرص الحصول على الأهتمام المادي، والمعنوي للأبناء من قبل الوالدين على علاقة عكسية مع عدد افراد الأسرة، وهذه الحالة ذات آثار سلبية على حراك الأبناء.

4) عامل الترييف:

الحـراك الإجتمـاعي داخـل المجتمعـات الريفيـة بطيـئ، لا يمكـن ان يجـاري الحراك في المـدن في مسـتواه ونوعيتـه، وذلـك لما يسـود المجتمـع الريفـي مـن عـادات، وتقاليـد، وقيم محافظـة. فتخلق اولاً حالـة مـن تذبـذب بـين هـذا وذاك في شدة قـوة الحـراك حيث إن الريـف يعيق الحـراك، الـذي تبتغيـه المدينـة ولا يمـدها بالعناصـر والأفـراد. وثانيـاً، عنـدما تغطـي الثقافـة المحافظـة للريـف علـى المدينـة، وتتحـول إلى ثقافة الأكثريـة، حينها يمكننـا القـول إن المدينـة قد تريفـت، ولم تعـد في اسـتطاعتها تشجيع الأفراد والجماعات على الحراك، وإن عملية الحراك بحد ذاتها باتت معرقلة. أن النزوح الإجباري لأهل القرى، وبأعداد هائلة إلى المدن، جراء الفقر والعوز، ونتيجة لسياسات الترحيـل القسـري، وهـدم القـرى، أدى بشـكل مـن الأشكال، إلى ترييـف مـدن إقليم كوردستان وإعاقة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، او على اقل تقـدير إبطاء سرعتها الطبيعية.

الفصل الثالث

بناء المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق

وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الإجتماعي

مدخل:

الحراك الإجتماعي ظاهرة تتشكل وفق طبيعة المجتمع، ودرجة ليونة وحركية النظم الإجتماعية، ومقدار ما يسمح به نظام التدرج الإجتماعي من إنتقال الأفراد والجماعات بين هذه الدرجات صعوداً أو نزولاً على سلم التراتبية الإجتماعية. كما إن دينامية الحراك الإجتماعي تتجسد على وفق إنفتاح أو إنغلاق النظام الطبقي والمرحلة التي يمر بها المجتمع من حيث إستقراره أو إنتقاله. ومن جانب آخر إن درجة سرعة أو بطئ الحراك الإجتماعي وإتجاهاته تتأثر بحجم التغييرات التنموية وسعتها وسرعتها. وبما إن هذه الدراسة تحاول أن تقف عند إشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان– العراق من 2003 إلى 2010، فكان لزاماً علينا دراسة هذا المجتمع وكشف مكوناته البنائية في هذا الفصل، للوقوف على معرفة نظمه الإجتماعية وتركيبته الطبقية وذلك من أجل بيان أثرهما في سعة الحراك الإجتماعي وسرعته وإتجاهاته. كما كان لزاماً علينا أن نتعرف على طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاح نظامه الطبقي وإنغلاقه ومدى حقيقة مزاوجة النظامان في المجتمع الكوردي وأثرهما في طبيعة الحراك الإجتماعي وإتجاهاته. ومن ناحية أخرى فإن الكشف عن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق من حيث إستقراره أو أنتقاله على علاقة صميمية بالحراك الإجتماعي، لذا ارتأينا أن نتوقف عند هذه المسالة ايضاً وإعطائها حصة من البحث والتنقيب. وأخيراً كان من واجب هذه الدراسة وقفة موضوعية عند التغيرات التنموية التي حصلت وتحصل في إقليم كوردستان– العراق.

المبحث الاول: إقليم كوردستان– العراق

اولاً: التسمية والحدود

إقليم كوردستان جزء من وطن الأكراد (كوردستان)، المقسم أرضاً وشعباً إلى أربعة أجزاء، وكل جزء ملحق قسراً بدولة من دول المنطقة، وبه أصبح كوردستان "مستعمرة دولية" على حد تعبير السوسيولوجي التركي إسماعيل بيشكجي، (تشارك كل من توركيا والعراق وإيران وسوريا في احتلالها)[1]. الحق (78736) كيلومتر مربع من هذا الوطن المجزء بالعراق. وهو (كوردستان الجنوبية) المعروف حالياً بـ(إقليم كوردستان - العراق). وهو يمثل 18٪ من مجموع مساحة العراق[2].

(إقليم كوردستان – العراق) تسمية سياسية – إدارية، شاع إستعمالها حديثاً (لاسيما بعد إنتفاضة آذار سنة 1991[3]، وإنتخاب سكانه لاول مجلس وطني

---

(1) مقتطف من رسالة لأسماعيل بيشكجي بعثه الى بولند أجويد رئيس حزب الأشتراكيين الديمقراطيين الترك في آذار 1980 من داخل سجن توبباشي حيث كان البيشكجي يقضي حكماً بالسجن منذ 1971. عن:(كورد وكوردستان، في رسالة من إسماعيل بيشكجي الى يوتسكو، ترجمة: موكري، مطبعة الشهيد آزاد هه ورامي، كركوك، ط3 2006، ص10)(باللغة الكوردية).

(2) محمد، خليل اسماعيل، إقليم كوردستان – العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، دون الإشارة الى دار النشر، ط3، اربيل، 1999، ص3. كذلك ينظر: محوى، القمان أ، الكورد وكوردستان (باللغة الإنكليزية)، ترجمة: هلال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ط1 2007، ص11وذلك نقلاً عن Mehrdad Izady, The Kurds: Asdaddfgghjasdaddfgghjasd Concise Handbook (Washinton, D.C.: Taylor & Francis, Inc., 1992) p.3

(3) إنتفاضة آذار عام 1991 جاءت عقب هزيمة الجيش العراقي امام هجوم قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحرير دولة الكويت. حيث تسنى الفرصة أمام جماهير الشعب لكسر جدار الخوف من البعث ودوائره وبطشه وإرهاب مؤسساته العسكرية والأمنية المتنوعة، فإنتفضت وكانت تساندها قوات البيشمه ركه التابعة للأحزاب الكوردستانية تقودها الجبهة الكوردستانية، لتحرر مدينة بعد مدينة وقصبة بعد قصبة الى أن تم تحرير كل اراضي كوردستان الجنوبية بما فيها مدينة كركوك. فأصبحت الأنتفاضة بكل المقاييس تحولاً ثورياً حيث وصلت بالقضية الكوردية في العراق الى نقطة اللاعودة الى ماقبل آذار 1991.

في مايس سنة 1992)[1]. مرت تشكل هذا الإقليم في العراق، منذ سقوط الأمبراطورية العثمانية، وتوزيع تركتها، وترسيم حدود جديدة لدول المنطقة، بمراحل عدة وصولاً إلى يومنا هذا، حيث يتمتع بالفدرالية ضمن العراق.

على مدى ثمانين عاماً مارست الحكومات العراقية المتعاقبة أبشع الجرائم بحق الشعب الكوردي وإقليمه. وأبشعها كانت على يد سلطة حزب البعث خلال أعوام حكمها، حيث شنت أكثر الحروب ضراوة وقساوة بحق الكورد، واستخدمت فيها كل الأسلحة، منها اسلحة كيمياوية وغيرها محرمة دولياً. ومارست حملات تدمير القرى والقصبات ثم تهجير وترحيل قسري لساكنيها حيث تم (إخلاء القرى الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية والتركية والسورية بعمق 10– 20 كيلومتر)[2]. كما أن هذه السلطة قامت بتغييب جماعي لأهالي القرى والقصبات في عمليات عسكرية أسمتها بـ(الأنفال)[*]. راح ضحيتها الآلاف المؤلفة من المدنيين بين قتيل، ومغيب مصيرهم لحد الساعة. وقامت السلطة ذاتها بتغييرات في التشكيلات الإدارية بما يحقق من خلالها سياسة تعريب[**] الإقليم. الجدولان

---

(1) محمد، خليل أسماعيل،المصدر السابق، ص11

(2) رسول، شورش حاجي، الأنفال، الكورد ودولة العراق، ترجمة مجموعة من المترجمين، السليمانية، 2005، ص35

(*) عمليات الأنفال كانت من أكبر الجرائم التي اقترفتها الحكومة العراقية بحق الشعب الكوردي. كانت تنفيذاً وحشياً لسياسة إبادة الشعب الكوردي على مراحل متعاقبة بدأت من 23 شباط 1988 وانتهت بعد ثماني مراحل في 3 أيلول من العام نفسه. جيّش البعث لها الجيوش المؤلفة من كل صنوف القوات المسلحة، تساندها جحافل من الجحوش والمرتزقة، تتقدمها الدبابات والمدافع وتحلق فوق رؤوسها الطائرات الحربية التي كانت تسقط على القرى والمدنيين العزل قنابل كيمياوية وغازات سامة. أدت في النهاية الى تدمير مالايقل عن 4500 قرية وقتل وتغييب مالايقل عن 182الف كوردي. لم يعرف مصيرهم الا بعد سقوط النظام في 2003 حيث وجدت مقابر جماعية في جنوب ووسط العراق، تحتوي على جثث ورفات أولاء المنكوبين الذين غدر بهم ودفنوا في حفروهم أحياء.

(**) يقصد بـ(التعريب): توطين الأفراد أو الجماعات العربية في إقليم كوردستان– العراق، وأيجاد مستوطنات عربية لهم. كما يعني أيضاً تغيير أسماء المدن والقرى والمحلات السكنية، والمكاتب والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية الى العربية، وذلك يهدف تغيير الواقع القومي لصالح العرب. (محمد، خليل اسماعيل، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في اقليم كردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ط2، 2002، ص4).

التاليان يعطيان صورة عن سياسات سلطة حزب البعث الحاكمة في تدمير القرى الكوردية وترحيل أهلها:

جدول رقم (1)

القرى المرحلة في إقليم كوردستان، العراق 1975 – 1988:

المحافظة	عدد القرى	عدد الأسر	عدد السكان
أربيل	753	36472	184854
السليمانية	1192	112344	589805
دهوك	638	22129	116410
نينوى	341	4314	22605
كركوك	779	27726	1980064
المجموع	3703	198671	2893738

المصدر: محمد، خليل اسماعيل، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ط2، 2002، ص72

أما الجدول الثاني يبين نسبة القرى المهدمة في المحافظات الأقليم الثلاثة:

جدول رقم (2): نسبة القرى المهدمة في إقليم كوردستان – العراق على أساس المحافظات

المحافظة	نسبة القرى المهدمة ٪
أربيل	80
السليمانية	98
دهوك	96

المصدر: البرزنجي، سركوت محمود خضر، إمكانات توطين الصناعة في إقليم كوردستان– العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في دانمارك، كلية الإدارة والإقتصاد– قسم الإقتصاد، 2008، ص47.

الجدول يوضح أن نسبة القرى المهدمة في السليمانية ودهوك، قريبة من بعضها، وتصل إلى معدل 97٪ من جميع القرى اي محو كافة القرى في حدود هاتين المحافظتين تقريباً. كل ذلك أدى إلى تخلف في الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، حيث كان له أثر سلبي كبير في الدورة الإقتصادية، والأنشطة في القطاعات المختلفة، وتنمية الإقليم إقتصادياً وإجتماعياً. كان من نتائجها توقف شبه كامل لأي حراك إجتماعي تصاعدي للأفراد والجماعات استمرت سنوات عديدة. يقابله حراك تنازلي لمجمل الشرائح الإجتماعية ماعدا حفنة طفيلية من الجحوش(*) والمستشاريين(**) والمهربين وتجار الحرب، من الذين كانوا على صلة وثيقة مع السلطات، وتساعدها في سياساتها بحق الشعب الكوردي. كما كان من نتائج هذه العمليات والسياسات ما يمكن ان نسميه بـ(حراك أفقي قسري)، حيث كان الناس يجبرون على النزوح من القرى والقصبات، والهجرة بإتجاه المدن، دون رغبة منهم بل خوفاً من بطش وإرهاب النظام. علماً إن الحراك الأفقي بين المدن والمواقع إنما تكمن فيه نتائج إيجابية، إلا إن هذا الحراك الأفقي القسري لم يأت بأية نتيجة إيجابية تذكر، بل ترك آثاراً سلبية كبيرة في حياة النازحين والمرحلين، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي إصابت القطاع الزراعي والأنشطة الإقتصادية المرتبطة بها.

بعد ثمانين عاماً من الإستبداد جاء الدستور الدائم للعراق ليُقر أن إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً (المادة 117 – اولاً).

(*)الجحش، تسمية تهكمية تستخدم لنعت كل كوردي يخون شعبه وينضم الى السلطة حاملاً السلاح ضد الحركة التحررية الكوردية.

(**)"المستشار" تسمية اطلقتها السلطة العراقية على زعماء بعض القبائل ورؤساء بعض الأفخاذ والعوائل من الذين انظموا الى صفوفها ضد حركة التحرر الكوردستاني ونضالها السياسية في الفترة مابين 1976 الى 1991. كانوا يمدون السلطة بأعداد كبيرة" وهمية في الغالب" من المقاتلين غير النظاميين، وكمكافئة على ذلك كانت السلطة رواتب وامتيازات كبيرة اضافة الى مقاولات لتنفيذ مشاريع إنشائية والتجارة وغيرها من الأنشطة الأقتصادية لدرجة ان بعضهم نشطوا لفترة طويلة في مجال التجارة الدولية، وكانت لديهم مكاتب خارج العراق، في تركيا وبريطانيا وغيرها.

أما ما يتعلق برسم الحدود الحقيقية لإقليم كوردستان، والذي كان عقدة مستعصية منذ تأسيس دولة العراق الحديث. فقد أقر الدستور في (المادة 140) أن تتولى السلطة التنفيذية إتخاذ الخطوات اللازمة لـ(التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها). وبتطبيق هذه المادة الدستورية، يمكن رسم خط يبدأ من (منطقة التخصر في محافظة واسط جنوب شرق قصبة بدرة، ممتدة شمالاً حتى (جسر النفط) غرب قصبة مندلي محاذية مرتفعات حمرين حتى الفتحة، حيث تمتد مع نهر دجلة حتى شمال مدينة الموصل لتنحرف نحو الجنوب الغربي بإتجاه قصبة الحضر، ثم تتجه غرباً نحو الحدود السورية شمال قصبة البعاج)[1] حدوداً لإقليم كوردستان.

ثانياً: عدد السكان وتركيبته من حيث الجنس والتوزيع البيئي

فيما يخص عدد سكان إقليم كوردستان، فخلال السنوات القليلة الماضية، أوجدت الظروف واقعاً يمكن ان يساعد على حصر نسبي وتقريبي لعدد سكان الإقليم. فالنتائج الاولية لعمليات الحصر والترقيم التي قامت بها (مديرية تنظيم البطاقة التموينية) لعام 2009، تشير إلى أن عدد سكان الإقليم على مستوى المحافظات الثلاث (أربيل والسيمانية ودهوك)[*] هو(4690939) نسمة. الجدول التالي يبين عدد ونسب السكان في كل محافظة:

---

(1) محمد، خليل اسماعيل، إقليم كوردستان ـ العراق، المصدر السابق، ص11

(*) بما أن دراستنا تشمل اقليم كوردستان بحدوده الحالي، فهي تأخذ البيانات التي تعطي الصورة الكوردية للإقليم على مستوى ثلاث محافظات فقط، هي: اربيل والسليمانية ودهوك. كما أن التعداد العام للعراق ومن ضمنها إقليم كوردستان لم يتم لحين إعداد هذه الدراسة لذا لم يتمكن الباحث الحصول على بيانات عام 2010.

جدول رقم (3):

عدد سكان الإقليم ونسبته على مستوى المحافظات (أربيل ودهوك والسليمانية) عام 2009:

المحافظات	عدد السكان	نسبة السكان(٪)
أربيل	1713461	36.53
دهوك	1176709	25.09
السليمانية	1800769	38.38
المجموع	4690939	100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم – قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط، عن بيانات مديرية تنظيم البطاقة التموينية لعام 2009 (غير منشورة).

علماً أن هذا العدد ارتفع في آخر إحصائية اولية قامت بها وزارة التخطيط العراقي إلى (4975105). وبالمقارنة مع عدد السكان في عام 2003، فانه بحسب البيانات المتوفرة عام 2003 كان عدد سكان الإقليم (3910329) نسمة، مما يعني أن عدد السكان قد زاد (1064776) خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة.

وأما فيما يخص التركيبة الإجتماعية لسكان إقليم كوردستان من حيث (الجنس) فإن البيانات المتوفرة تشير إلى إن أعداد الذكور والإناث تشكل نسب متقاربة جدا على مستوى المحافظات والإقليم عموماً. الجدول التالي يبين هذا التقارب:

جدول رقم (4)

عدد ونسب الذكور والإناث من المجموع العام لسكان الإقليم على أساس كل محافظة – 2009:

المحافظة	الجنس	عدد السكان	نسبة السكان%
أربيل	ذكور	863756	50.42
	إناث	849705	49.58
	المجموع	1713461	100
السليمانية	ذكور	892821	49.57
	إناث	907948	50.43
	المجموع	1800769	100
دهوك	ذكور	599651	50.96
	إناث	577058	49.04
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	ذكور	2356228	50.23
	إناث	2334711	49.77
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم – قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط، من بيانات مديرية لتنظيم البطاقة التموينية لعام 2009(غير منشورة).

أما ما يتعلق بالتركيبة البيئية لسكان إقليم الكوردستان، فإن البيانات تشير إلى أن هذا التركيبة قد طرءت عليها تغير مستمر على مستوى المحافظات والإقليم عموماً. وإن هذا التغير أوجد نسب توزيعية لصالح المدينة على حساب الريف علماً إن عدد سكان الريف لا يقتصر على عدد سكان القرى فقط وإنما

يتضمن سكان المجمعات أيضاً. فالجدول التالي يضعنا امام معطيات حول التركيبة المكانية لسكان الإقليم ونسب توزيعه:

جدول رقم (5)

التركيب السكاني الحضري والريفي ونسبة التوزيع على أساس المحافظات والإقليم – 2009:

المحافظة	المنطقة	عدد السكان	نسبة السكان٪
اربيل	الحضر	1312100	76.58
	الريف	401361	23.42
	المجموع	1713461	100
السليمانية	الحضر	1527638	84.83
	الريف	273131	15.17
	المجموع	1800769	100
دهوك	الحضر	865636	73.56
	الريف	311073	26.44
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	الحضر	3705374	78.99
	الريف	985565	21.01
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم– قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط، من بيانات مديرية تنظيم البطاقة التموينية لعام 2009(غير منشورة).

يجب التنويه إلى أن الفرق في نسب التوزيع بين ساكني المدن والقرى عام 2003 لا يختلف عما هو في 2009، حيث تشير بيانات المؤسسة ذاتها، إلى ان نسبة سكان الحضر عام 2003 كانت (79٪) ونسبة سكان الريف كانت (21٪). مما يعني إن حراكاً أفقياً وعودة عكسية من المدن إلى القرى لم تحصل خلال هذه الأعوام الستة الا بمستوى ضئيل جداً. كما يمكن أن تدل هذه النسبة المتقاربة التي لم تتغير خلال ستة سنوات، إن عودة القرويين المرحلين قسراً والنازحين خوفاً، والتي بدأت منذ عام 1992 قد إكتمل عام 2003 إلى حدودها القصوى. إن عدد سكان الريف بدأ ينخفض منذ 1974، إلى ان انخفض بشكل كبير بعد عام 1983 وصولاً إلى إنخفاض حاد عام 1990، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6):

انخفاض عدد سكان الريف الكوردستاني ونسبتها (خلال الأعوام 1983-1990) نموذجاً:

السنة	إجمالي عدد السكان	الريف	
		عدد السكان	النسبة٪
1983	1839100	797100	43.3
1984	1867400	760800	40.7
1987	2015466	519781	25.7
1990	2205000	534000	24.2

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات من: (أحمد، محسن إبراهيم، واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان- العراق وسبل تنميته خلال المدة 1974 – 1993)، رسالة ماجستير في الإقتصاد، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، 1994، (غير منشورة)، ص 53

إن هـذا الإنخفـاض الحـاد أدى إلى إنخفـاض النشـاط الزراعـي بمختلـف قطاعاته، والذي لم يسترجع عافيته لحد الساعة. عليه فإن الحراك الإجتماعي في مجال النشاط الزراعي منذ ذلك التاريخ لحد الآن، هو حراك هابط على مستوى الأفراد والعوائل والجماعات. كما إنه حراك أفقي سلبي يتجه من القرية إلى المدينة. ويغير من طبيعة العمل والمهنة أفقياً دون حصول أي تغير عمودي ينكر في المهارات، والقدرات والإمكانات العلمية المرتبطة أساساً بالمهن المدينية. كما كان لهذا الحراك الأفقي الأثر الكبير في ترييف المدينة وترك بصماته السلبية في التشكيلة الإجتماعية والوعي والثقافة من خلال هيمنة القيم والأعراف والسلوكيات وطبيعة العلاقات القروية لحد كبير، لاتزال آثارها شاخصة لحد الساعة في مدن إقليم كوردستان، ولكن الواقع الجديد في إقليم كوردستان والتغيرات الحاصلة خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي تعمل على إزالة هذه الآثار، كما تعمل الفئات المدينية الجديدة على إزالتها ولكن بخطوات بطيئة لأنها تواجه مقاومة جدية.

المبحث الثاني: الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

أولاً: الحراك الإجتماعي داخل النظم الإجتماعية

"الأسرة" واحدة من جملة الوحدات الإجتماعية التي تكون النظم الإجتماعية في المجتمع الكوردي، وهي الوحدة الإجتماعية الأساسية التي تشمل على (وظائف حيوية متشابكة ومتداخلة محاطة بمجموعة من المعايير الإجتماعية تنسق عملها وتسهل مهمتها وتربطها بنظم أخرى)[1] إنها ذات نظام مغلق لاحراك فيها من حيث السلطة الإجتماعية والإقتصادية. فالرئاسة فيها رئاسة أبوية، إذ يمتلك الأب السلطة الوحيدة على أعضاء العائلة، ليس لأحد آخر من أفراد العائلة أن يرتقي إلى هذه المكانة الا في حالة وفاة الأب.. كما إن هذه القوة والسلطة الأبوية شكلت نظام الإقامة الأبوية أيضاً فـ(إقامة العائلة من نوع الإقامة الأبوية)[2]، حيث تلتحق الزوجة والأطفال بالأب حيث يقيم،

(1) الجارشلي، هادي رشيد، الحياة الإجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1970، ص39

(2) خصباك، شاكر، الأكراد، بغداد، مطبعة شفيق،1972،ص454

هنالك تقسيم إجتماعي آخر بعد العائلة سواء كان في القرى او المدن، او لدى القبائل. فان العائلة القديمة التي نمت وتشعبت منها عوائل كثيرة، وتربطهم صلة الدم والعصب، فان تلك العوائل المتعددة بدورها تشكل هيئة إجتماعية أخرى تسمى بالطائفة وباللغة الكوردية (بنه ماله) فيكون لكل طائفة رئيس يسمى برئيس الطائفة لا يشغل منصبه عن طريق الوراثة، وانما بعد وفاة رئيس الطائفة السابق يحل محله القدر شخص من أفراد الطائفة ويتم اختياره من قبل رؤساء الأسر المنتمية للطائفة بعد الشورى او يشغل هذا المكان بصورة طبيعية كونه هو المنفرد بين أفراد الطائفة بمركزه الإجتماعي، له مكانة مرموقة بين أفراد الطائفة وهو موضع الأحترام اللائق وهو مرجع للتعاون الإقتصادي والإجتماعي[1]. وهذا يعني وجود فرص للحراك الإجتماعي صعوداً للوصول إلى المكانة الأعلى في (بنه ماله)[2].

وتأتي القبيلة (العشيرة) في مرتبة أعلى من الطائفة. فعندما تتوسع أسرة ما، وتخرج عن حدود القرابة الرحمية (الطائفة – بنه ماله) لتشمل نطاقاً أكثر سعة فإنها تتحول إلى (عشيرة).

ليس لكل القبائل نظام متماثل[3]، إلا أن القبيلة الكوردية ليست ببنيان إصطناعي[4]، وأنما هي كيان إجتماعي حي ومؤسسة وجدت بالضرورة كأستجابة لمتطلبات الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، وكأداة إجتماعي لإدارة الشؤون العامة، وحماية المنضوين تحت لوائها. عليه فإن:(العشيرة وحدة سياسية. انها تشبه الدولة او الأمة في ايامنا هذه، انها فرع او فخذ، تصفها التي يشكل وحدة إجتماعية يتكون من تفرعات عديدة كما هو الحال في الوحدة السياسية.. الفرع شكل من العائلة

(1) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق ص42

(2) في تقديري ان ترجمة (بنه ماله) الى (الطائفة) كما قام به الأستاذ جاوشلي غير دقيق. وأن كلمة (الأسرة) قد تكون أدق في هذا المحل، ولكنني وللأمانة العلمية أبقيت على ما كتبه الأستاذ دون تغيير.

(3) ايغلتون، ويليام، القبائل الكوردية، ترجمة: د. احمد محمود خليل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، اربيل 2006، ص21

(4) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق، ص 44

الواسعة)[1]. كما أن (مارتن فان برونسن1946Martin Van Bruinessen) يؤكد على نفس المفهوم حيث يقول: (القبيلة الكوردية وحدة إجتماعية سياسية)[2]. أما (شاكر خصباك 1930) فيقول: (القبيلة الكوردية عبارة عن وحدة سكنية سياسية تشتمل على طبقتين منفصلتين.. الطبقة الحاكمة، والطبقة العامة..)[3].

يعتقد غالباً بأن القبائل، إن لم نقل الإتحادات القبلية، لها النسب نفسه (وليس ذلك صحيحاً بالضرورة، وربما تكون القبائل، وهي في معظم الأحيان كذلك، تكتلاً من الجماعات التي ترتبط ببعضها بصلة قرابة، ولكنها تشكل جزءاً من القبيلة برمتها)[4]. فالقبيلة الكوردية لا تنتسب بالضرورة إلى جد واحد بل في الغالب (إلى محل او قرية وكأن هذه القرية هي جد وأصل. مما يدل على الإرتباط المكين بين الكرد وموطنهم..)[5] فالعمود الفقري في العشيرة الكوردية كما يقول (خصباك): ليس "النسب" وانما هو "الأرض". فالقبيلة الكوردية تنتمي إلى النموذج، الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضع)[6]. لذا فهي ليست مجتمع منغلق على نفسه، من حيث المنتمين إليها، أي انها غير منغلقة على أناس تربطهم نسب اوإنتماء بطريركي اوماشابهه، وانما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها)[7]. وهذا مؤشر مهم لوجود حراك إجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الإجتماعية التقليدية التي يعرف عنها

---

(1) نيكيتين، باسيلي، الكرد، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطالباني، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك 2008، ط1، ص 188-189

(2) برونسن، مارتن فان، الآغا والشيخ والدولة، البنى الإجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الإستراتيجية، ج1،ط1 بغداد-اربيل-بيروت، 2007،ص118

(3) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق،ص348

(4) مكدول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004، ص50

(5) العزاوي، عباس، عشائر العراق،ج2، الكردية، مطبعة المعارف،بغداد 1947، ص13

(6) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق،ص 346

(7) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص190

أنها تتسم بقدر كبير من الخصوصية والأنغلاق. كما أن (مبدأ الوراثة في الزعامة ليس مما يجمع عليه الكورد)[1].

تبدو ظاهرة تشكل العشائر وكأنها قاصرة على الوسط الريفي، والجماعات الرحالة، (حيث المدن الكوردية لم تعرف في تشكيلاتها الإجتماعية اسم القبيلة والعشيرة)[2] كما كان يُنظر لها (هادي الجاوشلي 1920–1996) وهي تنظير غير واقعي. لأنه كلما اصبحت العشائر والأتحادات العشائرية أضخم عدداً، وتوسعت رقعة تواجدها، وتعقدت اواصر العلاقة الداخلية فيها، وتوسعت نوعية تقسيم العمل فيها، وإرتبطت بالمدن عملاً ومصلحةً، هاجرت أفراد كثيرون منهم وفي مقدمتهم رؤسائهم وشيوخهم وآغاواتهم إضافة إلى ابناء العوائل المتنفذة فيها إلى المدن في حراك افقي نتج عنه حراك تصاعدي، ادى الى إندماجها في التركيبة المدينية، ولكنها ابقت على الاواصر البنئية بشكل عام ولم تعمل على كسر تلك الإرتباطات العشائرية. كما حملت معها اسم عشيرتها إلى المدينة ملحقاً مع أسم الذكور في هذه الأسر، مفتخراً بها لقباً لهم ولعوائلهم، تاركين إياه كجزء من التركة لاولادهم وأحفادهم، حتى انه يمكننا أن نلاحظ تجمعات هذه العشائر في المدن الكبيرة، في مناطق وأحياء لكل عشيرة على حدة معروفة بأسمائها. إضافة إلى ذلك فأن المدينة، بما تمتاز بالفرص لحراك إجتماعي بأشكاله المختلفة، لم تستطع ان تكسر أواصر العلاقات القبلية، بل أنتجت من طرفها نوعاً آخر من التفاعلات، فالمدينة الكوردية أصبحت موطناً لظهور انتماءات اخرى، أكثرها شيوعاً هي:

1. الأنتماء إلى المدينة نفسها وعدها حلقة لأتحاد قبلي على شاكلة جديدة مدينية. فظهرت القاب كالأربيلي والشهرزوري والكركوكي...الخ.
2. الأنتماء إلى المنصب اوالمهنة والتلقب بها مثل: الخزندار والحداد والنجار والباجكر...الخ، ويضاف اليها انواع أخرى من الأنتماء ابدعتها الثقافة الكوردية في المدينة وكأنها لا تستطيع العيش دون خلق شكل من أشكال هذه

---

(1) نيكيتين، باسيل، المصدر السابق، ص196، عن (لوسكو)

(2) جاوشلي،هادي، المصدر السابق،ص44

الأنتماءات. عليه يمكننا أن نستنتج مع (برونسن): (إن الولاءات البدئية في كوردستان هي بالدرجة الاولى، للعائلة والقبيلة وزعيم القبيلة اوالأغا، ومثلها في القوة الولاءات الدينية، خصوصاً الولاءات للشيوخ،... وحتى حينما تبرز ولاءات جديدة مثل ولاءات الأمة والطبقة فأن الولاءات البدئية لا تتوقف فجأة عن العمل، فكثيراً ما يحدث أن تتفاعل هذه الولاءات المختلفة ويعدل بعضها بعضاً، وآنذاك فإن الحالة الملموسة هي التي تحدد أياً من تلك الولاءات سيُفْرَض وجودها)[1] والمثال الكوردي في إقليم كوردستان – العراق اسطع مثال على ذلك. فخلال سنوات عديدة وبأساليب مختلفة، سياسة وثقافية وتثقيفية طبقية، بذلت جهوداً كثيرة على المستوى السياسي والنخبوي وحتى ثقافي – فني من أجل كسر روابط هذه الولاءات البدئية في المجتمع الكوردي، ولكن النتائج المتراكمة لحد الساعة ليست كبيرة والمؤشرات غير حاسمة بعد بالدرجة التي يمكن ان تعتمد كمؤشر لصالح المدينية وعلاقاتها.

ثانياً: الحراك الإجتماعي في التركيبة الطبقية

إن السياق الإجتماعي الحقيقي الذي يحصل فيه الحراك الإجتماعي هو الطبقات والفئات الإجتماعية، حيث ينتقل الفرد من طبقة الى أخرى صعوداً أو نزولاً. لذا الحديث عن الحراك الإجتماعي مرتبط من حيث الجوهر بوجود التقسيم الطبقي والفئوي للمجتمع. وعليه كان لزاماً علينا أن نستكشف التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي كي يتبين لنا ماهية الحراك الحراك الإجتماعي بين هذه الطبقات.

إن التقسيم التقليدي للمجتمع الكوردي والذي نرى الكثير من تجلياته لحد الساعة هو إن المجتمع الكوردي مصنف طبقياً وفئوياً إلى: (ثنائية الإقطاع والفلاحون، شبه الإقطاع، الحرفيون في الصناعات اليدوية، ثنائية البرجوازية والعمال، فئات وسطية) ولكن يمكننا أن نرى تشكيل جديد في المرحلة ما بعد

(1) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص 32

إنتفاضة 1991 وصولاً إلى مابعد 2003 اي عقب إسقاط نظام حزب البعث الحاكم في العراق، وهو (طبقة الفئات المندمجة) ومن ثم واقع القوى العاملة في إقليم كوردستان – العراق راهناً. وسوف نأتي على بيان كل من هذه التشكيلات التقليدية والحديثة على التوالي:

1) طبقة الإقطاع وطبقة الفلاحين:

يرتبط الحديث عن ثنائية طبقة الإقطاع والفلاحون في المجتمع الكوردي تأريخياً بالدور الذي أدته العشيرة في ترسيخ أسس هذا النظام الطبقي حيث (أن القبائل كانت لها دور كبير في استقرار النظام الإقطاعي في كوردستان)[1]، واندمجت تلك الأسس في كثير من صيغ الإتحادات، والولاءات. التي هي مظهر من المظاهر الإجتماعية في كوردستان لحد الساعة.

ونظرياً لابد وأن يوجد نظام إقتصادي وإجتماعي في البناء التحتي لتشكل هذه الثنائية، فعند دراسة طبيعة هذا النظام الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الكوردي، بغية الوصول إلى استنتاجات واقعية حول التقسيم الطبقي لهذا المجتمع، ومنها إستنتاج إنفتاح اوإنغلاق هذه الطبقات بوجه حركية الأفراد يصادفنا في الوهلة الاولى فرضية (أسلوب الإنتاج الآسيوي)، بوصفها اكثر الفرضيات، جذرية وعلى أنه نظام، تكون فيه الدولة مالكاً للأرض وتقع على عاتقها تنفيذ المشاريع الكبيرة: منها بناء السدود والجسور، وتنظيم الأستفادة من مياه الأنهار، ومد االقنوات المائية، ووضع الخطط لمشاريع الري الإصطناعي... أي وبحسب تحليل (ماركس) في كتابه "الرأسمال": (فأن الدولة هي المالكة الوحيدة للأرض، لذا لا توجد ملكية خاصة للأرض)[2]. عليه فأن أسلوب الإنتاج الآسيوي يتميز بـ(الجمع

(1) شمزيني، عزيز،(جولانه وه ى رزكاريى نيشتمانيى كوردستان)(الحركة التحررية الوطنية الكوردستانية)، ترجمه الى اللغة الكوردية: فريد اسسرد، مركزكوردستان للدراسات الأستراتيجية، ط4، السليمانية، 2006، ص54

(2) أسَترد، فريد، حول الشكل الآسيوي للإنتاج، من مطبوعات المؤسسة الثقافية المركزية لـ (كومه له)، ط1، 1987، ص15(المصدر باللغة الكوردية)

بين النشاط الجماعي للمشتركات القروية وبين التدخل الإقتصادي لسلطة دولة تستغل تلك الجماعات وتحكمها في آن واحد)[1]. حيث تتحول الدولة إلى جهاز تتحكم بـ(الخراج وأعمال السخرة) وتمارس على الفلاحين الإكراه عن طريق الطبقة السائدة، ومن خلال الشكلين الرئيسيين للإستغلال: الاول (الإستغلال الإقتصادي). والثاني، (الإستغلال غير الإقتصادي)، الذي هو الإكراه والقهر المباشر لشخصية الفرد. ينطبق هذا النمط من النشاط الإقتصادي والعلاقة الإنتاجية بحسب رأي (فريد أسَسَرد)،على المجتمع الكوردي، حيث (أن السمة المميزة للتطور الإجتماعي في كوردستان هي ان الإنتقال من المشاعية البدائية إلى مجتمع الطبقات لم يمر بمرحلة الشكل العبودي للإنتاج وإنما توجه مباشرة نحو الإقطاعية)[2]. وهذا يشير إلى أن عملية العبور من المجتمع المشاعي إلى مجتمع متعدد الطبقات، إتخذت الطريق الثاني في كوردستان والذي هو سيادة الملكية المشاعية اوالعامة وليس الملكية الخاصة، وهذا ما يسمى بالأسلوب الآسيوي للإنتاج. بمعنى آخر أن الأسلوب الآسيوي كان سائداً عند المجتمعات الشرقية ومنها المجتمع الكوردي حيث يلاحظ وجود الرق ولكن دون الشكل العبودي للإنتاج. وعلى الرغم من ذلك فأنه بسبب الوضع الخاص بكوردستان الذي اتسم بوجود القبائل الرعوية، والحروب الدائمة، ومخلفات المشاعية البدائية، وعدم وجود الملكية الخاصة للأرض، تميزت الإقطاعية الكوردية عن غيرها من الإقطاع كونها (اقطاعاً رحل)[3]. فبحسب هذا الرأي فإن عملية الإنتقال من المشاعية البدائية إلى الإقطاعية مرت بمرحلة إنتقالية هي (الإقطاعية الرحالة) التي لم تكن الأرض والماء أساساً للنشاط الإقتصادي، وإنما العملية الإنتاجية كانت قائمة على امتلاك المواشي، وتأخذ الماشية مكان الأرض في النشاط الأساسي للإقتصاد. إستمر هذا الشكل (الإقطاعية الرحالة) إلى القرن العاشر كشكل رئيسي في الإنتاج، لحين ظهور المجتمع الإقطاعي

---

(1) شينو، جان، نمط الإنتاج الآسيوي: بعض منظورات للبحث، ضمن كتاب نمط الإنتاج الآسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت1972 ص37.

(2) أستَسَرد، فريد، المصدر السابق،ص 27

(3) شلياوف، أ. حول مسالة الاقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الحوادث، بغداد، 1984، ط2، ص27

القائم على الزراعة شكلاً رئيساً للنشاط الإقتصادي. فالاورستقراطية الإقطاعية في كوردستان كانت في تطور مستمر، والعلاقات الإقطاعية أظهرت نفسها في ثلاثة أشكال هي:

1) العلاقات الإقطاعية في القبائل المستقرة (هي الأكثر تطوراً وقابلة لتغيرات مستمرة).
2) العلاقات الإقطاعية في القبائل الرحل (كانت تتسم بخصائص العلاقات الإقطاعية الرحالة).
3) العلاقات الإقطاعية للقبائل، التي كانت تمارس النشاط الإقتصادي المختلط (الزراعة والرعي). إلا ان النظام الإقطاعي في كوردستان (أخذت تتبلور كنظام إجتماعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بعد ثلاثة آلاف سنة من التطور)[1].

المجتمع الكوردي عرف نظام الطبقات منذ القدم، إنه بعد قرن من مقاومة عنيفة للغزوات العربية – الإسلامية[2]، عندما تبنى الأسلام دينا منذ عام 643م[3]، فقد اوجد في القرآن الكريم مسوغات دينية لترسيخ التراتبية الإجتماعية، حيث جاء في القرآن الكريم: (نَحنُ قسّمنا بينهُم معيشَتهم في الحياة الدّنيا ورفعنا بَعْضَهُم فَوقَ بعضٍ درجات ليتّخذ بَعضَهُم بعضاً سُخريّاً)[4]. واليه يضيف القرآن الكريم: (والله فضّل بَعْضَكم على بعضٍ في الرّزق)[5]. ولكن قد يبدو أن ذلك النظام كان متسامحاً إذا ما أنتقل شخص من طبقة إلى أخرى بفضل ما يكتسبه من مال، اوعلم، او ترقية في الجيش، بخلاف ماكان عليه الشأن في اوروبا في العصور

(1) أستورد، فريد، المصدر السابق،ص 38.
(2) نزان، كندال، لمحة عن تأريخ الأكراد، دراسة منشورة في المجلة الدورية (دراسات كردية)عن المعهد الكردي– باريس، العدد 4، السنة التاسعة، 1993، ص22.
(3) لازاريف،م.س، تأريخ كوردستان، ترجمه الى الكوردية: وشيار عبدالله سه نكاوى، مطبعة روزهه لات، اربيل، 2009،ص595
(4) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية 32
(5) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 71

الوسطى[1]. بمعنى آخر فقد عرف المجتمع الكوردي منذ القدم حراك إجتماعي ضمن نظام الطبقات المفتوح. ولكن هناك مؤشرات اخرى تثبت عكس ذلك إلى حد كبير، حيث أن بعض الأكراد الخاضعين لإقطاعيي الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية (القاجارية) كانوا يعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاعي بالفلاح، وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من التضامن الجماعي. كان الإقطاعيون، غالباً، ما يتحكمون بأساسيات الحياة: الأرض، والماء، والماشية والأدوات والبذار وحتى العمل نفسه، وكان الوضع كذلك حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي. حيث لم يكن بوسع الفلاحين الإنتقال بمشيئتهم. بل كان عليه (الحصول على إذن من صاحب الأرض او وكيله من أجل ترك القرية)[2].

هناك حقبة تأريخية برز فيها تقسيم طبقي جديد في المجتمع الكوردي، خاصة خلال الحقبة التأريخية بين القرنين 10– 15م[*]، حيث برزت طبقة خاصة حاكمة على اثر تنامي الدور السياسي لزعماء القبائل الكوردية، حيث وصل دور بعضهم ذروته عندما أسسوا إمارات خاصة بهم، مما ادى إلى تراكم الثروات لديهم... كما أضفى نظام الإقطاع على المجتمع الكوردي بعداً إضافياً للتمايز الطبقي، حيث امتلك بعض الإقطاعيين قرى وأراضي زراعية واسعة وبالأخص في في أثناء الحكم الأيوبي على إثر تطور الإقطاع العسكري، الذي بموجبه إقتطع السلطان صلاح الدين الأيوبي مدناً، وقلاعاً للأمراء الكورد، ولجيشه... إضافة إلى هؤلاء الذين كانوا يعتبرون من الطبقة الخاصة، ففي الحقبة نفسها تجمع الأموال في يد فئة معينة، وبروز دور كبار التجار، وبعض علماء الدين، والقضاة، وكبار موظفي الدولة ليشكلوا طبقة وسطى تتوسط الطبقة الخاصة الحاكمة من جهة والطبقة العامة

(1) عزت، فائزة محمد،الحياة الإجتماعية للكورد بين القرنين 10–15م، من مطبوعات الأكاديمية الكوردية، اربيل 2009، ص19

(2) مكدول، ديفيد، المصدر السابق، ص55

(*) هذه الحقبة تصادف الحكم الأيوبي (567–648هـ/ 1171–1250م) حيث تطور الإقطاع العسكري وشرع للسلطان صلاح الدين الأيوبي في إقطاع مدناً وقلاعاً للأمراء الكورد ولجيشه. (عن عزت، فائزة، المصدر السابق، ص20)

من جهة أخرى المؤلفة من سواد الناس، وأهل الحرف، والباعة، وسكان القرى من المزارعين، إضافة إلى الرحل، وشبه الرحل الذين كانوا يمتهنون مهنة الرعي حيث يقضون الشتاء في السهول والوديان الدافئة ويصعدون إلى المراعي الجبلية في فصل الصيف)[1].

في الوقت الذي يرى فيه (شمزيني): (أن تأريخ نشوء نظام العلاقات الإقطاعية في كوردستان يشبه تاريخ نشوء الإقطاعية في بلدان أخرى، وذلك لأن تشكل هذه العلاقات مرت بعمليات متنوعة ومتشابهة و... إن عملية تشكل وترسيخ النظام الإقطاعي والعلاقات الإقطاعية في كوردستان أكتملت بشكل جذري وقطعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر)[2]. ويشاركه (حسن بور) في هذا الرأي، حيث يقول: (إن ملكية الأرض (الوسيلة الأساسية للإنتاج) من قبل الإقطاعي واضطهاد الفلاح الذي يرتبط بالإقطاعي، تشكل ماهية النظام الإقطاعي اينما كان، في كوردستان او في اليابان والصين والهند وفرنسا وانكلترا)[3]. الا أن (مسعود محمد 1919 – 2009) يرى عكس ذلك ويقول:(بان هذا غير صحيح لأنه لايمكن أن نشبه حركة التطور التأريخي لمجتمع مقسم ومتشرذم ومضطهد بحركة التطور التأريخي لشعوب موحدة ومتسلطة)[4]. فالشعب الكوردي حسب رأيه (لم يكن له إقطاعيون الا نادراً، وإنما الأقرب إلى البديهية هو أن في الكورد أصحاب أراضي او من يملكون الأراضي (ملاكون)..أن

---

(1) ينظر: عزت، فترة محمد، المصدر السابق، المبحث الأول (طبقات المجتمع الكوردي) ص 16– 58. كما تستطرد السيدة فترة عزت في التقسيمات الطبقية، وصولاً إلى وحدات تفصيلية كالآتي: أولاً– الطبقة الحاكمة. وهي تتألف من: 1) الأمراء. 2) الوزراء. 3) القضاة. ثانياً– الطبقة الوسطى. وتتكون من: 1)الأغنياء.2) أهل العلم والأدب. ثالثاً– الطبقة العامة. وتتألف من: 1) أهل الحرف والباعة. 2)المزارعون.3) الرحل وشبه الرحل.

(2) شمزيني، عزيز، المصدر السابق، ص53

(3) محمد، مسعود، الى أمير حسن بور حيثما يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر الكردي، بغداد، 1984، ص8 (مقتطف من رسالة ارسلها أمير حسن بور عندما كان طالباً في جامعة امريكية، الى العلامة مسعود محمد. نشرت الرسالة كاملة في المصدر المذكور).

(4) محمد، مسعود، المصدر السابق، ص 13

الملكية التي كانت موجودة في كوردستان لم تصل من حيث سعة مساحة الملكية ومن حيث سلطة مالكها، إلى درجة الفيودالية إلا نادراً... فعلى مدى التاريخ الذي وصلتنا أخباره نرى وجود (الملاكون الصغار)..هؤلاء الملاكون الصغار الذين كانت أحوالهم مرتبطة بتغيرات الأحوال، لا يندرجون في أي نظام من أنظمة الإضطهاد إلا إذا كانت القضية فردية حيث يضطهد أحدهم المزارعون الذين يعملون عنده... يأتي بعد هؤلاء الملاكون الصغار درجة أعلى من حيث الترتيب الملاكون الوسطيون الذين يملكون أكثر من قطعة أرض زراعية. ولكن حتى عند هذه الدرجة لا تبدأ الظلم الطبقي لأنها لا تصاحبها السلطة المصدقة، كما أنها لا تدر بالمال الكثير الذي يمكن صاحبه على تحمل اتعاب ومصاريف الأضطهاد والظلم... ثم يأتي بعد هذه الدرجة (أصحاب الأملاك المتعددة) الذين يملكون عدة قرى. حتى في هذه الحالة لا نستطيع أن نحدد عدد هذه القرى المملوكة لصاحبها، هل هو إثنان او ثلاثة او أكثر ولكن كلما كانت هذه القرى قريبة بعضها من بعض ويشكلن (منطقة) فأن إحتمال نشوء (سلطة) الملاك يكون كبيراً)[1].

اما القول بأن لا يكون للشعب الكوردي إقطاعيون ففيه الكثير مما لا يتفق مع المقاربات العلمية الإجتماعية والإقتصادية. فالإقطاع في واقعه (تكوين إقتصادي – إجتماعي تمتد آثاره إلى جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك أسلوب التفكير والقيم السائدة)[2] وهو موجود حيث تتوفر شرطان أساسيان، وهما: (اولاً إحتكار الطبقة المسيطرة لملكية الأرض، وثانياً إستغلال هذه الملكية إقتصادياً على شكل قطع زراعية صغيرة، اي توفر إقتصاد مستقل لدى الفلاح يرتكز على ملكية المالك الكبير "الدولة او الأسياد" للأرض مقابل ريع معين.. وهكذا يستند أسلوب الإنتاج الإقطاعي إلى التمازج بين ملكية الأرض الكبيرة للأقطاعي والإقتصاد الفردي الصغير للمنتج الرئيس – الفلاح)[3]، وهما الشرطان المتوفران في الواقع الإجتماعي

(1) محمد، مسعود، المصدر السابق،من ص 42الى ص53
(2) أحمد، كمال مظهر، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد 1987، ص9
(3) المصدر نفسه، ص9

الكوردي المدروس، لذا نرى (باسيلي نيكيتين1885 Basile Nikitine– 1960) يخالف (مسعود محمد) في رأيه ذلك. حيث يشير إلى وجود طبقة إقطاعية كوردية من الأغوات وزعماء العشائر يتمتعون بسلطة كبيرة، يمارسون ضغطاً إقتصادياً على السكان، وكان الكورد ملزمون تجاه الهؤلاء بنظام معقد من الواجبات والرسوم والضرائب التي كانت تجبى مباشرة من قبل الإقطاعي نفسه او من يمثله (ريش سپي) اي ذو اللحية البيضاء او (كويخا) أي مختار القرية[1].

ومن جانبه يؤكد (عارب شاميلوف1897– 1978) على وجود الإقطاع في منظومة معقدة بين الكورد، وبحكم الموقع الجغرافي والظروف الطبيعية أخذت هذه الطبقة أدواراً اكبر من كونها إقطاعاً للأراضي فقط ضمن النشاط الزراعي، وإنما إستطاعت أن تكون (عدة دويلات اقطاعية مستقلة كانت لها مساحات واسعة نسبياً..)[2]. وقد وصف (شرفنامه) عدداً من الإمارات التي كانت لها قصورها وقلاعها وتتحدث عن بعض المراكز التجارية التي ظهرت، وعن فئة تجارية خاصة، وكما يذكر (شرفخان البدليسي1543– 1604) فإن بعضاً من هذه الإمارات سكّت نقودها، وفرضت ضرائب، وكانت تتمتع بحق تملك الأراضي[3]، والفلاح في هذه الإقطاعيات (ملزم ببناء السدود الترابية والجسور والطرق وما شابه. يستخدم ثيرانه ومحراثه ويأكل على حسابه الخاص ويستلم مقابل كل ذلك "باره بينجه– الخمس". لكن ما أن يستلم الفلاح الخمس حتى كان وكلاء الإقطاعي يبداون بأخذ الضريبة الإقطاعية والزكاة منه)[4].

تتوزع طبقة الإقطاع عند (شاميلوف) على ثلاثة انواع رئيسية وملحقات فئوية مهمة ومؤثرة، تشكل كل منها مكانات إجتماعية ورتب تتوقف مرونتها من

---

(1) نيكيتين، باسلي، المصدر السابق،ص 214–215

(2) المصدر نفسه، ص62

(3) ينظر: البدليسي، الأمير شرف خان، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الملا أحمد الروزبياني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط2، اربيل، 2001.

(4) شاميلوف، أ. المصدر السابق، ص69

حيث حراك الأفراد صعوداً على درجات سلمها، على مجمل التطورات الإجتماعية والإقتصادية. (إلى جانب الهؤلاء، ومعهم الوكلاء والكيخدا، يجب أن يضاف للقمة الإقطاعية ايضاً رجال الدين والسادة وعلى وجه الخصوص مختلف شيوخ الطوائف)[1]. كما هناك بيانات تشير إلى التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي بين الإقطاعي والفلاح وبدرجاتهم المتفاوتة حسب ما يملكون من الأراضي. فـ (دلير إسماعيل حقي شاويس) يصنف أصحاب الأراضي الزراعية في إقليم كوردستان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي إلى صنفين رئيسيين[2]: الصنف الاول: الملاكون الإقطاعيون، الذين كانوا يمتلكون 59.5٪ من الأراضي المزروعة في إقليم كوردستان – العراق ومنهم:

أ) الملاكون الكبار، يشكلون 29٪ من الملاكين الإقطاعيين ويملكون 45٪ من مجمل الأراضي الزارعية.

ب) الملاكون المتوسطون، ويشكلون71٪ من الملاكون الإقطاعيون ويملكون 14.5٪من الأراضي الزراعية. أما الصنف الثاني فهم: الملاكون الفلاحون، ويملكون 40.5٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. ويصنف الهؤلاء بدورهم إلى:

أ. الفلاحون الأغنياء، يملكون 13.7٪ ي من الحقول في إقليم كوردستان والذي يعادل 19.9٪ من مساحة الراضي الزراعية.

ب. الفلاحون المتوسطون، ويملكون 7.8٪ من مساحات الأراضي الزراعية.

ج. الفلاحون الفقراء، ويملكون 12.8٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في إقليم كوردستان – العراق[*].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه،ص64-70

(2) ينظر: شاويس، دلير اسماعيل، التركيبة الإجتماعية لكوردستان العراق في الستينيات، مجلة سه نته ري برايه تي، ص170–173 (باللغة الكوردية)

(*)على الرغم من الإتصال مع اتحاد فلاحي كوردستان، فلم يحصل الباحث على أعداد الملاكين والفلاحين أو تصنيفاتهم الحديثة لأنها غير متوفرة لا عند الإتحاد ولا عند الوزارة المختصة. الا أن السيد (فاتح ياسين – الرئيس العام لإتحاد فلاحي كوردستان) كتب في رسالة جوابية الى الباحث إن قانون رقم 90لسنة 1970 حدد

على الرغم من إن طبقة الإقطاع، والمؤسسة العشائرية والولاءات البدئية التي تقف وراء تشكلها وإدامتها، (فقدت مشروعيتها الأيديولوجية مع التغيرات التي رافقت ثورة 14 تموز 1958 فانتشرت مظاهر التمرد ضد الاغوات والشيوخ عبر الهجرة من الريف إلى المدينة، وكان صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، والبدء بتوزيع الأراضي على فقراء وصغار الفلاحين، وتسلم السلطة من قوى وقفت من حيث المبدأ ضد الإقطاعيين وهيمنة المشايخ على الفلاحين؛ اول ضربة جذرية تتلقاها العلاقات الإنتاجية المتخلفة شبه الإقطاعية في بلادنا واستمر تقلص نفوذ الإقطاع وكبار ملاك الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر في الفترة الاولى من سلطة حزب البعث في سدة الحكم في العراق، وتشريع قانوني الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 ورقم 90 لسنة 1975 الخاص بتنظيم الملكية الزراعية في كوردستان، وتنامي الموارد المالية للدولة)[1]. الا انه ولأسباب سياسية قامت السلطة نفسها منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي بإنعاش هذه الولاءات البدئية من جديد، حيث تم تجميعها وتمويلها وتسليحها ضد الحركة الوطنية التحررية و(قوات البيشمةركة)[*]. هذه الولاءات البدئية لم تتكسر روابطها حتى بعد إنتفاضة آذار 1991، بل لأجل الأستفادة منها في المنافسة الحزبية والأستحواذ على أغلبية أصوات الناخبين، قامت الأحزاب الكوردية "المتنفذة بالأخص" على توفير التسهيلات السياسية والقانونية والمالية للبقاء على تلك الولاءات وإعطاء رؤسائها، والأسر المتنفذة فيها، والأفخاذ الطموحين، فرص الإنتعاش إجتماعياً، وإقتصادياً، إلى أن استطاعت مع مرور السنوات، ومن خلال الإنتفاع من مصادر التجارة والإستثمارات وتراكم رأس المال عندها، أن تعدل من نفسها وتتفاعل مع غيرها من مكونات المجتمع الكوردي القريبة منها في الطبيعة لتتحول إلى طبقة إجتماعية

حصة كل شخص من الأراضي الزراعية بـ(300) دونم. خلق هذا نوع جديد من الأقطاعية هو (إقطاعية العائلة) حيث يجمع ما مجموعه من الأراضي للعائلة الواحدة من حصة الأب والأبناء ليصبح ملكاً كبيراً، كما ان الوالد يترك ارضه كتركة لأولاده بعد وفاته يضاف الى حصة الهؤلاء وهؤلاء الأبناء يحصلون على حصصهم هم أيضاً ليضاف الى ملكية العائلة، وهكذا دواليك.

(1) كيفه سلام ابراهيم صطوف، العشائرية ودولة القانون في العراق، الحوار المتمدن- العدد 2747، 2009/8/23، تم مراجعة الموقع في 2011/4/10

(*)البيشمه ركة، تسمية بالكوردية وتعني (الفدائي) تطلق على أفراد القوات المسلحة في حركة التحرر الوطني الكوردستاني أينما وجدت وناضلت.

جديدة، تعتاش على ما عندها من قيم ومعايير ثقافية قبلية، وما توفره العصرنة إقتصادياً. ففي الفترتين المتتاليتين حصلت هذه الولاءات على فرصة كبيرة لحراك إجتماعي عمودي صاعد على الصعد السياسية والإقتصادية تحولت الى إنتقال تصاعدي مستمر لحد الساعة.

2) الطبقة شبه الإقطاع:

أشرنا سابقاً إلى حقيقة مفادها أن العشائر او القبائل كانت لها دور كبير في تشكل، وإستقرار النظام الإقطاعي في كوردستان، الا إن المجتمع الكوردستاني لم يكن ابداً مجتمعاً عشائرياً خالصاً، وإنما اوجد فيه مجتمع لاعشائري كذلك. فالمجتمعات اللاعشائرية من جانبها كان لها دور كبير في إقامة نظام آخر هو نظام شبه إقطاعي. من أهم سماته هو أن (ملاكي الأراضي الزراعية لا يقيمون في قراهم، بل يقيمون في المدن الكبرى ويعينون نواباً عنهم ليشرفوا على الأعمال الزراعية ويراقبوا الزراع)[1] الذين كانوا يسكنون في القرى وهم في الغالب (زراع مستأجرون حسب نظام المحاصة، ولا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتعون بها زراع المناطق العشائرية)[2]. هذه التشكيلة من طريق التقسيم الطبقي اوجدت تكوينين جديدين من لبن الطبقتين السابقتين. هما:

1) ملاكو اراضي لا يقيمون في القرى ولا يعملون في الشأن الزراعي بشكل مباشر، وإنما يقيمون في المدن ويعملون في مجالات اخرى كالتجارة والعقارات وأعمال أخرى لا تبت بصورة مباشرة بالنشاط الزراعي.
2) فلاحون خلافاً لفلاحي المناطق العشائرية، لا يمتلكون شبراً من الأرض التي يعملون فيها انما هم مستأجرون و(أقرب ما يكونون إلى عمال زراعيون)[3] حراكهم الإجتماعي محدود الى درجة كبيرة وسعة الرقعة الإجتماعية لإنتقالهم التصاعدي ضيق جداً.

(1) خصباك، شاكر، الكرد، المصدر السابق، ص 398
(2) المصدر نفسه، ص389
(3) المصدر نفسه، ص399

3) الحرفيون في الصناعات اليدوية:

جنباً إلى جنب النشاط الزراعي والرعي والبستنة، التي أنتجت طبقة من الإقطاعيين، وطبقة من الفلاحين وتصنيفات إجتماعية أخرى من فئات قريبة من حيث طبيعتها وأحوالها إلى هذه الطبقة او تلك، كانت الصناعات اليدوية القديمة متوفرة في كوردستان إلى درجة جعلت في حينه المنطقة الكوردية مكتفية بذاتها من الناحية الإقتصادية رغم عدم توفر المواصلات الصالحة والطرق المعبدة[1].

كانت القرى الكوردية وحتى بداية القرن العشرين، مكتفية ذاتياً بالنسبة من حيث الملابس، والأغطية، والبساطه وأجزاء من الدار، وأدوات زراعية، وأدوات مطبخية.. (هذه المصنوعات كانت تصنع إما في البيوته اوعلى يد متخصصين إقتصاديين في القرية "او القرية المجاورة"، وكانت الأقلية المسيحية واليهودية في كوردستان تمارس أغلب الحرف المتخصصة)[2]. وينقل لنا الرحالة والمستشرقين والباحثين من امثال (برانتBrandt) و(ميجرسون A.B.soun) و(توما بوا Thomas Bois1900) و(ادموندزAdmonz) و(نيكيتين) الكثير في مذكراتهم، وملاحظاتهم، او دراساتهم عن الكورد حول إبداع هذا الشعب في الحرف، والصناعات اليدوية. هذه الصناعات كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية. والكثير منها كانت تمارس في المدن والقصبات الكبيرة التي (نشأت فيها منذ القدم صناعات يدوية فنية أصبحت من تقاليدها العريقة)[3]. ولكن بشكل من الأشكال وكأستجابة موضوعية لطبيعة النشاط الإقتصادي السائد في تلك المرحلة فإن هذه الصناعات التي كانت تمارس في المدن، كانت مرتبطة أساساً بالنشاط الزراعي فتعد لها ما تحتاجها من أدوات ومستلزمات العمل. كما انها كانت أمتداداً لها ومكملاً لها في تصنيع المنتجات الزراعية.. وتقوم بترتيب ما تحتاجها من (شق الصخور وبناء الجسور ومد الطرق

(1) الجارئلي، هادي رشيد،المصدر السابق، ص37
(2) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص56
(3) نيكيتين، باسلي، المصدر السابق، ص104

عبر الجبال الوعرة، وصنع الرحى والطواحين)[1] كما يشيد بها (هاملتون A.B.Hamilton 1898 –1972) بذلك في مذكراته.

على الرغم من إن الحراك العمودي التصاعدي لهذه الفئة الإجتماعية داخل المهنة نفسها كان نادراً، ويقابله حراك عمودي هابط كبير حيث لم تبقى الكثير من هذه الحرف في المجتمع الكوردي وزالت عن الوجود. ولكن في الوقت نفسه إن تغير أبناء العوائل التي كانت تعمل في هذه الحرف لمهنة آبائهم وتوجههم الى مهن أخرى لا تمت بصلة بتلك المهن الحرفية، له مؤشرات إيجابية لصالح حراك إجتماعي عمودي صاعد.

4) الطبقة البرجوازية:

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن الإنتاج الحرفي والصناعات اليدوية كانت في نمطها البدائي حيث كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية. فإن ممارسة هذه الحرف والصناعات اليدوية، كانت بدائية من حيث الأدوات المستخدمة فيهاء والعاملون فيها لا يتعدى أفراد العائلة الواحدة، اضافة إلى قلة منتوجاتها إلى درجة الإكتفاء الذاتي للعائلة فقط، وعدم استخدامها للتجارة، فإنها لهذه الأسباب لم تشكل تقسيماً جديداً للعمل مختلف عن التقسيم السائد في النظام الإقطاعي، لذا لم تكن اساساً لتكوين طبقات او فئات إجتماعية مختلفة عن السائد. ولكن بعد إنتقال هذه الحرف والصناعات إلى المدن وتطور بعضها إلى درجة تشكل شكل بدائي لمصانع تعمل فيها عدا أفراد العائلة، عمال آخرون اوجدت مجالاً جديداً للعملية الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية (اختلف فيه شكل التملك جذرياً عما كان عليه في الزراعة، فكان الحرفي صاحب وسائل إنتاجه الرئيسة وما ينتجها بواسطتها. ان هذا الواقع، إلى جانب التطور التجاري، قد هيأ

(1) هاملتون، أي، أم. طريق في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط2، أربيل 1999، ص91-113

الظروف المناسبة لتطور الإنتاج البضاعي)[1]. وبحسب تعبير (ماكس فيبر) (فصل العمل المنزلي عن المؤسسة)[2].. الذي بدوره قاد إلى إنتاج نوع آخر من الطبقات والفئات الإجتماعية في المجتمع الكوردي كان الأساس لظهور طبقة برجوازية كوردية وطبقة عمالية كوردية.

عملية تشكل البرجوازية الكوردية اصطدمت منذ البداية بعدة عوامل كانت السبب الرئيسي في البطيء في حركة تكونها ونموها وتحولها الى طبقة سائدة على غرار الطبقة البرجوازية في أوروبا التي استطاعت أن تزيح كافة التكوينات الأجتماعية التي سبقتها وألغت بنية كافة العلاقات السابقة على المجتمع الراسمالي. من أهم هذه العوامل هي:

1) إقتصاد كوردستان كان من نمط الإقتصاد الطبيعي، وهو بحد ذاته عاملاً من عوامل تخلف التجارة الداخلية[3]. فالإنتاج الزراعي ومعه الإنتاج الحرفي والصناعي بشكل عام، كان إنتاجاً يلبي الإستهلاك الداخلي فقط. والذي لم يشجع على إيجاد تجارة زراعية وصناعية بين المدن والقرى في نطاق واسع يشمل كوردستان وخارجه. فلم تستوفي بالتالي شرط (الربح الناجم عن التبادل)[4]، ولم تؤدي إلى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم الرأسمال. وبسببه لم يؤدي الى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم تلك الكمية من رأس المال وتلك الرؤية والضرورة التي تقدرهم على ذلك التحول الجذري.
2) أن تدني مستوى المعيشة أدى الى تقليص القوة الشرائية الى أدنى حد معروف في الإمبراطورية العثمانية، مما كان يعني تحديد السوق المحلية وبالتالي عدم

(1) أحمد، كمال مظهر: المصدر السابق، ص12
(2) فيبر، ماكس: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة، محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، دون تأريخ الطبع، ص9
(3) أسمرد، فريد، المصدر السابق، ص44
(4) المصدر نفسه، ص 7

ظهور آفاق تشجع الرأسمال الوطني المتراكم، الضعيف بالاساس، للتوجه نحو الإنتاج الصناعي[1].

3) الدولـة (الإمبراطوريـة العثمانيـة والإيرانيـة) كانـت محتكـرة للتجـارة الخارجيـة[2]. وبسببها لم تتـوفر في كوردسـتان الفـرص الحقيقيـة والمستقلة لتجارة خارجيـة تقوم بهـا تجـار كـورد، تؤدي تطورهـا التراكمـي الى تحويـل الرأسمـال التجـاري لـديهم الى رأسمـال صـناعي تخلـق طبقـة جديـدة مغـايرة كلياً في نشاطها وعلاقاتها وادوات إنتاجها عن سابقتها.

4) موقـع كوردسـتان، موقـع جغـرافي – إقتصـادي مهـم يقـع في مركـز الشـرق الأوسط والأدنى، كان يربط بين القفقاس من جانـب والخليج من جانـب آخر، اضافة الى ربطـه بين آسيا وأوروبا. هـذا الموقـع كـان عـاملاً مهمـاً لنمـو التجـارة الخارجية والعلاقـة مـع السوق العـالمي وتكوين طبقـة مـن التجـار الكورد. ولكـن بحكم سلطة الـدول الحـاكمة في المنطقـة، فقـد اسـتولى التجـار الترك والفـرس والـروس والأرمـن علـى هـذه التجـارة ومـا ترتـبط بهـا مـن علاقـات عالميـة. فكـان (هؤلاء التجار يشترون المنتوجات المحلية من التجار الكورد الصغار، أو يشترونها مباشـرة مـن المنـتجين عـن طريـق وكلائهـم ويصـدرونها الى الأسـواق العالميـة. كمـا ان التجـار الكورد لم يكونوا يقومـون بعمليـة اسـتيراد المنتجـات الأجنبيـة بشكل مباشـر)[3]. بمعنـى آخر ان عمليـة الإسـتيراد والتصدير لم تكن كورديـة خالصة وان التجار الكورد كانوا وسطاء صغار فيها.

5) إضـافة الى محدوديـة دور العوامـل الداخليـة الصـرفة في تشكل طبقـة برجوازيـة متحكمة في المجتمع الكوردي، فان الإنتاج الحـرفي والصناعي في كوردستان قد (تعثر بصورة خطيرة تحـت ضـغط البضـاعة الأجنبيـة بحيـث غـدا مـن الصـعب

---

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981، ص21

(2) أسسرد، فريد، المصدر السابق ص45

(3) قاسملوو، عبدالرحمن، كورد و كوردستان، وەرگێرانی: عبد الله حسن زادە، چاپخانەی رۆژهەلات، هەولێر، 2007، ص126

جداً أن ينتقل اي حقل من حقوله الى مستوى الإنتاج المانيفاكتوري على غرار ما حدث في اوروبا)[1].

6) في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أثرت تطور الرأسمالية الصناعية ونفوذ دول أوروبا على كل من الدولة العثمانية والإيرانية وأجبرتها على الإستسلام وتحويل الدولتين الى اسواق لصرف منتوجاتها الصناعية ومصدراً مهماً للمواد الأولية. ولكن على الرغم من ان كبار الرأسماليين الأجانب هم الذين كان بيدهم زمام اقتصاد وسياسة الدولتين، لكنهم لم يقوموا بإلغاء العلاقات الإقطاعية وتحويلها الى علاقات راسمالية[2]. بل ابقوا على تلك العلاقات البدئية التقليدية وبسببها لم تتكون طبقة جديدة قائمة على العلاقات الرأسمالية في المجتمع الكوردي على شاكلة التي تكونت في أوروبا.

7) الرأسمالية الكولونيالية من خلال احتلالها لدول المنطقة وما كانت تطلبه من مواد خام ومنتوجات زراعية وحيوانية أولية لأدامة الصناعة في بلدانها. اضافة الى ما جاءت بها من حوافز اقتصادية تؤدي الى الثراء السريع، ومع تطور التبادل البضاعي – النقدي، دفعت بالاقطاع الكوردي الى الإستيلاء على اراضي الفلاحين عنوةً وشراءاً (بشكل أكثر جنوني)[3]. فاصبحوا يمتلكون مئات من القرى ومساحات شاسعة من الأراضي يزرعون فيها ما تحتاجه السوق العالمي وما تطلبه الصناعات من مواد ومنتوجات أولية. مما ادى الى تردي وضع الفلاحين، يجبرهم إستغلال الإقطاعي المتزايد على ان يعملوا في اي ظرف كان أو يرحلوا هم وأسرهم تاركين القرية متوجهين الى المدن بحثاً عن العمل في ظروف كلها جديدة ومختلفة عليهم. والمصير المحتوم هو إما أن يرضوا بأي عمل يحصلون عليه ويكون عادة بأبخس الأجور ولساعات طويلة (يبدأ عادة مع

---

(1) أحمد كمال مظهر، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص33

(2) شمزيني،عزيز، المصدر السابق، ص50

(3) أسرد، فريد، المصدر السابق، ص45

شروق الشمس وينتهي بغروبها، واحياناً حتى بعده)[1] وكثيراً ما يجبرهم الفقر على أن يدفعوا بالنساء والأطفال كذلك الى سوق العمل لتتحول الأسرة بأكملها الى عمال موسميين. أو يكون مصيرهم الإنضمام الى جيش من العاطلين عن العمل، أميين، غير ماهرين، يكونون العناصر الأساسية لبروليتاريا رثة تتجسد أوضاعها في (كتلة من المآسي الفردية المصغرة، تمنع تبلور مصالح مشتركة في حركة إجتماعية منظمة)[2] لا يدخل في عملية تكون طبقات جديدة منتجة بأي حال من الأحوال ولا تتحرك عمودياً ضمن تشكلات جديدة مدينية، بل تهبط الى قعر الفقر بأستمرار.

8) الرأسمالية الكولونيالية وضعت جل طاقاتها الفنية والتكنولوجيا الحديثة وأستثمرت معظم أموالها ونشاطها الإقتصادي في حقل النفط الذي إكتشفته في العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا وحيث (تقع معظم حقول النفط في هذه البلدان في المناطق الكوردية)[3]. ليتحول هذا المجال الى مونوبول ضخم متعدد الأوجه ترتبط اوصالها في شبكة كبيرة من العمل والإختصاصات في التنقيب والإستخراج والتصفية والتصدير ومد شبكة طرق جديدة وتطوير وسائط النقل والشحن ومشاريع سكك الحديد وتنشيط الموانيء وغيرها، كانت البرجوازية الكوردية وحتى البرجوازية العربية والتركية والإيرانية لا تعرف عنها شيء (لذا لم يكن من السهل على اصحاب المال الوطني المجازفة بالنزول الى ميدان جديد غير مضمون)[4] والإستعمار بحد ذاتها لم تكن تريد أن يعرف الهؤلاء شيئاً عن هذا المجال الحيوي ولا يحفزهم على المجازفة في مضماره، ليبقى هو محتكراً أياه، متحكماً به، ومستفيداً منه، إقتصادياً وسياسياً، ولتستخدمها كأداة فعال لربط كل الهؤلاء بحركتها ومصالحها.

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. المصدر السابق، ص 29

(2) نصر سليم وكلود دوبار، المصدر السابق، ص283-284

(3) قسزيلي،عزيز، المصدر السابق، ص26

(4) مقتبس من (أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. المصدر السابق،ص 21) مع تعديل، حيث ان الكاتب يشير الى (اصحاب الرأسمال العراقي).

هـذه الأسـباب كانـت وراء الـبطء في حركـة تكـون الطبقـة البرجوازيـة الكوردية والطبقة العمالية الكوردية ودرجة نمو الأثنين معاً، لكنها لم تقف عائقة امام تشكلهما، بل إن الكولونيالية والإنفتاح على الأسواق العالمية بالأخص، أدت إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية كبيرة، ساعدت بشكل، او بآخر في تكون الطبقة البرجوازية الكوردية والعمالية الكوردية. كما أنها كانت وراء تطوراتهما اللاحقة. ولكن من جانب آخر صبغت الكولونيالية، البرجوازية الكوردية بسمات خاصة، تختلف عن سمات، وخصائص البرجوازية الاوروبية التي تتسم بصفات رأسمالية صرفة. فالبرجوازية الكوردية التي واجهت منذ تشكلها حيز إقتصادي ضخم غير معروف علمياً وعملياً من قبلها، يتحرك داخلها منافسون كبار من برجوازي القوميات المتسلطة في الدول التي تحتل كوردستان من جانبه ومن جانب آخر منافسون من اوروبا المتطورة والمتقدمة على كل الصعد، أجبرتها على ان تتكل على الأثنين، وأن تتحول إلى تابع لها تتأثر بها دون أن تؤثر فيها. كما انها اجبرت على الإبتعاد، بشكل او بآخر عن العمل المباشر والرئيسي في المدن. وان تقوم باستثمار اموالها في القرى وفي النشاط الزراعي والرعوي بشكل عام. أي (ان الراسمالية الكوردية تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي، وليس على حساب الصناعة)[1]. وهذه غيرت منذ البداية من طبيعة هذه الطبقة ووزنها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، إضافة إلى الوعي والثقافة، التي تميزها عن سابقتها لتشكل نمط وأسلوب حياة خاصة بها، فتحولت إلى ما يمكننا تسميتها بـ(البرجوازية القروية)[2]. كما إنها من جانبها انتجت طبقة عمالية كوردية من طينتها، تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي ايضاً، وليس على حساب الصناعة.

أن السمات الظاهرة في التطور التاريخي، لذلك المقطع من تاريخ كوردستان هي تطور رأسمالي، ولكن في جوهرها باقية على العلاقات الإقطاعية، وثقافة الإقطاع، وتقاليده وأعرافه ومعاييره الإجتماعية. ففئات المكانة القديمة، مثل

(1) شمزيني،عزيز، المصدر السابق،ص 84
(2) المصدر نفسه، ص85

الشيوخ، وزعماء القبائل تكيفوا مع المتغيرات الجديدة وتحولوا إلى طبقات إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض، ورأس المال التجاري كما يصفها (حنا بطاطو 1926– 2000) في الكتاب الاول من عمله " العراق"، ولكن دون أن يقطعوا جذور إرتباطاتهم العلاقاتية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذا من جانبه ومن جانب آخر، ينطبق نفس المنطق على العمال المنحدرين أساساً من الطبقة الفلاحية التي هاجرت النشاط الزراعي والرعي وتوجهت إلى المدن لتعمل في مجالات إقتصادية جديدة كلياً ولتعامل مع الآلات الحديثة والمكائن، دون أن تقطع جذور إرتباطاته القروية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية، وتقاليد وأعراف، وسلوك وأسلوب حياة حتى دون أن يقطع اوصال إرتباطاته والتزاماته العشائرية وتبعيته إلى شيخه ورئيس قبيلته.

بما ان طبيعة الإقتصاد الكوردستاني بشكل عام كانت وما تزال من (النمط غير الموحد وهي مقسمة على أربعة دول، حيث ان الحدود السياسية للدول الأربع لم تقسم أرض كوردستان إلى أربعة أجزاء فحسب، وإنما قسمت إقتصادها كذلك، وبسبب هذا التقسيم بات إقتصاد كل جزء مختلفة عن باقي الأجزاء، ويرتكز على إقتصاد البلد الذي الحق به، وإقتصاد هذه البلدان مربوط بإقتصاد بلدان أخرى وبالأخص البلدان الأستعمارية)[1]. إذن فإقتصاد كورستان مربوط هو كذلك بهذه البلدان الأستعمارية. وهذا يقودنا إلى حالة يمكن من خلالها ان نطبق على كوردستان نظرية (سمير امين 1931) حول (المركز والمحيط)[2]، ونستنتج بان كوردستان بحكم تقسيمها والحاق كل قسم منها بدولة هي بالأساس محيطية في التوسع الرأسمالي العالمي القائم بالفعل، فإن كوردستان تقع في هامش نصف محيطية وانها تابعة لدول تابعة اصلاً للمركز الرأسمالي العالمي القائم بالفعل. او كما يقول (برونسن)، (امست كوردستان تعتمد إعتماداً قوياً على مراكز الدول

(1) للسلو، د. عبدالرحمن، المصدر السابق، ص103

(2) امين، سمير، بعض قضايا للمستقبل، دار الفارابي، ط1، 1990، بيروت، ص8 -9

التي ضمتها، ومن خلالها على المراكز الصناعية في العالم)[1]. وهي العلاقة الترابطية المستمرة لحد الساعة والتي تلون بألوانها سمات البرجوازية الكوردية كطبقة إجتماعية تشكلت وإستطاعت أن تستمر بما تحملها من خصائص، أهمها الوعي الطبقي، وثقافته، التي تتلون بثقافة الطبقة البرجوازية من القومية الحاكمة في المركز، الذي يتبعها. فالبرجوازي الكوردي في إيران يختلف عن الذي في العراق، وكليهما يختلفان عن الذي في تركيا. على أن البرجوازية الكوردية في كل أجزاء كوردستان، تتماثل في ثلاث نقاط محورية مع طبيعة هذه الطبقة أينما وجدت في العالم: اولاً: انها اوجدت معها طبقة العمال. وثانياً: طبيعة إنفتاحها على الحراك الإجتماعي العمودي، وعدم إنغلاقها أمام إنتقال الأفراد، والجماعات من طبقة ادنى إلى طبقة أعلى في المجتمع الكوردي. وثالثاً: خلقها للظروف التي تؤدي حتماً إلى الحراك الأفقي، وبالأخص الهجرات الفردية والجماعية من القرى إلى المدن ومن مدن إلى اخرى توفر فرص أحسن للعمل، والحصول على مستلزمات أفضل للحياة. إضافة إلى الإنتقال بين البلدان على المستوى الإقليمي والعالمي بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحياة.

5) طبقة العمال:

أما بخصوص ظهور الطبقة العاملة في كوردستان الجنوبية فإن ما استنتجه (كمال احمد مظهر) عن ميلاد الطبقة العاملة العراقية، يتفق في مقارباتها النظرية مع ما يمكن أن يستنتج حول ميلاد الطبقة العاملة الكوردستانية. فالطبقة العاملة في إقليم كوردستان التي تكونت بفعل عوامل متشابهة للتي تكونت فيها البرجوازية الكوردية إلى حد كبير، جاء ميلادها (عسيراً، ومتأخراً حسب جميع المقاييس. فقد برزت كقوة ضعيفة في الكيان إجتماعي... ولم تفقد معظم العمال في هذه المرحلة صلتهم بالريف، بل بالعكس من ذلك إتخذوا العمل في المشاريع الجديدة وسيلة للحيلولة دون الإنهيار النهائي لإقتصادهم

(1) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق ص59-60

الزراعي في ظروف إشتداد الإستغلال الإقطاعي. ومن هنا كان العمال المؤقتون، او الموسميون يؤلفون الجانب الأكبر من أفراد الطبقة الجديدة، مما أثر في تكون وعي العمال الطبقي، والسياسي، ونموه في تلك الفترة، بل على التكوين النفسي لمعظمهم، والذي كان اقرب إلى نفسية الفلاح منها إلى نفسية العامل، وذلك لعدم إرتباطهم النهائي بالآلة)[1]. هنا لابد أن نسترجع ما سماه ماركس – بلغة هيغل– تشكل (الطبقة بذاتها) أما (عملية تبلور طبقة ما في كيان إجتماعي مستقر نسبياً، ومحدد بدقة، وواع سياسياً، أي في "طبقة لذاتها" فهي عملية شديدة التعقيد بالطبع وتعتمد على توافق ملموس في الظروف)[2]، تلك الظروف التي لم تتشكل في إقليم كوردستان، لأن الإقليم بحد ذاته لم تتبلور له كيان، ولم تجد له إستقراراً نسبياً منذ أن الحق بالدولة العراقية الحديثة.

النشاط الإقتصادي الصناعي في إقليم كوردستان، الذي تدور دائرته بالمانيفاكتورة، والآلات كان ولا يزال إلى حد كبير مرتبط بمثيله في العراق الذي لم يشهد تطوراً طبيعياً وملحوظاً. كما إنه ومنذ قيام الجمهورية العراقية، أصبح جزءاً من القطاع العام الذي تديره الحكومة وهي حرمت عن قصد إقليم كوردستان منه إلى أقصى درجة. (في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي كان التخلف الإقتصادي السمة الأساسية لكوردستان، وبالأخص في المجال الصناعي. ما عدا الصناعات النفطية لم تكن في البلد منشآت صناعية كبيرة تذكر. ونتيجة لذلك لم تتكون الظروف، والشروط لتبلور الطبقة العاملة ونموها، اضافة إلى الطبقة البرجوازية الوطنية)[3].

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، المصدر السابق، ص34

(2) بطاطو، حنا، المصدر السابق، ص26

(3) شاويس، دلير اسماعيل، التركيبة الإجتماعية لكوردستان العراق في الستينيات، مجلة سه نته ري برايه تــي، ص174 (باللغة الكوردية)

إن إقليم كوردستان، الذي يقع في المنطقة الجغرافية المعروفة بـ(الحزام النفطي)[1] تنتشر آباره الغنية في كركوك وخانقين وزمار ومناطق أخرى في أربيل والسليمانية ودهوك تم استكشافها مؤخراً و(بلغ مجموع الإنتاج النفطي فيه، في العام 1979 حوالي 102 مليون طن وبمعدل يومي يصل إلى 2مليون برميل، أي ما يعادل أكثر من 50٪ من مجموع الإنتاج في العراق.. ومن حيث كمية الإحتياطي النفطي الموجود في الإقليم فهناك 28.9 مليار برميل من الإحتياطي المؤكد وجوده)[2]. هذا الإقليم الغني لم يشهد الا القليل من المنشآت الصناعية الكبيرة وحتى المتوسطة. فأتسمت الطبقية بوجود عدد هائل من الكادحين والأيدي العاملة المأجورة التي تبيع قوة عمله بشكل يومي. ولم يتبلور المناخ الصناعي الحقيقي الا لتشكل الحد الأدنى من القوى العاملة في المجال الصناعي، مثال على ذلك (في بداية الستينيات كان عدد العمال في المنشآت الصناعية الكبيرة في كوردستان، ماعدا المنشآت النفطية، فقط 8262 شخصاً والذي يعادل 12.2٪ من العمال في القطاعات الصناعية العراقية)[3]. وفي عام 1976 لم يتجاوز عدد المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام (20) منشأة. لكنها زادت وصولاً إلى سنة 1980 حيث بدأت الحرب العراقية الإيرانية وبعدها بدأت المد التنازلي للمنشآت إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها في منتصف الثمانينات... (استطاعت هذه المنشآت توفير فرص العمل لـ(8822) مشتغلاً فقط عام 1987) في عموم إقليم كوردستان.

أما المنشآت التابعة للقطاع الخاص، فإنها شهدت تطوراً منذ 1976 ولغاية 1980 وبعدها بدأت بالتناقص متأثرة بظروف الحرب (فبعد ان كانت 34 منشأة عام 1976 بلغت 50 منشأة عام 1979 وتناقص عددها بعد ذلك إلى أن وصل أدنى حد لها عام 1984 وهي 21 منشأة...) في عموم إقليم كوردستان. ولكن يجب أن لا تأخذنا هذه الأرقام، التي تعبر عن عدد المنشآت إلى تصور كمي ضخم من عدد

(1) خلمي، بيوار، الحزام النفطي في كوردستان، موقع حكومة اقليم كوردستان Krg.org.

(2) البرزنجي، سركوت محمود خضر، المصدر السابق، ص33

(3) شاويس، دلير اسماعيل، المصدر السابق، ص174

العاملين فيها. بل بالعكس فإن ما كانت تمتاز بها هذه المنشآت هي قلة استخدامها للمشتغلين حيث (بلغ عدد المشتغلين في عام 1987 (415) عاملاً اي بمعدل (12) عامل لكل منشأة) في الإقليم عموماً. والمنشآت الصناعية الصغيرة كانت تتصف بضعف إستخدامها للمشتغلين من الأساس (حيث لم تتجاوز معدل 2 عامل في المنشأة في احسن الأحوال، وهذا يدل على صغر هذه الوحدات الصناعية وكونها في الحقيقة عبارة عن ورش يديرها صاحب المحل بنفسه او بمساعدة عامل او اثنين)[1].

ومنذ تأسيس الجمهورية العراقية وقبلها وصولاً إلى 2003 لم يتجاوز هذا النشاط الصناعي التابع للقطاع العام، الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الإنشائية. علماً بأنه حسب التعداد السكاني العام في 1987، كان عدد سكان في المحافظات الثلاث التي كانت تسميها الحكومة "منطقة الحكم الذاتي" (1977982) نسمة، (850) الف منها ضمن حدود الفئة العمرية 15– 65 سنة، والذين يمثلون قوة العمل (يعمل 18562 منهم فقط في مجال الصناعة وهم يمثلون نسبة 2٪ من القوى العاملة)[2].

النشاط الإقتصادي الصناعي العام والخاص تعرض إلى نكسة كبيرة بعد انتفاضة آذار 1991. حيث واجه الإقليم حصاراً مزدوجاً، الحصار الإقتصادي الدولي وحصار سلطة حزب البعث الحاكمة في العراق، إضافة إلى اسقاط الحكومة للعملة العراقية القديمة وصكها لعملة جديدة لم تشمل محافظات الإقليم بها. فتوقف الجزء الأكبر من تلك المعامل عن العمل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى من المصانع التابعة للقطاع العام، حيث خصخصت خلال فترة (1997–2008) من مجموع (20) معمل (13) منها (توزعت مابين الصناعات الغذائية (7)

---

(1) حسن، نوزاد محمد، واقع وآفاق التنمية الصناعية في منطقة كردستان للحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992، ص71– 83

(2) شواني، محمد، علم إجتماع الطبقات الإجتماعية مدخل التحليل الطبقي للمجتمع الكوردي (دراسة باللغة الكوردية–غير منشورة) ص281

معامل والإنشائية (3) معامل والألبسة (3) معامل)[1]. كما تعرض القطاع الصناعي الخاص في الفترة من (1991– 1998) إلى تراجع كبير. (ففي أربيل كان هناك لحد عام 1991 (919) معملاً ومصنعاً، لم يبقَ منه عام 1998 الا (503) معملاً. وفي السليمانية لم يبقَ من مجموع (193) معملاً الا (54). اما في دهوك فبقيَ (50) معملاً من مجموع (129) معمل. بمعنى آخر توقفت (624) معامل ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كوردستان خلال تلك الفترة)[2].

هذه الأرقام والمعطيات التي ترسم الصورة الحقيقية للفترة منذ إلحاق العراق بالدولة العراقية إلى 2003، تفيد بأن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تبلور الأرضية للحراك الإجتماعي من حيث العمل والمهنة والدخل وأسلوب الحياة والحصول على فرص الحياة والإرتقاء كانت هشة جداً ومعرضة على الدوام إلى انتكاسات تؤدي بالنتيجة إلى محصلة سلبية وإلى حراك هابط يعرض حياة الكثيرين إلى الهلاك والهبوط بهم إلى مستوى البروليتاريا الرثة ليشكلوا جيشاً من العاطلين عن العمل والفئات الإجتماعية المهمشة. الا أنه في الفترة الزمنية ما بعد 2003 يمكننا ان نرصد بعض مؤشرات إيجابية في الوضع الإقتصادي من خلال حركة تنموية (نأتي على ذكرها في مبحث آخر) لها اثر كبير في تغير هذه الحالة الهشة لصالح واقع جديد تساعد على حراك عمودي صاعد للفئات والطبقات الأجتماعية المختلفة في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان.

6) طبقة الفئات المندمجة:

بعد سبعين عاماً من السيطرة المركزية، ومع إنسحاب كل مؤسسات الحكومة، وسلطة حزب البعث من كوردستان بعد انتفاضة آذار 1991 توفرت بعض

(1) ڤالر، احمد اسماعيل، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في إقليم كوردستان – العراق للمدة (1997–2008)، رسالة ماجستير مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة السليمانية (غير منشورة)، 2009، ص89

(2) ثنوالي، محمد، المصدر السابق، ص283

المستلزمات للشروع بالتطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في الإقليم. وتمكنت القوى السياسية الكوردية الحاكمة الاستفادة النسبية من تلك الظروف، وعلى الرغم من الصراعات والنزاعات المسلحة التي دامت فترة غير قصيرة (فأن هذا التطور وعمليات البناء والتعمير الخاصة لم تكن منتظمة، بل كانت عفوية ولم تسهم بشكل ملموس في إرساء دعائم أساسية لعملية التنمية المنشودة وتعجيل الخلاص من تركة الماضي الثقيلة)[1]. لعل السبب في ذلك يعزى إلى ان الأنتفاضة الشعبية، كانت ثورة بالمعنى السياسي، تهدف إلى تشكل كيان سياسي للإقليم، ولكنها (من الناحية الإجتماعية تركت الكثير على حاله السابقة)[2]. فالثورة الكوردية في إقليم كوردستان — العراق، تجسدت في حركة وطنية تحررية ساهمت فيها مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية والبرجوازية احد عناصرها ومكوناتها، لتشكل بمجموعها وعي الثورة وبرنامجها وآفاق تطلعاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فهي بهذا المعنى لم تكن ثورة تقودها البورجوازية، لتقتلع الإقطاعية من جذورها وتعمل على قطيعة تأريخية مع سابقتها من حيث نوع النشاط الإقتصادي وعلاقاتها الإنتاجية، ومن ثم تنخرط في التوسع الرأسمالية فتقبل في نهاية الأمر موقعها في هذا النظام كما يقول (سمير امين). هذا لأن هذه الطبقة التي يصفها (ماركس) بانها (لعبت في التأريخ دوراً ثورياً للغاية... وإنها لا تعيش إلا إذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الإنتاج، وبالتالي على علاقات الإنتاج، أي على العلاقات الإجتماعية بأسرها)[3]، وتخلق نقيضها الطبقي (الطبقة العاملة)، لم تتشكل هذه الطبقة في كوردستان بذلك المعنى ابداً. وإن البرجوازية والبروليتاريا كونهما مفاهيم تلد من رحم الرأسمالية. والرأسمالية التي تعني بحسب تعبير (ماكس فيبر)، (التنظيم العقلاني للعمل الحر)[4] لم تجد لها فرصة التشكل الحقيقي في المجتمع الكوردي، لذا من الطبيعي وفي غياب ذلك المشروع

---

(1) حبيب، كاظم ود. جعفر عبد الغني، مشروع حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كوردستان — العراق. نشرت بتأريخ 2008/3/22 على الموقع: www.pukmedia.com

(2) عبدالجبار فالح وهشام داود،المصدر السابق، ص 261

(3) ماركس وانجلس، مختارات، المصدر السابق (البيان الشيوعي) ص50

(4) فيبر، ماكس، المصدر السابق، ص9

الذي ينظم العمل الحر(الراسمالية)، أن لا يوجد في المجتمع الكوردي، البرجوازي، والبروليتاري كطبقات "كالذي موجود في المجتمعات الاوروبية". ولكن في المقابل يمكننا رصد عوامل سياسية واقتصادية أدت الى ظهور فئات وطبقات بخصوصيات مغايرة حيث أنه في فترة ما بعد الإنتفاضة، كانت ترسل إلى الإقليم مساعدات انسانية كثيرة تركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها نحواعادة بناء القرى المدمرة، وتأهيل الزراعة لأغراض المعيشة. ولكن خصخصة الزراعة وتجيرها في الثمانينات من القرن الماضي، مقترنين باستمرار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في استيراد المواد الغذائية المدعومة، جعلت من المستبعد أن تتكلل هذه المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل الزراعة بالنجاح[1]. أي بمعنى آخر لم تتكلل هذه الجهود والأموال المصروفة بالنجاح في فتح آفاق حراك إجتماعي على صعيدين؛ الاول: إعادة المهجرين والمرحلين والمهاجرون، إلى قراهم والبدء من جديد بالفلاحة والنشاط الزراعي. أما الصعيد الثاني هو: إيجاد فرص عمل للهؤلاء الذين كانوا يشكلون الأعداد الغفيرة من العاطلين على العمل. وبما ان الأقل بكثير من مشاريع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تلك الفترة كانت المشاريع الرامية إلى توفير فرص عمل، وتوليد دخل في المدن، فأن الأزمة الإقتصادية كانت تتفاقم بأطراد، ونتيجة للعقوبات الدولية والحصار الذي فرضته سلطة حزب البعث الحاكمة على إقليم كوردستان، أصيبت الصناعة والنشاط الصناعي بشكل عام بأضرار فادحة، وتعين على المعامل والمصانع الحكومية والأهلية أن تخفض إنتاجها او تتوقف عن الإنتاج، وعليه تشكل (بروليتاريا مدينية واسعة من العاطلين وذوي المداخيل المحدودة. ولكن فقراء المدن الجدد لم يكونوا كلهم ينتمون إلى الطبقة العاملة بل كثير منهم موظفين لم تكن رواتبهم تكفي لسد تكاليف المعيشية الأساسية)[2]. وتمخضت عن ذلك نتيجتان، اولهما: الحد من الحراك العمودي الصاعد وتسريع عملية حراك هابط لجميع الطبقات والفئات الإجتماعية وبالأخص العمال، والفلاحين، والفئات الوسطى. والثانية: إتساع (الإقتصاد غير

(1) عبدالجبار فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص262

(2) المصدرنفسه، ص 263

النظامي، فأنتشر الباعة المتجولون بأعداد كبيرة في المدن. ولجأ كثيرون إلى بيع اثاثهم او ممتلكات أخرى لتدبير معيشتهم، وقام البعض حتى بهدم بيوتهم وإعادة بيع مواد البناء)[1]، اي بدأ يظهر اكثر من ذي سابق تغير سلبي وهابط في اسلوب الحياة عند الأكثرية الساحقة من المجتمع الكوردستاني. كما يمكننا أن نرصد جانب آخر من التغير الإجتماعي في هذه الفترة العصيبة التي إتسمت بأنشطة إقتصادية غير نظامية، منها بشكل خاص تهريب بضائع مختلفة إلى إيران وتركيا والعراق من المشروبات الكحولية والسجائر وصولاً إلى نهب مكائن المعامل والمصانع من القطاع العام وقطع اسلاك وأعمدة شبكات توزيع الكهرباء وتهريبها إلى دول الجوار. (كان المنتفع الرئيس من هذا النوع من النشاط التجاري مجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين على حماية تجارتهم باستخدام الشبكات الحزبية والميليشيات في احيان كثيرة)[2]. وكان هذا البدايات الاولى للزواج بين الحزب والتجارة، بين العمل الحزبي والأنشطة التجارية وغيرها.

هذا النشاط وغيره من انشطة التهريب أدى إلى ظهور حراك إجتماعي عمودي صاعد، ولكن غير طبيعي وغير منتظم بسياق إجتماعي – إقتصادي وبآليات إجتماعية – إقتصادية ذات نفع عام تتجلى نتائجها الأيجابية في حركة تقدم المجتمع وإنفتاحه الإجتماعي ووضع الحجر الأساس في بناء العدالة الإجتماعية. ظهرت إلى الوجود فئة إجتماعية طفيلية منفلتة لا تعرف أية قيمة إجتماعية غير الأنتفاع السريع والأثراء المفرط تستغل موقعها الحزبي والرسمي وشبكات علاقاتها مع الأحزاب المتنفذة، وأصحاب النفوذ في حكومة إقليم كوردستان لإدامة تجارته وانشطته التي تدر عليه بالأرباح الخيالية. تتضمن هذه الفئة رجال اعمال وزعماء قبائل و"مستشارون" كانوا قادرين على توظيف الأزمة الإقتصادية والسياسية لصالحهم. ففي اعقاب الأنتفاضة صدر عفو عن هؤلاء المستشارين، فتمكن البعض منهم الأحتفاظ بأنشطته الإقتصادية من التجارة والمقاولات وغيرها، كما استطاع

(1) عبد الجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص263

(2) المصدر نفسه ص264

أن يحتفظ بمكانته الإجتماعية من خلال انضمامه إلى واحدة من الأحزاب المتنفذة، وهذه الأحزاب من جانبها، سهلت للهؤلاء الأحتفاظ بقواتهم المسلحة ايضاً تحسباً إلى ما تؤول إليه المنافسة السياسية على خلفية الصراعات المتراكمة، ونتيجة لذلك برز هؤلاء مرة اخرى، وفي ظرف سياسي- إقتصادي جديد كمكانات إجتماعية تجمع السلطة القبلية مع سلطة المال، وسلطة السلاح، لتؤدي وظائف إقتصادية تقليدية - جديدة تغلفها وظيفة سياسية- عسكرية جديدة، وفي أثناء الأقتتال الداخلي[*]، برز المستشارون وغيرهم (بوصفهم أمراء حرب محليين، في الريف والمدن على حد السواء)[1] مستفيدين من هذا الظرف ليتاجروا بالحرب، ومستلزمات إدامتها، والإنتفاع من حاجة الناس إلى الضروريات المعيشية، فأحتكروا السوق وتلاعبوا بأسعار السلع، وسيطروا على سعر صرف العملة.....الخ . محققين بذلك حراك عمودي صاعد متفلت وسريع ذات طابع طفيلي المستفيد الوحيد منه كانوا هم ومن معهم من فئة إجتماعية ضئيلة.

وبعد هذه الحقبة من تأريخ كوردستان الجنوبية، عاد هؤلاء ليستفيدوا من الظرف الجديد الذي خلقه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" الذي بدأ تنفيذه تدريجياً في ربيع 1997، والذي تزامن تقريباً مع بدايات ظهور بوادر وقف للإقتتال الداخلي.

(*) عدد من التعقيدات رافقت الأنتخابات والأعتراف بنتائجها كانت وراء تشكيل أول حكومة لأقليم كوردستان بالمناصفة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود بارزاني والأتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني. هذه الحكومة واجهت مشاكل جمة وتحديات كثيرة وجديدة لم تختبرها الأحزاب الكوردستانية من قبل، وصعوبات رافقت العملية السياسية والإقتصادية ناتجة عن عوامل داخلية وخارجية، ادت الى بروز بدايات للخلاف حول فهم القوى السياسية للسلطة ومهامها وأشكال تنظيمها والحد من التجاوز عليها لصالح المصالح الحزبية الضيقة ومنها ظهرت بوادر الصراع على السلطة وكانت النتيجة اندلاع لقتال داخلي بين الحزبين في آيار/ مايو 1994، إستمرت اربعة سنوات الى ان كانت الولايات المتحدة بادارة وساطة بين الحزبين والأشراف على توقيع اتفاقية وقف نهائي لأطلاق النار والدخول في مفاوضات من اجل حل الخلافات بين الطرفين. وقع زعيما الحزبين هذا الأتفاق الذي سميت باتفاق واشنطن في ايلول/ سبتمبر 1998، لتبدأ معه مرحلة جديدة تبدأ من عملية تطبيع الوضع ومن ثم إعادة تفعيل البرلمان وصولاً الى توحيد الأدارتين اللتين اقامها الجانبان كل في منطقة نفوذه في حكومة اقليم كوردستان.

(1) عبدالجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص 273

إن تطبيق البرنامج المذكور قد خفف بدرجة كبيرة من معاناة السكان من جهة، وإنتفع منه الموظفين، والبعض من زعماء القبائل أيضاً ليستثمروا الفرصة الجديدة (بالعودة إلى نشاطهم الإقتصادي الرئيس الذي كانوا يزاولونه في الثمانينات، وهو المقاولات، وعلى الغرار نفسه، تحولت منظمات أهلية محلية "وحزبية" سابقة إلى شركات مقاولات خاصة)[1]. ليتحولوا بذلك إلى نواة فئة إجتماعية اندمجت مع فئات أخرى محصنة بالأحزاب المتنفذة، لتشكل طبقة إجتماعية متنفذة تحتكر إلى حد كبير الحياة الإقتصادية والسياسية معاً من خلال التزاوج بينهما وصيد كل الفرص بشكل شرعي أو غير شرعي لحراك عمودي صاعد سريع. كما شهد النصف الثاني من التسعينات إنتعاشاً حقيقياً في حركة الأعمار وإعادة الأعمار وخلق فرص جديدة للعمل. وصولاً إلى مابعد اجتياح القوات المتحالفة العراق وإسقاط سلطة حزب البعث الحاكمة في 2003 حيث اعيد ربط إقليم كوردستان ببغداد ربطاً فيدرالياً كي يتمتع بحقوقه السياسية، والأدارية، والمالية والإقتصادية، مستفيداً من واردات العراق، حاصلاً على نسبة 17٪ من الميزانية العمومية، فظهر في الأفق شروط ومستلزمات إقتصادية وسياسية جديدة لحراك إجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه المرة المجتمع الكوردستاني في كل طبقاته وفئاته الإجتماعية.

وبما أن المجتمع الكوردي، كما أشرنا سابقاً، لم تشكل علاقاتها الإجتماعية، وتصنيفاتها الطبقية والفئوية بالإعتماد على ثنائية الطائفة – الطبقة وإن المكانة الدينية (وبالأخص الشيوخ) إندمجت مع المكانة الإجتماعية في عدد غير ضئيل من العشائر والقبائل الكوردية، فإن هذه التركيبة الإجتماعية من الطبقات والفئات الإجتماعية أكدت ثنائيات مختلفة عن ثنائيات (بمناطو)، التي أشرنا اليها سابقاً. حيث أنها تركيبة تركز على تطور العلاقات الطبقية وما يرتبط بكل تشكيلة إجتماعية من انماط إنتاج محددة، والذي من خلالها اندمجت

(1) عبدالجبار، فالح وهشام داود، المصدر السابق، ص285

فئتين طبقيتين لتشكلا طبقة إجتماعية في المجتمع الكوردستاني تستوجب الدراسة والتمحيص، وهاتان الفئتان هما:

1. المكانات التقليدية مثل الشيوخ وزعماء القبائل التي تحولت إلى نمط طبقي منسجم مع الاوضاع والمتغيرات الجديدة.
2. المكانات الحديثة التي انتجتها الأنتفاضة والتغيرات السياسية اللاحقة لتشكل فئة من الحزبيين المتنفذين. إندمج هذان النمطان لتشكلا طبقة إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال التجاري، والأستثماري والحد الأدنى منها تقوم على النشاط الصناعي، ولكن تمتلك كل الفرص لخلق العوامل التي تساعد على حراكها العمودي نحو الأعلى تاركاً ورائها حيزاً كبيراً ومساحة شاسعة تبعدها عن الأغلبية الساحقة من المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان- العراق.

7) فئات وسطية:

إلى جانب هذه التشكيلات الطبقية في إقليم كوردستان، هناك الفئات الوسطية من موظفي الدوائر الرسمية ومنتسبي المؤسسات الحكومية والعاملين في المجالات الخدمية والصحية والتربوية، والتجار وأصحاب الأملاك الصغيرة والحرفيين والمثقفين. هذه الفئات الوسطية في تزايد مستمر ضمن التركيب الإقتصادي لإقليم كوردستان وبالأخص خلال سنوات العقد الاول من القرن الحالي. التقرير الذي اعدته وزارة التخطيط العراقية بالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي عام 2010 يشير إلى ان نسبة الفقر في إقليم كوردستان اقل من 3٪. وبما أن نسبة الطبقة المليونيرية غير معروفة، عليه يمكن أن يستنتج بأن الأكثرية من الشعب الكوردستاني هم من الطبقة الوسطى حالياً. وبسبب جملة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومستوى مكانتها الإجتماعية ودورها في المجتمع، إضافة إلى نوع المهن التي تمتهنها والوظائف التي تمارسها وتجني منها دخلها، تبقى هذه الفئات الوسطية، فئات قلقة عموماً من حيث الحراك الإجتماعي،

ولايمكن ان تبقى على إتجاه واحد. فمن الممكن ان تتحرك صاعداً او تبقى في مكانها تتحرك فقط افقياً، أو أن تتحرك هابطاً على سلم التراتبية الإجتماعية.

هناك بيانات تؤكد تفاوتات في التركيبة الإقتصادية لإقليم كوردستان، فعلى سبيل المثال، إن العاملين في المجالات الخدمية في تزايد مستمر وملحوظ على حساب تناقص مستمر من العاملين في الزراعة والصناعة لتصل إلى مستوى خطير. ويُعزى ذلك لأسباب كثيرة، في مقدمتها سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تركز على تدمير القرى والنشاط الزراعي في الإقليم وترحيل أهلها إلى المدن، الأمر الذي تسبب على مدار سنوات في نقصان سكان الريف، وزيادة سكان الحضر عشوائياً وخاصة من الذين لم يكونوا مؤهلين للعمل في القطاع الصناعي. هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى كانت الحكومات العراقية تتبع سياسة تهميش الإقليم من الناحية الصناعية، لأنها لم تكن تريد أن توطن الصناعة في الإقليم اصلاً. كما انه وبعد زوال سلطة حزب البعث الحاكمة فأن حكومة إقليم كوردستان لم تكن قادرة على إسترجاع (قدرة الريف الكوردستاني من تنشيط القطاع الزراعي نتيجة عدم اكتمال الكثير من المشاريع الزراعية وعدم إكمال عمليات إعمار القرى والأرياف)[1]، كما إن القطاع الصناعي، كان قد أصاب بالتدهور وحكومة إقليم كوردستان لم تكن قادرة على إسترجاع عافيتها، أو لأنه ليس لها إستراتيجية محددة لتوطين الصناعة في كوردستان. بل قامت ببيع الأغلبية منها إلى القطاع الخاص، كما ركزت على تعين المواطنين في الوظائف الرسمية تحت مسميات مختلفة وتصنيفات متعددة ضمن ملاكات الدوائر. الجدول التالي يبين لنا نسب تلك التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم من حيث المقارنة للفترة من 1957 – 2004.

(1) البرزنجي، سركوت محمود خضر، المصدر السابق، ص69

الجدول رقم (7):

مقارنة نسب (٪) التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم للفترة من 1957– 2004:

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
1957	64.7	7.6	27.7	100
1987	15.8	6.4	77.8	100
2000	26	10	64	100
2004	8	18	74	100

المصدر: البرزنجي، سركوت محمود خضر، إمكانات توطين الصناعة في إقليم كوردستان – العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في دانمارك، كلية الإدارة والإقتصاد – قسم الإقتصاد، 2008، ص68

بعدما أحتل فيه العاملون في القطاع الزراعي المرتبة الاولى حتى منتصف القرن الماضي، فإن ذلك قد انخفض في منتصف الثمانينات، والسبب واضح حيث تم في تلك الفترة انفلة سكان القرى، وتدمير القطاع الزراعي في كوردستان إلى أقصى درجاتها ونزوح من تبقى من سكانها، أو تم ترحيلهم قسراً إلى المدن وتم تجميعهم تحت اقامة جبرية في مجمعات سكنية قريبة من المدن الرئيسية، التي يمكن للنظام السيطرة عليهم. ولكن هذا النزوح والترحيل الجماعي لم يؤدي إلى زيادة في عدد العاملين في الصناعة، لأن المرحلين والنازحين، لم يكونوا أصلاً مؤهلين للعمل في القطاع الصناعي، لذا نرى زيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات فقط. ثم عاد ليزداد عدد العاملين في القطاع الزراعي عام 2000 بعد عودة كبيرة للمرحلين والنازحين إلى قراهم التي إعيد إعمار الجزء الضروري منها، وإزالة الألغام من الأراضي الزراعية، وحصل الفلاحون على إمدادات زراعية وبنائية ضمن المساعدات الإنسانية، التي كانت تصل إلى الإقليم وتركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها نحو تأهيل الزراعة لأغراض المعيشة. تقابلها زيادة نسبية في عدد العاملين في القطاع الصناعي ونقص نسبي ضئيل في عدد العاملين في المجالات الخدمية. ولكن عاد عدد

العاملين في الزراعة بالتناقص مرة أخرى في أقل من أربعة سنوات. وزيادة نسبية في عدد العاملين في الصناعة مع زيادة ملحوظة في عدد العاملين في القطاع الخدمي. إذن المعادلة الواضحة في هذه التفاوتات هي أنه كلما ضئل عدد العاملين في القطاع الزراعي، زاد عدد العاملين في القطاع الخدمي مع زيادة نسبية ضئيلة في عدد العاملين في القطاع الصناعي. فان دل هذا على شئ إنما يدل على تغييرات مستمرة في القوى العاملة تنتج عنها حراك أفقي غير طبيعي من خلال الهجرة من القرى إلى المدن، وحراك عمودي في المدن غير معروفة الملامح، وضبابية النتائج لحد الساعة، حيث أن المواطنين يصلون إلى المدن ويحصلون على وظائف ورواتب وامكانات تؤهلهم الحصول على مستلزمات حياتية مختلفة ولكنهم يتحولون شيأً فشيأً إلى مواطنين مستهلكين غير منتجين.

8) القوى العاملة في إقليم كوردستان:

بحسب المعايير المعروفة في التصنيف الطبقي فان (المجتمع الكوردي شأنه شأن المجتمعات النامية يعاني من ظاهرة التشوه الطبقي. فعملية الإستقطاب الطبقي، وتبلور وتمايز الطبقات لم تنضج بعد، ويستمر التفاعل والتعايش بين نظم الإنتاج السابقة على الرأسمالية، مع نظام الإنتاج المتمثل بالرأسمالية الهامشية. وهذا يعني تخلف القوى المنتجة، وإستمرار علاقات الإنتاج التقليدية، مع دخول علاقات إنتاج رأسمالية حديثة لكنها غير مترسخة في البنية الإجتماعية الكوردستانية ... هذا الواقع يلقي بظلاله على الواقع الطبقي، وعدم قدرة هذه الطبقات في التعبير عن مصالحها الطبقية)[1]. ولكن إذا أخذنا بالحسبان الواقع الفعلي للمجتمع الكوردي فإننا قد نصل إلى رؤية أخرى للنظر في التكوينات الطبقية في المجتمع الكوردي، حيث انه يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الإقتصادية من خلال عملية تنموية تتحرك في بدايات مسيرتها. لذا فإن معيار تشكل (القوى العاملة) في إقليم كوردستان يصبح هو الأساس الحقيقي للتصنيف الطبقي

(1) الياس، سليم بطرس، دور المثقفين في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كوردستان – العراق، رسالة دكتوراه قدمت الى قسم علم الإجتماع، كلية الآداب- جامعة صلاح الدين، اربيل، 2007، ص122

للمجتمع. فالقوى العاملة تشمل (جميع الأشخاص الذين يشتركون بمجهودهم العضلي، او الفعلي في الإنتاج، والإنتاج هو خلق منفعة لم تكن موجودة، او زيادة منفعة شئ موجود. فكل شخص يشترك في خلق منفعة يعد عاملاً ويدخل في عداد القوى العاملة)[1]. تصنف (وزراة التخطيط في حكومة إقليم كوردستان) القوى العاملة بـ(السكان النشطون إقتصادياً ضمن حدود الفئة العمرية 15- 65 سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الإقتصاد ويمكن تصنيفهم كعاملين او متعطلين في ضوء نشاطهم الإقتصادي)[2]. تشير البيانات على صعيد العراق إلى انخفاض نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي عام 1997 لتصل إلى 23٪ من إجمالي السكان. الا إن هذه النسبة إرتفعت عام 2003 لتصل إلى 29٪ لعموم الدولة العراقية)[3] ومن ضمنها إقليم كوردستان.

إن نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة لعام 2006- 2007 لعموم العراق تشير إلى (أن معدل المشاركة لسكان إقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 40.3٪ فقط)، وهذا يعد تفسيراً كمياً ومؤشرات إحصائية على وجود البطالة بين صفوف قوة العمل الفعلية. هذه المعطيات إنما هي وقائع تنبئ بظهور حالة تؤدي في المستقبل المنظور إلى حراك إجتماعي هابط تسري نتائجها على مجمل الحياة الإجتماعية، وعلى عملية التنمية والنهوض بإقليم كوردستان. الجدول التالي يبين مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي:

(1) خليل، سامي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطابع كويت تايمز، الكويت، 1980، ص214
(2) وزارة التخطيط هيئة لحصاء الإقليم، قسم لحصاء السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة) ص49
(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات

الجدول رقم (8):

مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي حسب المحافظات:

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي%
اربيل	37.5
دهوك	36.2
السليمانية	44.6
المعدل العام	40.3

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة 2006 – 2007

يتوزع المشاركون في النشاط الإقتصادي، بحسب القطاع الحكومي، والخاص والمختلط، وقطاعات أخرى بالشكل الذي مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (9):

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الإقتصادي:

المحافظات	نسبة التشغيل%				
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	اخرى	المجموع
اربيل	37.2	49.2	1.3	12.3	100
السليمانية	33.3	59.1	0	7.6	100
دهوك	51.9	40.1	0.1	7.9	100
المجموع	38	52.3	0.5	9.2	100

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008

المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الإجتماعي

أولاً: المجتمع الكوردي مجتمع مفتوح – مغلق (Open-Closed Society):

عند تناولنا تعاريف متعددة للمجتمع المفتوح، والمجتمع المغلق، والأختلافات البنيوية بينهما، وما تترتب على ذلك من نتائج وتجليات مختلفة على أي منهما، قد توصلنا إلى نتيجة مفادها إنه على الرغم من التباين الواضح بين الأثنين، فأن القطعية البنيوية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين، حيث أن التركيب الطبقي يختلف بدرجة صلابته وجموده ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزدوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. أي قد يوجد هناك نظام طبقي مفتوح داخل المجتمع الطائفي المغلق)[1] والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح. وهذا الأخير(اي وجود نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح) هو ما نقف عنده في دراستنا للمجتمع الكوردي.

في المباحث السابقة أشرنا إلى أن أهم النظم الإجتماعية في المجتمع الكوردي إنما هي (العائلة) و(الأسرة) و(العشيرة). يتشكل النظام الاول والثاني على القرابة الرحمية وترتكزعلى مرتكزات إجتماعية تقليدية – وراثية أساسها رابطة الدم والنسب. حيث انها إلى جانب مهام متعددة فإنها مرجع للتعاون الإقتصادي والإجتماعي[2]. لا حراك فيها فالقيادة أبوية غير قابلة للتغير الا بموت الأب حيث تنتقل السلطة وراثياً إلى الأبن البكر، او من يخوله هو من إخوته.

أما النظام الثالث فهو نتيجة حتمية لمتطلبات إجتماعية وإقتصادية تنتمي إلى النموذج الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضع)[3]. فالإنتماء يتم على الأرض الذي يسكنه المنتمي، وليس على أساس منزلته في هرم نسبي ولا علاقاته

(1) القصير مليحة عوني ومعن خليل عمر، المصدر السابق، ص252

(2) الجاوشلي، هادي رشيد، المصدر السابق،ص42

(3) خصباك، شاكر، الأكراد، المصدر السابق،ص 346

الموروثة، لذا فأن القبيلة الكوردية ليست منغلقة على نفسها من حيث المنتمون اليها، اي أنها غير منغلقة على أناس تربطهم نسب او إنتماء بطريركي او ماشابهه، وأنما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها، ويؤمن الكورد بجدارة العناصر الأجنبية)[1] كما ان مبدأ الوراثة في زعامة العشيرة ليس مما يجمع عليه الكورد المنتمين إلى العشائر. وهذا مؤشر مهم لوجود حراك إجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الإجتماعية التي تتسم بقدر كبير من الخصوصية والأنغلاق. وهذا هو بيت القصيد في هذا المجال.

كما أشرنا في المباحث السابقة إلى السياق الطبقي لتشكل المجتمع الكوردي من ثنائيات الإقطاعي – الفلاح. والبرجوازي- العامل وما تتوسط هذه الثنائيات من فئات إجتماعية تقترب من حيث طبيعتها ومصالحها وثقافتها وأسلوب حياتها من هذه او تلك الطبقة. والميزة الأساسية التي إتضحت سماتها عند ولوجنا إلى بنية كل من هذه الطبقات وتأريخ تكونها ومراحل تطورها، هي أنها طبقات مفتوحة تسمح لأفرادها الصعود والنزول في سلم التراتيبة الإجتماعية، كما تسمح لأفراد وجماعات من خارجها أن تدخل إلى نطاقها وترتقي سلم تراتبيتها من الداخل. مما يفتح على الباحث آفاق استنتاجات حول النظام الطبقي المفتوح للمجتمع الكوردي.

ويعزى جانب آخر من نظم الحياة الإجتماعية عند المجتمع الكوردي بالأساس إلى الدين والمذاهب الدينية المختلفة والطرق المتعددة المنتشرة في المجتمع الكوردي. وجذور النظم الدينية في المجتمع الكوردي تعود إلى (تلك العبادات والعقائد الدينية التي تسبق تشكل القومية الكوردية في المنطقة، لذا فإن النظم الدينية الحالية في كوردستان تكونت نتيجة عملية إثنوثقافية وإثنوجنيزية طويلة)[2].

(1) نيكولين، باسيلي، المصدر السابق، ص190

(2) ميران، رشاد، (ره وشي نايني وله ته وه يي له كوردستان) الوضع الديني والقومي في كوردستان، مركز برايه تي، ط2،اربيل، 2000، ص19

إن غالبية المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق من المسلمين، والأكثرية الساحقة منهم من السنة. هذا المذهب هو من النظم المفتوحة نسبياً، مع إستثناءات قد نجده في طرق الصوفية القادرية والنقشبندية وغيرها، التي أصبحت التوريث نسقاً في الإرتقاء والحصول على مرتبة المشيخة، في حين انه لم تكن كذلك في بدايات تشكل هذه الطرق. والملاحظ عموماً إن الإرتقاء في المذهب السني على الرغم مما يحمله من مكانة إجتماعية وإحترام وجاه ولكن ليس مشروطاً على الأغلب وبشكل مطلق بإرتقاء طبقي من حيث الملكية والمال والمصالح المادية. ولكن تبقى الحقيقة الأكثر وضوحاً وواقعية، والتي نجد لها الكثير من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية هي إن (الشيخ) عماد هذا النظام الديني الذي يكون أحد الإعمدة الرئيسية للنظام الطبقي الإقطاعي في المجتمع الكوردي. و(إن الكثير من الشيوخ يمزجون التقوى والقداسة ببصيرة تجارية وسياسية حاذقة. فسمعة امتلاك الشيخ كرامات كثيرة هي في الحقيقة إحدى الطرق ضماناً لكي يصبح مالكها غنياً؛ فكلما كان الشخص اكثر قداسة وفق ما يقال عنه، يزداد عدد مريديه وزواره اليوميين الذين يجب، من ناحية، تقديم الشاي والطعام لهم من جانبه، ولكن من الجانب الآخر، كان عليهم هم أن يأتوا بالهدايا النقدية والعينية. ولقد ورث الكثير من الشيوخ عقارات من مريدين أثرياء كانوا يشعرون بالإمتنان لشفاعة الشيوخ لهم عند الله)[1]. فالشيوخ يملكون قوة سياسية إلى جانب القوة الإقتصادية. كما إنهم يملكون جنباً إلى جنب "الموارد الروحية" موارد إقتصادية، تتضمن إضافة إلى الأرض، عقارات وتجارة وصناعات متنوعة ويستمرون في مطالبة مريديهم (بخدمات ذات طابع إقطاعي، بينما لم يعد بإستطاعة الأغوات القبليين فعل ذلك)[2]. وهذا قد يعني أن المذهب السني بطرقه المختلفة عند المجتمع الكوردي، يتسم بإزدواجية النظام، حيث يحمل في بنائه النظام المفتوح جنباً إلى جنب النظام المغلق وإن درجة حدة أي منهما مرتبط بالتغييرات الإجتماعية والنظم السياسية والأيديولوجية السائدة التي تتحكم في رجحان واحدة منهما من فترة إلى اخرى. ذلك لأن (الدين

(1) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ج2، ص529
(2) المصدر نفسه، ص530

مثله مثل كل الظواهر الإجتماعية يتأثر بالتغييرات التي تحصل في الوضع الإقتصادي والثقافي والفكري داخل المجتمع، وبالنتيجة ما على الدين الا أن ينسجم مع المستجدات في الوضع)[1]. فالسائد في كوردستان (أن شيخاً معروفاً ومرموقاً يترأس الطريقة ويكون مرشداً لمريده وقائداً روحياً لهم. وواقع الحال هو الذي يتحكم في كل ما يخص مريده من افكار والأنفس والسلوك، وصولاً إلى ما يملكونه من مال والماديات. والذي يريد أن يصبح مريداً للشيخ ما عليه الا أن يعلن توبته على ذمة الشيخ ومن ثم يرتقي على درجات الطريقة)[2]. إلا ان عدد ونوع هذه الدرجات، متباين من طريقة الى أخرى، وهذا يعني إن الحراك الإجتماعي الصاعد على هذه الدرجات متباين من حيث درجته ونوعه، والزمن الذي يستغرقه.

الجانب الآخر، الذي يمكننا رصده في تاريخانية هذه الطرق الصوفية في المذهب السني. وبالأخص إرتباطاً بموضوع هذه الدراسة المتعلق بالحراك الإجتماعي، هو إن ظهور بعض من هذه الطرق كانت ردّ فعل لواقع سياسي وإقتصادي وفكري سائد متسلط يغلق على المواطن كل طرق الحراك والإرتقاء الإجتماعي. مثال على ذلك، ظهور الطريقة النقشبندية، التي ظهرت في مرحلة كانت الطريقة القادرية قد تحولت إلى طريقة متسلطة و(جزءاً من النظام السياسي لسلطة إمارة بابان، تساننده وتدعمه. في الوقت الذي كان قد حصل في المجتمع تغيرات عميقة وظهرت إلى الوجود فئات إجتماعية تبلورت لديها خلافات مع النظام القديم، فظهرت في هذا الوقت الطريقة النقشبندية كقوة معارضة واجهت النظام السياسي- الديني لإمارة بابان، لذا من الطبيعي أن يلتفت الجمهور حول هذه الطريقة الجديدة)[3]، أملاً منهم أن يأتي بنظام جديد وواقع إقتصادي يفتح الطريق أمامهم لحراك وإرتقاء إجتماعي.

(1) ميران، رشاد، المصدر السابق، ص56

(2) المصدر نفسه، ص58

(3) المصدر نفسه، ص61

في عام 1920، وارتباطاً بظهور آفاق من التطور والتغيير بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان له صدى في كوردستان، تجلى في انتفاضات الفلاحين والتصدي للإستعمار البريطاني، والتأثر بثورة أكتوبر في روسيا، والفكر التقدمي، الذي اوجد مكاناً له في المجتمع الكوردي، ظهر للعيان توجه جديد لبعض من أتباع الطريقة النقشبندية، وكان لشيخ من الطريقة في منطقة (شه ده له) وهو (الشيخ عبدالكريم شه ده له) دور بارز في تطوير النواحي الفكرية والروحية وحتى الإجتماعية للطريقة حيث لقحها بالكثير من (المناهج الدينية والفلسفية التي ظهرت على مر التأريخ بين المسلمين، إضافة إلى مؤشرات من تأثيرات إتجاهات حديثة في الفلسفة)[1].. حتى يمكن (أن يُستشعر بخروج وإنحراف عن الطريقة في بعض من التغيرات التي أجراه)[2]. سميت هذا التوجه الجديد بـ(هه قه – الحق) ليصبح بعد ذلك حركة خاصة ويشكل طائفة مذهبية في كوردستان.

وعلى الرغم من ان جماعة (الحق) كانت حركة دينية فإن أحلام وتطلعات المؤسسين والمنتمين إليها كانت اقرب إلى الحاجات المادية والواقعية، التي تعبر عن الحاجات الحياتية لمجتمع فلاحي يحلم بالخلاص من نير الإضطهاد الإقطاعي ويتطلع إلى شكل من أشكال العدالة الإجتماعية. فهم من أجل هذا الحلم الذي كان بحاجة إلى تغيير في النظام الإجتماعي، يفتح افاقاً أمام حراك إجتماعي تصاعدي (لم ينتظروا مجيء المهدي ولم يبحثوا عن العدالة الإجتماعية في السماء وانما ناضلوا من اجلها على الأرض)[3]. فكان لحركة الحق دور في تأسيس ذلك المجتمع المنشود بين المنتمين اليها، في القرى والمناطق التي يسكنوها. حيث (لا تباين يذكر بين الشيخ والفلاح، الغني والفقير). حتى إن ثلاثاً من إقطاعي كوردستان، من الذين كان لهم نفوذ ومال وأراضي كثيرة، عندما انتموا إلى الحركة استغنوا

(1) عسكري، مصطفى، كاوردانة وه يه ك له بزووتنه وه ى هه قه (اللقاءة على حركة الحق)(باللغة الكوردية)، دار آراس للطباعة والنشر، ط2، اربيل، 2008، الهامش 2، ص36–37

(2) توفيق، ريبوار حه مه، كومه لى هه قه (له شيخ عه بدولكه ريمى شه ده له تا حه مه سوورى كلاوقووت–1920–1986) (جماعة الحق) (باللغة الكوردية)، معهد التراث الكوردي، ط1، السليمانية، 2010، ص55

(3) ميران، رشاد، المصدر السابق، ص64

عن كل ما كانوا يملكون من الماديات وحتى تلك القيم التي لم تتوافق مع الحركة. فالتباينات الإقتصادية والقومية والجنسية، نسبة إلى المجتمع الكوردي في ذلك الحين، كانت على درجة أوطأ بكثير داخل الجماعة. إضافة إلى تقسيم الأفراد، بمن فيهم شيوخهم ومرشيدهم، للعمل في فراهم بين الواجبات المنزلية والفلاحة والرعي وبيع المنتوجات الزراعية واليدوية، فإنهم وحدوا الملك والمال ليصبح مُلكاً مشاعياً وسيلة للوصول إلى (الغاء الفروقات الطبقية)[1]. كما إن المرأة عند جماعة الحق حرة، وهي في منزلة متساوية مع الرجل، تشارك في كل القرارات التي تتخذ في إدارة شؤون الجماعة.

إن تلك المذاهب، والطرق، والطوائف الدينية تتسم بدرجة من المرونة من حيث حراك أفرادها، وذلك مرتبط بدرجة معينة، مباشرة او غير مباشرة.. ظاهرة او غير ظاهرة، بتطور العلاقات الإجتماعية، ودرجة نمو ثقافة العدالة الإجتماعية في المجتمع. الا انه هناك في المجتمع الكوردي طائفتان منغلقتان كلياً من حيث حراك أفرادها. إن أساس النظام الطبقي عندهما هو (الدين) الذي ينظم المراتبية على درجات تتفاوت من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الإجتماعية. انهما (طائفة الأيزيديين وطائفة الكاكه يية).

1) الأيزيديون:

تشير خريطة الإحصاءات التي أصدرتها جمعية الجغرافية الملكية قبل الحكم الوطني في العراق، والصادرة عام 1910م، إلى كون جنسية الأيزيديين (كوردية، وانهم قوم من الأكراد باقون على قدمهم وأكثر عاداتهم وتقاليدهم كوردية)[2]. وعلى الرغم من التكتم الشديد وحرص الأيزيدية على مناقلة أسس

(1) المصدر نفسه، ص65

(2) عبود، زهير كاظم، الأيزيدية، حقائق وخفايا وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص24

ديـانتهم وعقيـدتهم في صـدورهم، فانـه (بكسـر حـواجز التحـريم والخـوف)[1] باشـر المثقفون الشباب مـن الأيزيـدية بنشـر بعض أسـرار هـذه الديانـة والطقـوس والعـادات الخـاصة بها[*].

(تقوم البنية الإجتماعية للأيزيـديين علـى أسـس قبيلـة– عشـائرية – دينية، شيـخ– بيـر– مريـد..)[2] وهـي ذكوريـة متشـددة. كـل المكانـات والسـلطات الدينيـة ومهامهـا، جميـع رؤسـاء وأعضـاء المجـالس الروحـانية للديانـة الأيزيديـة محتكـرة بالأطلاق علـى الرجـال.

التراتبيـة الطبقيـة الدينيـة الأيزيديـة تشـبه إلى درجـة كـبيرة بالتركيـب العشيري الكوردي، من حيث (إقتران مرتبـة الشـيخ وخلفائـه بمرتبـة المير والآغـا ومـن حولـه...الخ)[3]. هـذه التراتبيـة منتظمـة علـى درجـات متتاليـة نـزولاً مـن أعلـى الهـرم الـديني إلى قاعدتـه. يـرأس هـذا النظـام (شـيخان أحـدهما زمـني والآخـر روحـاني)[4]. فـالمجتمع الأيـزيـدي مجتمـع مـراتبي، تتـوزع المهـام الدينيـة والإجتماعيـة بـين مـراتبـه الروحيـة والدنيويـة، وكـل مرتبـة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صـلاحيات ومهـام المراتب الأخرى، وعلى قمة هرم هذا المجتمع يجلس (ميري ميران)، او امـير الشـيخان، الـذي يعـني بـأمور المجتمـع الدينيـة والإجتماعيـة. ويتمتـع بصـلاحيات مطلقـة تقريباً)[5]. ومـن بعـده يـأتي: (البـابا شـيخ، وهـو أعلـى المراتـب الروحيـة مـن إختصاصـه

(1) جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1،اربيل، 2008، ص65

(*) وتم تتويج هذه الجهود بتأسيس وفتح مركز لالش الثقافي والإجتماعي بدعم وتشجيع حكومة إقليم كوردستان في 1993/5/12، حيث يصدر المركز مجلة لالش ينشر فيها الى جانـب المقـالات والبحـوث العلميـة، النصوص الدينية الأيزيدية. وللمركز أرشيفاً غنياً من المصادر والمراجع والوثائق عـن الأيزيـديين ديناً وعادات وطقوس.

(2) جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1،اربيل، 2008، ص75

(3) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص328

(4) احمد، جمال رشيد، ظهور الكورد في التاريخ، دار آراس،ج2، ط2، اربيل، 2005،ص893

(5) الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق،منشورات الجمل،ط1، دون الإشارة الـى منشـأ الـدار، 2003، ص70

القيام بمهام الدين العليا، ويكون من سلالة الشيخ فخرالدين(*). (البيش أمام) وهو من سلالة الشيخ حسن. و(البير- الشيخ المسن) و(الكوجك) وهم أشبه بالنساك وكهنة متخصصون بأمور محددة من الدين كإدارة أمور الصوم والإفطار هؤلاء ملتزمون بالعبادة إلى أبعد حدودها البشرية، و(القوال) المتميزين بطلاقة اللسان والتأثير في النفوس في الإنشاد والعزف وحمل السناجق السبعة. و(الفقير) ثم (المجيور) وهو سادن الضريح المقدس)[1]. هذه التراتبية خلق نظام طبقات ذات الأمتيازات فـ(الرؤساء الروحيون يتمتعون في الغالب بسلطة أكثر من تلك التي يتمتع بها الرؤساء الزمنيون)[2] هذا من جهة ومن جهة أخرى اسهم هذا النظام التراتبي في (خلق نظام إجتماعي مغلق ومقدس)[3]. لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً او نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والإلتزامات في درجاتها. حتى وإن كان أحداً من أفراد الطبقات العامة قد حصل على شهادات علمية وكفاءات مهنية ومراكز سياسية اوإدارية على أعلى المستويات، فأرتقى مهنياً اوسياسياً اوإجتماعياً، فصار له سمعة وإحترام ونفوذ تنكر، ولكن يبقى هو هو في طبقته داخل طائفته، لا يسمح له بالإنتقال إلى أعلى، اوالإرتقاء في سلم الدرجات الطبقية، دينياً او إجتماعياً. لأنه حتى الزواج محدد طبقياً عند الطائفة اليزيدية. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها. فالزواج محصور بالطبقة، كما انه محصور بالطائفة كذلك. فالزواج داخلي بالأطلاق، يحرم زواج أيزيدي من أمرأة غير إيزيدية. كما يحرم زواج أمرأة أيزيدية من رجل غير أيزيدي، ويخرج (تخرج) من الملة من يخالف (تخالف) هذا ولاعودة له (لها) إلى الديانة الأيزيدية[4].

(*) واحد من الرجال الكثيرين برعوا في الفقه والإلتزام الديني، وهو من ابناء الشيخ شمس، يتمتع بمكانة كبيرة في نفوس الأيزيديين (عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص43-44)

(1) لمزيد من المعلومات ينظر: عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص126. احمد، جمال رشيد، المصدر السابق، ص879. الخيون، رشيد، المصدر السابق،ص 70-71. ميوان، رشاد، المصدر السابق،ص85-127

(2) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص329

(3) عبود، زهير كاظم، المصدر السابق، ص40

(4) لمزيد من المعلومات، ينظر المصادر السابقة

2) (الكاكه يية – اهل الحق):

هي طائفة دينية وعشيرة كوردية قديمة، تسكن مناطق مختلفة في كوردستان الجنوبية... انها (فئة دينية تبلورت حول قيادة السلطان إسحاق وطريقته الدينية، وهي تعنى إهتماماً واضحاً لآل بيت رسول الله (ص) وأصحابه ضمن الإيمان بمبدأ تناسخ الأرواح)[1]. هم (مسلمون، مالوا إلى التطرف في محبة علي بن أبي طالب، فعدوا من العلي إلهيين، وتأثروا بالأديان المحيطة بهم)[2]. عقيدتهم تؤكد على التستر والكتمان مضامينها، لذا فإن الكاكه يي(.. يمارسون طقوسهم بشكل سري، لأن معتقدهم يمنع من كشف أسرار العقيدة)[3].

التراتبية للنظام الديني– الإجتماعي للكاكه يية، أعقد بكثير مما هي عليها عند الأيزيديين. فهي منقسمة إلى سلسلة معقدة، متدرجة من المراتب الروحية والإجتماعية (التي حددت العقيدة وظائف كل مرتبة منها وما عليها من الواجبات والمسؤليات تجاه المراتب الأخرى، ولكل مرتبة من هذه المراتب إمتيازاتها الخاصة ومكانتها الإجتماعية بين المراتب الأخرى)[4].

السادة وهم الـ(بير) يأتون في المرتبة الاولى. ومن بعدهم يأتي (باوه – بابا) في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة يأتي (مام– دليل) وهم إثنان وسبعون. ومن بعدهم يأتي (الدراويش) في المرتبة الرابعة. وفي المرتبة الخامسة يأتي (كلامخوان) الذين يرتلون القصائد الدينية في الإجتماعات الدينية للكاكه يية. وفي المرتبة السادسة وهي الأخيرة يأتي (العامة– قومي) وهم عامة الناس من الكاكيين[5]. إن بعض من

---

(1) الهرزاني، نوري ياسين، الكاكه يية، دراسة انثروبولوجية للحياة الإجتماعية، معهد التراث الكوردي، مطبعة ارام، ط1،أربيل، 2007، ص48

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص422

(3) المصدر نفسه، ص7

(4) الهرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق، ص55

(5) لمزيد من المعلومات حول هذه المراتب ومهامها الدينية، راجع: الهرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق، ص55–69، ميران، رشاد، المصدر السابق، ص152–196، العزاوي، عباس، الكاكائية في التاريخ، بغداد،

هذه المراتب تتفرع إلى فئات فرعية أخرى. كل هذه المراتب منغلقة على المراتب الأخرى. لا أحد ينتقل (صعوداً او نزولاً) من مرتبة إلى أخرى (عدا فئتي الدراويش والكلامخوان)[1].

بعد الدين يأتي العامل الإقتصادي ليقسم المجتمع الكاكه يي إلى ثلاث فئات هي[2]:

1) الآغوات، تملك أراضي زراعية، تستمد مركزها ومكانتها الإجتماعية من الزعامة الروحية، لأنها تنسب إلى أحد أقطاب السادة. يسكن معظمهم مركز مدينة كركوك. أي أنهم من النمط الإقطاعي الذي يعيش خارج القرية. بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة (1970) تم الإستيلاء على اراضيهم وتوزيعها على الفلاحين.
2) كويخاوات، فئة إجتماعية، أفرادها يحتلون مكانة إجتماعية عالية بين مختلف المراتب والفئات الدينية والإجتماعية. ولايشترط فيه كونه منتمياً لمرتبة دينية معينة.
3) الفلاحون والمستخدمون، يشكلون نسبة من الكاكه يين الذين يعيشون في قراهم. يزرعون الأراضي التي حصلوا عليها بعد قانون رقم (117) لسنة (1970). والذي لا يملك أرضاً يتفق مع صاحب الأرض على إستغلال مساحة من أرضه مقابل (العشر 10/1). وهناك فئة منهم يعملون في الدوائر الحكومية المتواجدة في المنطقة كفراشين او مستخدمين او حراساً ومشغلي مكائن الآبار...

1949. زه ند، كه ريم، ئايين وباوه رله كوردستاندا (الدين والمعتقدات في كوردستان)، السليمانية، 1971. هه ورامانى، محمد أمين، كاكه يى (الكاكه يية)، بغداد،1984.كاكه يى هقم وهــه رده ويــل كاكــه يــي، روشنايه ك بو ميژوو (إضاءة على التأريخ) مجلة كاروان العدد 38، 1985. نيكيتــين، باسيلي، المصدر السابق، ص345–349

(1) الهرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق،ص55

(2) المصدر نفسه، ص144

يلعب المعتقد الديني الدور الرئيسي في تنظيم النظام الإجتماعي العشائري عند الكاكيين. حيث إن كل مرتبة او فئة دينية تحترم المرتبة التي هي أعلى منها وتبتعد عن الإعتداء على غيرها من المراتب، والجميع يخضعون إلى رؤساء الطائفة وهم الآغوات.

القيادة وراثية وضمن فئة السادة. ولكن المنافسة حول زعامة الطائفة بين الآغوات ضئيلة، وقد تصل حد الإنعدام. وحينما يبرز بين عوائل الآغوات رجل جدير بتحمل المسؤلية وقيادتهم من الناحية الإدارية، يعترف به من قبل جميع إخوانه، وابناء عمومته والكاكايين من جميع المراتبه والفئات الدينية والإجتماعية الأخرى[1].

السلطة والنسب عند الكاكيين، أبوي. الزواج عند الكاكيين يتم برضا الطرفين، ولايبيحون تعدد الزوجات، ولكن الزواج جزء من النظام التراتبي الإجتماعي- الديني ومرآة عاكسة لها. إنه زواج داخلي، على أساس الطائفة وعلى أساس المرتبة الدينية في آن واحد. فلا زواج بين أفراد الطبقات، وهي مقصورة على الفئات (لا يتزوج الشيخ ابنة مريده، ولا يتزوج المريد ابنة شيخه)[2]. و(لايجوز لأي شخص أن يتزوج من خارج مرتبته وفئته الدينية عدا فئتي كلامخوان والدراويش..)[3]. ومن يخرج عن هذه القاعدة المقدسة يعد خارجاً عن الشرع الكاكه يية وينخفض مرتبته وقدسيته، حين إذن يقال عنه بأنه (كەرامەت لەلام بوو- قلت كرامته).

في النموذجين السابقين (الأيزيدية والكاكەيية) دلائل واضحة على إزدواج النظامين المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد في الوقت نفسه. كما انهما مؤشران لنسق فيه نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح. فالنظم الإجتماعية-

---

(1) لمزيد من المعلومات راجع المصدر نفسه، ص144-149، ص165-167

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص428

(3) المرزاني، نوري ياسين، المصدر السابق، ص55

الطبقية الدينية والإقتصادية– الطبقية اللتان تتفاعلان معاً في تنظيم العلاقات الإجتماعية، الدينية منها والإقتصادية ضمن مراتب معينة ومتسلسلة في هرمية إجتماعية، إنما تؤكد إزدواجية النظم والتعايش المتزامن بين النظام الطبقي المفتوح مع النظام الطبقي المغلق والذي يتميز به المجتمع الكوردي. هذا التزامن والتداخل بين المفتوح والمغلق يسمح بحراك الأفراد من بعض النواحي الحياتية (صعوداً ونزولاً)، ولايسمح بحراكهم (صعوداً ونزولاً) في مجالات اخرى.

ثانياً: المجتمع الكوردي مجتمع إنتقالي(Transitional Society)

دخل إقليم كوردستان منذ آذار سنة 1991 مرحلة إنتقالية على فترتين، الاولى: هي فترة (الأمر الواقع 1991– 2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004–). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية كانت العوامل الداخلية لحصولها مستوفية ولكن استوجبت آليات ومؤثرات خارجية لدفعها نحو الأمام وخلق التغير المنشود.

على الرغم من إختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية وإتساع رقعة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك إجتماعي عمودي ودرجة سرعة هذا الحراك، تمتاز هاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society) وهو المجتمع الذي يعيش تحولاً في مؤسساته الإجتماعية من التقليد إلى العصرنة. اي (تحول المؤسسات الإجتماعية من التقليد إلى سلطة المكاتب (البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والإقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني وإتجاهاته)[1]. هذا التحول يسبب كتحصيل حاصل حالة يعيش فيها أفراد وجماعات المجتمع (أشكاليات التقليد والابتكار، اوالأصالة والمعاصرة، في محاولة

---

(1) الهاشمي، حميد،المجتمع الانتقالي:نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، موقع: الحوار المتمدن – العدد: 1614 – نشر في 2006/7/17وتم زيارة الموقع في 2011/5/10

منهم لبناء تصورٍ او صيغةٍ للإجتماع لها خصوصيتها. فالمجتمع الإنتقالي يجد صعوبةً في تطبيق الصيغ المنقولة من مجتمعات أخرى متقدمة على ظواهر ومشكلاتٍ مجتمعية خاصةٍ به. لكنه بالوقت نفسه لم يتوصل بعد لبناء نموذجه المتوازن)[1].

وتطلق صفة المجتمع الإنتقالي على ذلك المجتمع (الذي لا يزال لم يستوعب العصرنة في جميع مستوياتها وابعادها، حتى لو أنه وضع نفسه على طريق اكتسابها)[2]. والإنتقالي صفة للمرحلة التي (تخلق المقدمات لتشكيلة جديدة. ولكن إلى اية تشكيلة؟ تلك هي مسألة، يحلها صراع النزعات والإتجاهات داخل هذه المجتمعات، وتشابك العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية)[3]. فالمجتمع الإنتقالي يتميز بـ(تعدد القطاعات الإقتصادية ذات الملكية المختلفة، فهناك ملكية جماعية في القطاع التقليدي، وقطاع عام مملوك للدولة، وهناك أيضاً ملكية فردية. كما يتميز بدرجات مختلفة للإنتاجية بسبب تعدد مستوى التقنيات المستعملة في هذه القطاعات)[4]. أي أنه مجتمع يقف على طرفي النقيض، من مجتمع ذي درجة عالية من التخصص في نظام تقسيم العمل، ومجتمع تقل فيه درجة التخصص، كما يصفه (فريد ريجز Fred W.Riggs 1917-2007) واسماه (المرحلة او المجتمع المنشوري Prismatic Society وهو المجتمع الذي ترتفع فيه درجة التشتت.. والمنشور دلالة على ماتقوم به المنشور من تشتت للحزمة الضوئية التي تمر من خلاله)[5]. وبناء على ما يتميز به من تعدد القطاعات الإقتصادية، فإن (المجتمعات

---

(1) وتوت،علي، قراءة لحقائق التغيير في المجتمعات التقليدية: المراق وقضايا المرحلة الانتقالية، موقع الدكتور(علي وتوت نشر) في APRIL 12, 2008 تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(2) غليون، برهان، النخبة والشعب: مقتطفات من كتابي الأخير.(مع بعض التعديلات) موقع:الحوار المتمدن نشر في 25/1/ 2011، تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(3) نيكيفوروف، ف.ن. المصدر السابق، ص41-42

(4) وتوت،علي، المصدر السابق

(5) عبدالحميد، عالية، الإصلاح الإداري: قضايا نظرية ومداخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007، ص 91-92

الإنتقالية معقدة، وجذور الصراعات متعددة الاوجه)[1]، لذا فإنه يتميز كذلك بثقافة الإنتماءات المختلفة وبـ(تعدد القيم والولاءات وأنماط السلوك التي تمتد من قيم وولاءات، وأنماط سلوك حديثة إلى أخرى تقليدية)[2]. وهو بهذا وكأنه يمر بمرحلة الإعداد، مثله مثل ما (تقوم به الاوركسترا في أثناء مرحلة الإعداد حيث لايكون هناك دوراً واضحاً للمايسترو الذي من الطبيعي ان يقوم بالتنسيق بين ما يؤديه كل عضو من أعضاء الفريق، وفي ظل غياب دور المايسترو يقوم كل عازف بعزف دوره في المقطوعة الموسيقية دونما النظر إلى ما يعزفه أعضاء فريقه، وتكون النتيجة سماع شتات غير منسجمة غير متسقة من الألحان الموسيقية)[3] على حسب توصيف (ريجز).

إن المرحلة الإنتقالية هي مرحلة يترك فيها المجتمع نظمه التقليدية، ليبدأ بالعصرنة التي هي عملية متعددة الوجوه تفترض فيه تغيرات في كافة حقول الفكر والنشاط الأنساني، على حد تعبير (صموئيل هانتنكتون Samuel P. Huntington 1927-2008)[4].. فـ(على المستوى السيكولوجي، تفترض نقلة جوهرية في القيم والمواقف والتوقعات وتحول التطابق مع الجماعات العينية والمباشرة، كالعائلة والعشيرة والقرية إلى تجمعات أضخم وأكثر تجرداً كالطبقة والأمة. وعلى المستوى الفكري تفترض العصرنة توسعاً هائلاً في مدى معرفة الإنسان لبيئته.. من خلال نمو معدلات إجادة القراءة والكتابة ووسائل الإتصال والتعليم، وزيادة في قابلية الحراك المهني، عمودياً وأفقياً. إن وجوه العصرنة هذه ذات الصلة الوثيقة بالسياسة، حيث تفترض العصرنة عقلنة السلطة، وإستبدال عدد كبير من

---

(1) مقابلة مع ديفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مارس /آذار 2010 منشورة على موقع: العدالة للجميع. بإدارة منظمة المجتمع العراقي النموذجي http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(2) وتوتنعطي، المصدر السابق

(3) عبدالحميد، عالية، المصدر السابق،ص92

(4) هانتنكتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، بيروت، 1993،ص45

السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية قومية علمانية واحدة. ويعني ذلك الإندماج القومي ومركزية النفوذ أو حصره في مؤسسات قومية تشريعية معترف بها ويصبح الناس مستعدين لإنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الإجتماعي.. لذا فإن من المتوقع أن تؤدي هذه الحزمة المتشابكة والمتكاملة من التغيرات إلى حالة من الأرباك الإجتماعي، والتوتر في نظم المجتمع وتماسكها وعلاقات بعضها ببعض. كما وتؤدي إلى تحطيم المؤسسات التقليدية وتحطم هذه المؤسسات من جانبها تؤدي إلى حالة من التفسخ والخروج عن القياس سايكولوجياً، ولكن هذه الحالة ذاتها تستلزم أيضاً الحاجة إلى تطابقات وولاءات جديدة. وقد تأخذ الثانية شكل التطابق مجدداً مع فئة موجودة بشكل كامن او فعلي في مجتمع تقليدي، او إنها قد تؤدي إلى تطابق مع مجموعة جديدة من الرموز، او فئة جديدة تطورت في عملية العصرنة. ذلك لأن المجتمع التقليدي يمتلك الكثير من الأصول المحتملة للهوية والوحدة. بعض هذه الأصول قد تقوضها وتحطمها عملية العصرنة. لكن البعض الآخر قد يبلغ وعياً جديداً ويصبح قاعدة جديدة لتنظيم جديد، لأن الأصول هذه قادرة على تلبية العديد من الإحتياجات للهوية الفردية والإنعاش الإجتماعي والتقدم الإقتصادي التي تستحدثها عملية العصرنة)[1]. وهذا ما تحدثنا عنها سابقاً حول إمكانية الولاءات البدئية في المجتمع الكوردي على تجديد نفسها في مقاطع تاريخية كان من المفترض أن تكون مراحل قطيعة مع سابقتها، ولكن إستطاعت أن تبقى وتكيف فئات المكانة القديمة مثل الشيوخ وزعماء القبائل مع المتغيرات الجديدة والعصرنة، فتحولت إلى طبقات إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال التجاري، دون أن تقطع جذور ارتباطاتها العلاقاتية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذه التشكيلات الجديدة - القديمة إستطاعت رص صفوفها مع تشكيلات طبقية جديدة، اوجدتها العصرنة وقامت بدمج ما لديها مع ما لدى الجديد في جبهة إقتصادية - سياسية لوضع الأسس الجديدة لعملية المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الإقتصادي. هذه

(1) ينظر: هانتنكتون، صموئيل، المصدر السابق، ص45-53

الجبهة مكنتها هي من الحصول على النفوذ السياسي، ومكنت الآخرعلى الإفادة من الموقع السياسي وسيلة لتجميع الثروة. والأثنان معاً أصبحا السبب الذي أدى في النهاية إلى ضعف المؤسساتية وآليات الضبط الإجتماعي الرسمية. المرض المزمن الذي تعاني منه المجتمعات الإنتقالية فـ(تصير القيم الجماعية والولاءات الاولية خاصة القبلية وعلاقات القرابة المتبقية من المجتمع التقليدي دافعاً للفساد لمصلحة الفاسدين وأقاربهم وذويهم)[1]. وكأن العصرنة محكومة بالفساد. او كما يسأل (هانتنكتون)، لماذا تتسبب العصرنة بالفساد؟ هل هي مجرد مصادفة أن تكون النسبة المرتفعة من الفساد في الحياة العامة في إنكلترا وأمريكا قد تزامنت مع تأثير الثورة الصناعية، وتطويرموارد جديدة للثروة والطاقة، وظهور طبقات جديدة تفرض مطالب جديدة على الحكم؟ ثم يجيب على هذه الأسئلة بثلاث افكار مترابطة: الاولى، (إن العصرنة تفترض تغيراً في القيم والمعايير الأساسية للمجتمع)[2]. وهذا ما حصل في المجتمعات الرأسمالية الغربية، التي إستطاعت إن تقطع جذور الأرتباطات ماقبل الرأسمالية. ولكن بالنسبة إلى مجتمع مثل المجتمع الكوردي، الذي لم يستطع قطع هذه الجذوروأبقى على مستويات معينة، ولكن مؤثرة من تلك القيم. فعندما تشرع فئات جديدة أطلعت على قيم ومعايير العصرنة في مجتمعات معصرنة في الغرب الرأسمالي، (الحكم على تلك القيم والمعايير من خلال المبادئ الأجنبية ويصبح السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادئ التقليدية، غير مقبول وفاسد حين يؤخذ بمنظارٍ عصري. الا إن التساؤل أصلاً حول المعايير القديمة في مجتمع إنتقالي لم تقطع الولاءات القديمة والبدائية اواصرها مع ثقافتها وقيمها ومعاييرها يؤدي إلى زعزعة شرعية كافة المعايير. ويمنح الصراع بين المبادئ العصرية والتقليدية، فرصاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه المبادئ بنوعيها. كما إن التزام القيم العصرية، غالباً، يتخذ عند جماعة ما في بلد إنتقالي، شكلاً متطرفاً. وتصبح قيماً مثل النزاهة والإستقامة والشمولية والجدارة، في معظم الأحوال مهيمنة، لدرجة أن الأفراد والجماعات

---

(1) وترت، علي، المصدر السابق

(2) هانتنكتون، صموئيل، المصدر السابق، ص78

يوجهون تهمة الفساد إلى إجراءات معينة في مجتمعهم، تكون موضوع قبول في المجتمعات الأكثر عصرنة وبصورة طبيعية وشرعية أيضاً. إن صدمة العصرنة الاولى تنزع إلى إحداث معايير غير منطقية. هذا التصعيد في القيم يؤدي إلى نبذ المساومة والتسوية الضروريتين في السياسة، وتعزز تحديد السياسة بتطابقها مع الفساد.

أما الفكرة الثانية عند (هانتنكتون) في هذا السياق، فهي أن العصرنة تخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة، والعلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحددها المبادئ التقليدية في المجتمع، في الوقت الذي تكون فيه المبادئ العصرية لاتزال غير مقبولة من الفئات المسيطرة داخل المجتمع. يصبح الفساد في هذا المعنى محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها الجديدة، وليذل هذه الفئات جهودها لكي تكون فاعلة داخل الإطار السياسي.

وتسهم العصرنة، ثالثاً، في تشجيع الفساد بواسطة التغييرات، التي تحدثها في إنتاجية النظام السياسي. حيث تتضمن عصرنة المجتمعات الإنتقالية، توسيع سلطة الحكم ومضاعفة النشاطات، التي تخضع للتنظيم الحكومي. ثم يستنتج (هانتنكتون) أن الفساد التي تحدثها العصرنة في المجتمعات الإنتقالية، هي من طبيعة المجتمع الإنتقالي، ومن طبيعة عملية العصرنة في الوقت نفسه)[1]. إن أي مجتمع إنتقالي من نمط المجتمع الكوردي، الذي لم ينتهي إلى تشكل الطبقات لذاتها وفي حدود فاصلة بينها، يفترض فيه غياب نسبي لوجود طبقة عليا مترسخة، ويتبع ذلك غياب نسبي مشابه لوجود أخلاقية طبقية حاكمة... وهكذا لا يبقى مجال كبير للشك في أن الكسب غير المشروع في في أثناء العمل السياسي يصل إلى أقطلع مستوياته. بمعنى آخر إن تفشي الفساد قد يكون مرتبطاً حقاً، كما يقول (هنتنكتون) بالغياب العام للفواصل الطبقية القاطعة. وكان من الطبيعي أن يترافق مع التغيرات السريعة، والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية منذ

(1) ينظر: هنتكتون، صموئيل، المصدر السابق، ص77-93

1991 الكثير من التخبط والفوضى نتيجة للتزاحم على النفوذ والدور والمكانة وغيرها للقوى السياسية والإجتماعية الجديدة الطامحة، فأصبح من طبيعة عصرنة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية أن تخلق فرص، ومصادر جديدة، لجمع الثروة بطرق شرعية أوغير شرعية. كما تخلق فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، ولتغير مستمر للمهن وإيجاد أكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا يؤدي حتماً إلى حراك إجتماعي تصاعدي سريع، وغير طبيعي، لا يردعه رادع، ولا ينظمه معيار أو قيمة إجتماعية. وهو من جانبه يخلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر وهذا يمنع تطور الظواهر الطبقية، وبالنتيجة يحيل دون تبلور الثقافة والوعي الطبقي والأيديولوجية الطبقية والتثقف بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل الطبقات تحمل في أطوائها بقايا من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى. هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبة والوعي. انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها. لايمكن ان نحدد رؤية معينة بطبقة معينة في المعالجات السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية للمشاكل؛ التي تعترض المجتمع الكوردي أو لوضع خارطة طريق لمستقبل هذا المجتمع. فكل الرؤى وكل البرامج، متقاربة، ومتشابهة الى حد كبير. لذا من الممكن أن نستنتج ان المجتمع الكوردي في الوقت الحاضر يعيش حالة تناقض بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة والإنتاج الإجتماعي للوعي المتخلف عنها. هذا التناقض من جانبه ترك فجوة إجتماعية. هذه الفجوة يسميها (التوسير Louis P.Althusser 1918-1990) أحياناً (بالفضلة الواقعية Residue Real) وأحياناً أخرى (بالشائبة Impurity) ومرة ثالثة (بالبقية Severance)[1]. إن هذه الشائبة تشكل موضوعاً يعود لنظرية انماط الإنتاج، وخاصة لنظرية الإنتقال بين انماط الإنتاج، الأمر الذي يندمج بنظرية عملية تكوين نمط الإنتاج المعين. على أن (شارل بتلهايم Charles Bettelheim1913-2006) يبدي ملاحظات بشأن محتوى ما يقوله (التوسير)،

(1) كبة،إبراهيم، إشكالية الاقتصاد الإنتقالي للأستاذ شارل بتلهايم، موقع مجلة (الثقافة الجديدة):
http://www.althakafaaljadeda.com/337

وبالأخص ما يتعلق بوجود هذه الشوائب حيث أنها موجودة دائماً في الواقع، فلا يمكن أن تكون خاصية لمرحلة الإنتقال بالذات. ثم يطرح السؤال التالي بصددها: (أليس من الأرجح أن ما يميز الإقتصاد الإنتقالي هو شكل نوعي معين من التعايش والوجود المشترك، والتفاعل بين عدة انماط إنتاجية في الوقت نفسه؟ إن هذا السؤال يثير السؤال الأهم التالي: ألا تكون هذه الأشكال الخاصة في الوجود المشترك والتفاعل بين أكثر من نمط إنتاجي معين، انماطا نوعية معينة من الإنتاج؟ ثم يستطرد ويقول: إن ما سميناه قبل قليل بالبقايا التاريخية في نمط إنتاج قديم لم يستطع التاريخ أزالتها، إنما تمثل في الواقع – منتجات – Products لهياكل إجتماعية معينة، ولا يمكن عدها غريبة او شاذة عن الهياكل المذكورة، لأنها نتاج لمجموع العلاقات التي تكون تلك الهياكل، وخاصة نتاج للمستوى المعين من تطور القوى المنتجة، وما يميزها من التطور المتفاوت، وبالتالي ما يميز العلاقات الإنتاجية من هذا التفاوت في التطور. أما النظرة إليها كونها (شتوذا) فهي وليدة العجز عن الاستيعاب العميق لعلاقات الترابط بين الهياكل التي تنتجها. وهنا يؤكد (بتلهايم) على أن النظرية لأية إقتصاد واقعي – بصرف النظر عن كونه إنتقاليا أم لا – يجب أن تقوم على أساس عده تركيباً معقداً ذا إتجاه مسيطر، اي مزيجاً معيناً من جملة انماط إنتاجية يتميز واحد منها فقط بالسيطرة، وهذا النمط المسيطر هو الذي يطبع مجموع النظام الإجتماعي بطابعه الخاص، ويعدل شروط عمل وتطور أنماط الإنتاج التابعة او المسيطرة عليها)[1]. والمشكلة بالنسبة للمجتمع الكوردي تكمن هنا، وهي انه من العسير تحديد نمط معين من انماط الإنتاج اوإتجاه إقتصادي – إجتماعي معين يتميز بالسيطرة على أنماط أخرى ضمن مزيج من إنماط إنتاجية، وإستطاع أن يطبع مجمل النظام الإجتماعي بطابعه الخاص. وإن الحراك الإجتماعي العمودي، الناتج عن التغيرات المتتالية، والسريعة في مجمل الحياة السياسية والإجتماعية خلال العقدين الماضيين، لم تسفر إلى حد كبير عن تشكل الطبقات لذاتها، تحمل كل منها ثقافتها ورؤيتها الخاصة لتنظيم العلاقات الإجتماعية حسب شروط معينة، تكون واحدة من هذه الطبقات هي المسيطرة

(1) كبة،إبراهيم، المصدر السابق.

فتطبع النظام الإجتماعي من حيث انغلاقها وانفتاحها بطابعها، وتحرك الدورة الإقتصادية في مدار قوانينها وشروطها، وتقيم العلاقات الإجتماعية على أساس نوعية النمط المحدد بعملية الإنتاج.

المبحث الرابع:

تغيرات تنموية في إقليم كوردستان وأثرها في الحراك الإجتماعي

يشهد إقليم كوردستان وبعد عقود من توقف الدورة الإقتصادية، (مرحلة من النمو الإقتصادي والعصرنة)[1]. ومن منطلق الترابط بين التغير والحراك الإجتماعي فإن جميع العوامل، التي تسهل عملية التغير الإجتماعي هي ايضاً عوامل تسهل عملية الحراك الإجتماعي العمودي، فمن المفترض أن تشهد آثارهذا التطور في مجمل الحياة الإجتماعية للمجتمع الكوردي، وفي درجة ومستوى حراك الأفراد والجماعات، وذلك على أقل تقدير من خلال إرتقاء مؤشرات الدخل والمهنة وأسلوب حياة كل من الفرد والجماعة، بإتجاه تحقيق مساواة بين المواطنين (التي أصبحت ممكنة بفضل تطور القوى المنتجة)[2]. فعلى الرغم من عدم تشكل (طبقة بورجوازية كوردية حقيقية تأخذ على عاتقها عبء عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية)[3]. فإن المرحلة الإنتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي تستدعي مشاركة القوى العاملة ككل جامع في عملية التنمية، التي دائماً في حاجة إلى (مقدمات تؤدي وتدفع اليها من مناخ إقتصادي وإجتماعي وسياسي وثقافي وتنظيمي يسرع من خطواتها، وكمقدمات أساسية لتحقيقها)[1]. وهذا التوصيف

---

(1) رضا، مظفر حمزة، (بودجتي طشتي حكومةتي هةريم) الموازنة العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل إقتصادي لمكوناتها والتخصيصات، من منشورات مجلة (ئابووري سياسي- الإقتصاد السياسي) التي تصدرها نقابة الإقتصاديون الكوردستانيون، العدد (1) لسنة 2011، ص4

(2) أمين، سمير، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، ط1، 2002، ص52

(3) قحطان، محمد فاضل محمد، التنمية الإقتصادية، مطبعة الحوادث، بغداد،ط1، 1984، ص23

(1) العروجي، طلعت مصطفى، التنمية الإجتماعية من الحداثة الى العولمة،المكتب الجامعي الحديث، مصر- الأسكندرية، 2009، ص9

هو الأقرب إلى ما يجري في إقليم كوردستان في الفترة ما بعد 2003 إلى يومنا هذا، حيث الإجراءات في طورها البدائي وهي اقرب إلى مقدمات تنتظر منها تكوين أرضية إجتماعية وسياسية وإقتصادية تخلق إرادة مجتمعية للمشاركة في عملية التنمية، كما تضع العملية على مسيرها العلمي الصائب الذي يعتمد كلياً على التخطيط الواعي وإيجاد الفرص التي تؤدي إلى خدمة المصلحة العامة.

على إن هذه التغيرات لم تخلُ من شوائب ونواقص، كما إنها لم تستطع التحكم ببعض الظواهر الإجتماعية التي كانت ولاتزال لها تاثيرات سلبية في عملية الحراك الإجتماعي. فتركت آثاراً بنيوية من حيث التراتبية الإجتماعية ودرجة الحراك الإجتماعي وسرعتها والنطاق الإجتماعي، الذي تشمله من حيث الأتساع الإجتماعي. لذا سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على بعض المؤشرات الإيجابية وأخرى سلبية في التغيرات الحاصلة في إقليم كوردستان وأثر كل منهما في الحراك الإجتماعي.

أولاً: مؤشرات إيجابية:

شهد إقليم كوردستان (منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الاول من الالفية الثالثة (1999-2010) تغييرات جذرية وبنائية في الوضع الإقتصادي، لم يشهد المجتمع الكوردي على طول تأريخه نهضة إقتصادية على هذه الشاكلة، حركة دائبة لتسجيل الشركات الأجنبية المختلفة، وعقد المؤتمرات الإستثمارية في الإقليم تنظمها رأسماليون عالميون كبار)[2]. حيث أصبح الأقليم منذ سنوات موضع اهتمام المراكز السياسية والدبلوماسية والإقتصادية الإقليمية والدولية. تم افتتاح العديد من القنصليات والممثليات الدبلوماسية في أربيل عاصمة الأقليم، وإن المشاركة في المشاريع الاستثمارية والتجارية المتنوعة، تتسع يوما بعد يوم. وكان لفتح المطارات في أربيل والسليمانية وزيادة الرحلات الجوية بين الإقليم ودول اوروبية وإقليمية اثر واضح في تنشيط هذه العملية. بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان تشير إلى مجموع (307) مشروع مجاز قيد التنفيذ في

(2) شوالي، محمد، المصدر السابق، ص284

جميع القطاعات. (174) منها في اربيل، و(87) منها في السليمانية، والبقية (45) مشروع في دهوك. ومشروعاً واحداً يشمل كل من اربيل والسليمانية معاً. الجدول التالي يبين الإستثمار في المحافظات الثلاث حسب نوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر في تلك المشاريع للفترة من 2006/8/1 إلى 2010/12/31.

الجدول رقم (10):

الإستثمار في إقليم كوردستان للفترة من 2000- إلى 2010 حسب المحافظات ونوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر ب(مليون دولار):

المحافظة	الإستثمار		
	نوع	العدد	رأس المال بمليون دولار
أربيل	وطني	145	7.165
	مشترك	11	322
	اجنبي	18	1.625
	المجموع	174	9.112
السليمانية	وطني	80	4.303
	مشترك	6	343
	اجنبي	1	1.555
	المجموع	87	6.201
دهوك	وطني	41	647
	مشترك	2	28
	اجنبي	2	509
	المجموع	45	1.184
اربيل/السليمانية	اجنبي	1	150
المجموع الكلي		307	16.647

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان، المنشورة على موقع الحكومة http://www.krg.org

يتضح من الجدول أن (266) مشروعاً من مجموع (307) هو مشروع مشروع وطني، اي إن الراسمال الوطني الكوردستاني يشارك بنسبة 86٪ من النشاط الإستثماري في الإقليم وهذا إن دل على شئ، فإنما يدل على حركة تكوين رأس مال كوردستاني، قادر على الإستثمار، والمشاركة الأنشطة في عملية التنمية في القطاعات المختلفة. كما إن الجدول يبين أن مقدار الراسمال الوطني المستثمر في الإقليم يبلغ (12.115) مليون دولار وذلك يعادل (72.77٪) من مجموع الراسمال المستثمر في القطاعات الإقتصادية المختلفة في إقليم كوردستان. وإن هذه النسبة عالية، وبالأخص مقارنة بالراسمال الأجنبي المستثمر في الإقليم. ذلك دليل على مقدار تراكم الراسمال في الإقليم والقدرة المالية المتشكلة خلال هذه السنوات والتي تستطيع المشاركة بشكل فعّال في تنشيط دوران الإقتصاد في الإقليم.

إن الجدول يبين أن المستثمر الوطني قادر على مشاركة الأجنبي في إستثمار أمواله. فالأرقام المبينة في الجدول والتي تخص الإستثمار المشترك يمكن إحتساب نصفها على أقل تقدير ضمن الراسمال الوطني المستثمر.

كنا قد أشرنا سابقاً إلى التحولات الكارثية في النشاط الإقتصادي الصناعي العام والخاص بعد انتفاضة اذار 1991. فتعطلت الجزء الأكبر من المعامل التابعة للقطاع العام عن العمل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى منها. كما تعرض القطاع الصناعي الخاص في الفترة من 1991إلى 1998إلى تراجع كبير. حيث (توقفت 624 معامل ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كوردستان خلال تلك الفترة)[1]. الا إن هذه الإنتكاسة بدات بالتراجع بالتدريج وانتعشت دورة الإقتصاد الصناعي إلى درجة معينة منذ 2003. (ففي مدينة أربيل على سبيل المثال وبعدما لم يبق إلا (503) معمل عام 1998 من مجموع (919) معملاً من القطاعين العام والخاص كان موجوداً عام 1991. فقد انشئ (8) معامل عام 2005 في القطاع العام يعمل (917) عاملاً فيها. و(869) معملاً للقطاع

(1) شواني، محمد، المصدر السابق، ص283

الخاص يعمل (8761) عاملاً فيها)[1]. اي وصل عدد المعامل إلى (877). ثم تصاعد عدد الشركات والمصانع على مستوى الإقليم عموماً، وبالأخص بعد إقرار قانون الإستثمار في الإقليم في النصف الثاني من عام 2006. ففي 2008 وصل عدد الشركات والمعامل إلى (7268) شركة في مجمل القطاعات. وفي 2009 اضيف إلى ذلك العدد (1700) شركة محلية و(153) شركة اجنبية. ثم تزايد عدد الشركات في مختلف المجالات في عام 2010 ليصل إلى(3642) شركة ومعملاً. الجدول التالي يبين هذا التزايد الكمي للمشاريع الصناعية في الإقليم في آخر كشف قامت به وزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كوردستان.

الجدول رقم (11)

عدد المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عدد المشاريع الصناعية	النسبة المئوية
اربيل	1661	45.7
السليمانية	1378	37.8
دهوك	603	16.5
المجموع	3642	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كوردستان

(1) عبدالقادر، شيلان حميد، الآثار الإقتصادية للتوسع الحضري في مدينة أربيل للمدة (1992-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة صلاح الدين، 2009، ص51

تأتي الصناعة في المقام الثاني من حيث حصتها من المشاريع قيد التنفيذ التي أجازتها هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان وهي تعادل (19.9) من مجموع المشاريع. الجدول التالي يبين توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

جدول رقم (12)

توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

القطاع	أربيل/ السليمانية	أربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	نسبته % من المجموع
صناعي		27	22	12	61	19.9
زراعي	1	15	1		17	5.5
سياحي		30	5	10	45	14.7
إسكان		53	25	14	92	30.0
تجاري		20	26	4	50	16.3
تعليم		5	1		6	1.9
اخرى		24	7	5	36	11.7
مجموع	1	174	87	45	307	100

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث إعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان لسنة 2010.

هذه النسبة تبشر بالخير في هذا القطاع الإقتصادي المهم، الذي يشكل الحاضنة الأساسية للقوى العاملة الفاعلة والنشطة في اي بلد يعمل على تجاوز المرحلة الإنتقالية والدخول في العصرنة والتحديث. كما إنه يتحول في فترة معينة إلى أكبر مصعد إجتماعي يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى اعلاه آخذاً في طريقه أفراد وجماعات إجتماعية يرفعهم على سلم التدرج الإجتماعي.

هذا التزايد في عدد المشاريع الصناعية في إقليم كوردستان، توفر فرص عمل لأعداد متزايدة من العاملين. وهذه مما تزيد من فرص الحراك الإجتماعي، من خلال الحصول على العمل، والكفاءة والخبرة الصناعية، إضافة إلى مصدر معين للدخل، الذي يسهل على الفرد، والجماعة الحصول على السلع والخدمات وهذا الأمر بدوره يدعم عملية تغير في أسلوب الحياة. الجدول التالي يبين عدد العاملين في المشاريع المذكورة أعلاه على أساس المحافظات والمجموع العام في الإقليم ونسبته:

الجدول رقم (13):

عدد العاملين في المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عدد العمال	النسبة المئوية
أربيل	16901	48.3
السليمانية	7679	22
دهوك	10392	29.7
المجموع	34972	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كوردستان

يشكل مشاريع النفط المختلفة أحد أهم أركان الحركة الإقتصادية في إقليم كوردستان في الوقت الحالي. وقد بدأت حكومة إقليم كردستان تصدير النفط من أراضي الإقليم إلى خارج العراق، لاول مرة في النصف الثاني من عام 2009. تشير بيانات شركة نفط الشمالية العراقية إلى (أن صادرات النفط الخام من حقول كردستان إرتفعت تدريجياً لتصل 150 الف برميل في اليوم الواحد)[1]. الشركات العاملة في مجال النفط والغاز (43) شركة يعملون في (40) قطاعاً متنوعاً في عموم الإقليم بما فيها قطاعات الإستثمار منها بناء المدارس والمستشفيات

(1) http://www.krg.org

والطرق وخدمات أخرى. كل تلك المشاريع تشكل مجالات، لإيجاد فرص العمل، ومصادر للدخل والأجور. كما إنها تشكل دوافع ومصاعد لإرتقاء الأفراد على سلم الحراك الإجتماعي الصاعد من حيث المهارة والكفاءات وفرص التعليم وتغير أسلوب الحياة. فالعامل الكوردي ولاول مرة يدخل مضمار الصناعات النفطية وعلومها ويتعامل مع تطورها التكنلوجي.

هذه الحركة التنموية ادت إلى تحريك جميع المصادر، التي من خلالها يحصل الفرد على الدخل، بإتجاه زيادة ملحوظة في دخل الفرد في إقليم كوردستان، الجدول التالي يبين هذه الزيادة:

الجدول رقم (14):

التوزيع النسبي٪ للدخل الشهري للفرد على أساس المصادر، والمحافظات في الإقليم، ومقارنة بمحافظات العراق

محافظات الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمعونات	المجموع
أربيل	40.0	25.2	27.3	7.5	100
السليمانية	42.2	24.8	23.7	9.3	100
دهوك	48.3	24.3	21.0	6.4	100
إقليم كوردستان	45.0	26.0	25.0	4.0	100
باقي محافظات العراق	45.0	25.0	19.0	10.0	100

المصدر:

1. خلين احمد عبدالرحمن، (داهاتي تاكه كه س له هه ريمي كوردستان وعيراق) – دخل الفرد في إقليم كوردستان والعراق،مجلة الإقتصاد السياسي، العدد 27، اربيل،2010، ص20.
2. وزارة التخطيط، تحليل مقارن لمستوى الدخل ومصادره في إقليم كوردستان والعراق لعام 2007.

يبين الجدول أن الدخل الحاصل من الرواتب والأجور، هو الأعلى في إقليم كوردستان، وعموم العراق في نسب متقاربة جداً. علماً بأن نسبة الدخل الآتي من خلال العمل للصالح الشخصي، عالية جداً في إقليم كوردستان وعموم العراق وهذه تدل على أهمية هذا القطاع في مجموع مصادر الدخل. كما انها مؤشر مهم لتوسيع رقعة النشاطات الإقتصادية خارج دائرة الرواتب. ونخلص من ذلك الى نتيجة مهمة مفادها، أن دخل العمل يشكل 70٪ من دخل الفرد من مجموع المصادر المختلفة.

البيانات الواردة من وزارة التخطيط العراقية لعام 2007 والمسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق وجداول أكاديمية تبين ان متوسط دخل الفرد في إقليم كوردستان، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق حيث بلغ في الإقليم 190.9 الف دينار في حين أن هذا المتوسط في عموم المحافظات الأخرى في العراق بلغ 125.100 الف دينار. الجدول التالي يبين توزيع متوسط دخل الفرد الشهري في إقليم كوردستان وعموم العراق:

الجدول رقم (15):

متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة مع باقي محافظات العراق

محافظات الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	المجموع
اربيل	89.1	56.0	60.7	205.8
السليمانية	71.4	41.9	40.2	153.5
دهوك	87.3	43.9	37.9	169.1
إقليم كوردستان	82.6	47.3	46.3	176.2
باقي محافظات العراق	56.6	31.3	31.3	119.2

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقاة من المصدرين السابقين

إن إرتفاع متوسط الدخل الشهري للفرد مؤشر للقدرة الشرائية للفرد، ويدل على أن مستوى رفاهية الفرد في إقليم كوردستان، أعلى من عموم العراق، وذلك يساعد الفرد الحصول على التعليم والسلع والخدمات، وينعكس هذا كله على تغير في أسلوب الحياة والإرتقاء به. الجدول يبين أن متوسط الدخل الشهري للذين يعملون لصالحهم الشخصي في إقليم كوردستان، من مجموع واردات الفرد، ومتوسط الدخل الشهري من الأملاك كذلك، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق، هذان المؤشران يدلان على أن رقعة النشاطات الإقتصادية باتت اوسع. وإن حركة السوق أصبحت أنشط، وزاد الطلب على الأملاك وبالأخص العقارات، الأراضي والمنازل والعمارات صار أكثر. مجموع هذه التحولات والتغيرات أدى بالنتيجة إلى حراك عمودي - تصاعدي أكثر سرعة، وأشمل في وجهاته ومستوياته، ليشمل فئات وطبقات مختلفة في المجتمع الكوردستاني. إن المعطيات تشير إلى أن الدخل كونه أحد مؤشرات الحراك الإجتماعي، يتجاوز الفرد إلى الوحدات والجماعات الإجتماعية، كالعائلة مثلاً، ليعطي دلائل على حراك إجتماعي يشمل نطاق إجتماعي أكبر من الفرد. الجدول التالي يبين توزيع متوسط الدخل الشهري للعائلة على أساس مصادره وفي الإقليم مقارنة بعموم العراق.

الجدول رقم (16)

متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للعائلة على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق.

محافظات الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمعونات	المجموع
أربيل	573.4	360.5	390.3	107.4	1431.6
السليمانية	402.4	236.4	226.5	88.9	954.2
دهوك	567.1	284.9	246.1	66.2	1164.3
إقليم كوردستان	514.3	294.0	287.6	87.5	1183.4
باقي محافظات العراق	388.8	214.9	170.2	84.9	858.8

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مأخوذة من المصدرين السابقين

وعندما يتم توزيع العوائل إلى (جماعات الدخل) الشهري، تظهر تباينات واضحة بين إقليم كوردستان وعموم العراق. الجدول التالي يبين تلك التباينات بين الدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة من سكنة محافظات إقليم كوردستان، والدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة الساكنة في محافظات العراق الأخرى، وذلك على أساس تقسيم العوائل إلى (جماعات الدخل):

الجدول رقم (17):

التوزيع النسبي (٪) للعوائل في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق على أساس مجاميع الدخل الشهري للعائلة

مجاميع الدخل بـ(ألف دينار)	إقليم كوردستان ٪	المحافظات العراقية الأخرى٪
اقل من 400	15.7	17.7
400 اقل من 500	6.8	10.9
500 اقل من 600	8.8	11.8
600 اقل من 700	8.3	9.5
700 اقل من 800	7	8.4
800 اقل من 900	5.4	7
900 اقل من 1مليون	4.7	6.1
1مليون اقل من 1200	10	8.8
1200 اقل من 1500	11.3	8
1500 اقل من 2مليون	9.8	6.2
2مليون فأكثر	12.2	5.6
المجموع	100	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقاة من المصدرين السابقين إضافة الى:

- المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008

يبين الجدول التباين بين الدخل الشهري للعوائل في إقليم كوردستان، بالمقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى. إن 43.2٪ من العوائل في إقليم كوردستان يحصلون شهرياً على دخل أكثر من 1مليون دينار في حين إن 28.6٪ من العوائل في المحافظات الأخرى تحصل على هذا المقدار. كما إن دخل 12.2٪ من عوائل إقليم كوردستان أكثر من 2 مليون دينار في حين إن دخل 5.6٪ من العوائل في المحافظات العراقية الأخرى تحصل على هذا الدخل. هذه البيانات أنما تدل على درجة التوسع في فرص الحصول على واردات مختلفة، وبمقادير عالية في إقليم كوردستان، بالمقارنة مع عموم العراق.كما هي مؤشر لمستوى القدرة الشرائية للعائلة في الإقليم والتي توفر فرصاً أكبر للطلب الكلي على البضائع والخدمات والتعليم. كل ذلك دليل على الحراك العمودي المتصاعد النشط في الإقليم الذي يحصل في بيئة إجتماعية وإقتصادية، وأمنية تساعد على كثرة الطلب على العمل وتحريك المجالات المختلفة للأنشطة الإقتصادية التي توفر الفرص والإمكانيات للأفراد والجماعات على حد سواء.

ثانياً: مؤشرات سلبية:

إن هذه الحركة التنموية النشطة التي خلقت حراكاً إجتماعياً ملحوظاً على مستوى الإقليم، لا تخلو من الشوائب والسلبيات، وتترتب على ذلك نتائج قد تفيد فئة إجتماعية معينة بدرجة كبيرة، ولكنها تفيد فئة أخرى بدرجة أقل وقد تضرها في بعض الفترات. بمعنى آخر انها لم تستطع لحد الساعة ان توفر أرضية إقتصادية وإجتماعية لعدالة إجتماعية بالدرجة التي توفر فرص التطور والنمو والحراك العمودي الصاعد للجميع، افرداً وجماعات، بنفس المستوى والسرعة. وهذا سوف يؤدي على مدار سنوات آتية إلى خلق فجوة إجتماعية من حيث حراك الأفراد والجماعات، على مستوى المحافظات وبين المدينة والقرية، بين الطبقات والفئات الإجتماعية، بين الأنشطة الإقتصادية...إلخ

ويلاحظ اول مؤشر على وجود هذه الفجوة الإجتماعية في التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي، الحكومي والخاص والمختلط وأخرى. الجدول التالي يبين هذا التوزيع:

الجدول رقم (18)

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الإقتصادي

نسبة التشغيل%				
القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	أخرى	المجموع
38	52.3	0.5	9.2	100

المصدر: تم إعداد الجدول في ضوء البيانات الموجودة في الجدول رقم (10) من نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008

وعلى الرغم من إن نسبة التشغيل في القطاع الخاص عالية نسبياً فإن هذه النسبة غير متدنية في القطاع الحكومي. وتأتي هذه النسبة العالية من خلال الموجات الكبيرة والمتكررة لتعين الأفراد في مؤسسات الحكومة ودوائرها المختلفة. (إن عدد ملاكات الحكومة "الموظفين والعاملين" بحسب كشوفات وزارة المالية في حكومة إقليم كوردستان في الميزانية التشغيلية لعام2010، هو (625.849) الف موظف ويعادل (12.71٪) من مجموع سكان الإقليم)[1]. وهذا العدد الضخم خلال سنة واحدة يضاف إلى ذلك الجيش من الموظفين المتواجدين فعلاً في الدوائر الحكومية ليأخذوا الرواتب من ميزانية الحكومة. والرواتب هي بحد ذاتها حالة تراكمية وتصاعدية في آن واحد. أي أنها تبقى وتتراكم عليها بزيادة المعينون الجدد، كما أنها تزداد سنوياً من خلال زيادات تدفقية وعلاوات وترفيعات فعلية. الجدول التالي يبين لنا نسبة تصاعد رواتب الموظفين في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008:

(1) رضا، مظفر حمزة، المصدر السابق، ص13

الجدول رقم (19):

المقدار الفعلي لرواتب الموظفين ونسبة التصاعد في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008

الفقرة	2008	2009		2010	
مقدار رواتب موظفي الإقليم	المقدار الفعلي	المقدار الفعلي	نسبة التصاعد	المقدار الفعلي	نسبة التصاعد
	3.400.184	3.803.176	+%11.85	4.999.300	+%31.45

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث إعتماداً على بيانات مصدرها:

1. مكشوفات وزارة المالية 2010
2. رضاء مظفر حمزة (بودجەي ملشتي حكومەتي هەرێم) الميزانية العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل إقتصادي لمكوناتها، ص11

لا تكمن المشكلة في صرف مبالغ طائلة من ميزانية حكومة إقليم كوردستان على الرواتب فحسب، وإنما يكمن جوهر المشكلة في خلق جيش من البطالة المقنعة. من العمال والموظفين (يفيض عن الحاجة الحقيقية وكان بالإمكان الإستغناء عن جزء منهم دون أن يطرأ خلل ونقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج)[1] هذه المشكلة التي تصعب دراستها من حيث القياس. إضافة إلى المشاكل التي ترافق محاولة جمع المعلومات عنها [*] لأسباب مختلفة، كما إن زيادة الرواتب بشكل تصاعدي مقترنة بتعيينات مستمرة، وبأعداد هائلة تؤدي حتماً إلى التضخم في الميزانية التشغيلية، ونقص في الميزانية الإستثمارية التي كان ولايزال الإقليم بحاجة ماسة إليها لتنشيط عملية التنمية والعصرنة، بغية إرساء أسس كيان مستقر برؤية إقتصادية واضحة، تعمل على خلق الفرص الحقيقية لحراك الأفراد عمودياً والإرتقاء على سلم التراتبية الإجتماعية.

---

(1) البدوي، محمد علي، دراسات سوسيولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص354

(*) الباحث حاول أكثر من مرة الحصول على معلومات معينة من وزارة المالية ولكن دون جدوى.

يعد رفع متوسط دخل الفرد من أهم العوامل المؤثرة في إرتفاع مستويات المعيشة (ينظر إلى الجداول14، 15، 16، 17)، ولكن (في ظل إستمرار معدلات التضخم في الإرتفاع يصبح إرتفاع الدخل الحقيقي للفرد لا الدخل النقدي، هو معيار تحسن مستويات المعيشة.. إذ إن ما ينفقه الفرد، لا ما يكسبه من دخل، هو المؤشر الحقيقي لمستوى معيشته)[1].

ويظهر مؤشر سلبي آخر في حركة التغيير التنموي في إقليم كوردستان من خلال التوزيع النسبي بين الجنسين، في القوى العاملة المشاركة في النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعاته. إذا دققنا في الجدول التالي، الذي يبين توزيع السكان النشطين إقتصادياً حسب الجنس، فسنجد أن معدل العام للذكور 69.7٪ والإناث 12.9٪ في عام 2007، مما يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان، يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر وعلى مستوى المحافظات وعموم إقليم كوردستان (ينظر الجدول رقم 5). وإن دل ذلك على شيء إنما يدل على تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة والتي تؤدي بالنتيجة إلى تناقص في مستوى ودرجة الحراك الإجتماعي الصاعد للمجتمع ككل. يوضح الجدول التالي مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الإقتصادي، حسب المحافظات لبيان نسبة الذين يعملون من إجمالي القوى العاملة في الإقليم:

(1) الإدريسي، أمين محمد سعيد، التنمية المستقبلية لإقليم كوردستان ـ العراق، مجلة (ئابووري سياسي- الإقتصاد السياسي)، العدد 29، السنة الثامنة 2010، اربيل، ص148-149

الجدول رقم (20):

مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الإقتصادي حسب المحافظات للفترة 2006 – 2007:

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الإقتصادي%		
	ذكور	إناث	الإجمالي
أربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
المعدل العام	69.7	12.9	40.3

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة 2006 – 2007

إضافة إلى هذا المؤشر السلبي، فإنه لحد الساعة لم تتم السيطرة على ظاهرة تشغيل الأطفال في سوق العمل في إقليم كوردستان. يشير آخر تقرير إحصائي صدر عن وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في إقليم كوردستان، إلى أن (12478) طفل دون (15) سنة يعملون في مختلف القطاعات. وهذا يعني انخفاضاً في حراك عمودي صاعد للمجتمع الذي يعتمد بشكل رئيسي على التعليم والمهارات الفنية المدعومة بالعلم والمعرفة. فعدد كبير من أطفال كوردستان موجودون خارج المدارس، يعملون في سوق العمل، اي لا يحصلون على العلم والمعرفة، وهم خارج تلك الرافعة الإجتماعية التي تتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه.

إن التوزيع القطاعي للمشاريع المبينة في الجدولين (10و12) حسب بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان مثال واضح عن الفجوة الإجتماعية الحاصلة في الإقليم. حيث يشير الجدولان إلى حالة من اللاتوازن التوزيعي للمشاريع. على مستوى المحافظات وعلى مستوى القطاعات الإقتصادية. فاللاتوازن بين المحافظات يظهر من خلال حصة كل محافظة من المشاريع المجازة. فحصة

أربيل من المشاريع كافة تعادل (56.7٪) اي اكثر من النصف. في الوقت الذي لاتتجاوز حصة السليمانية (28.3٪) وحصة دهوك (14.7٪) والمشاريع المشتركة بين المحافظات هي واحدة فقط وتعادل (0.3٪). هذا الأختلال في التوازن، يؤدي بالنتيجة إلى إختلال في توازن الحراك الإجتماعي. حيث الحراك يكون انشط في محافظة وبطيئة في محافظة اخرى. مما يتحول إلى لاتوازن إجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية. وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات. اي إلى هجرة من المحافظات إلى أربيل، بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحصول على الدخل والخدمات. وتترتب على كل ذلك نتائج سكانية وبيئة سلبية اخرى كثيرة.

كما إن الجدول يبين حالة اللاتوازن في توزيع المشاريع حسب القطاعات. فالقطاع المشار اليه في الجدول رقم (12) بتسمية (اخرى) يشمل القطاعات الخدمية، والصحية، والفنية، والرياضية، والإتصالات والبنوك والمصارف، حصتها من مجمل المشاريع لا تتجاوز (36) مشروعاً، وهي قطاعات حيوية وجالبة للقوى العاملة في الإقليم. بالمقابل هناك قطاع الإسكان الذي له الحصة الأكبر، ضمن المشاريع وهي تعادل (30٪). وهذا يرتبط باستراتيجية حكومة إقليم كوردستان لمعالجة أزمة السكن. كما أنه ساعد على إيجاد فرص عمل كثيرة لقطاع كبير من القوى العاملة في الإقليم، متشطاً الحراك الإجتماعي العمودي التصاعدي في هذا المجال دون مجالات اخرى، مما يخلق فجوة بينه وبين غيره من قطاعات النشاط الإقتصادي من حيث جذب العدد الأكبر من الأيدي العاملة، والرأسمال المتحرك في سوق العمل. القطاع الزراعي له (17) مشروع من مجموع المشاريع قيد التنفيذ. اي ما يعادل (5.5٪) وهذا نسبة ضئيلة جداً لإقليم يفترض فيه أن يكون بلداً زراعياً، لما يتمتع به من قوى عاملة لايستهان بها، إضافة إلى موارد مائية، وأراضي غنية بمختلف أنواعها الديمية والأروائية. هذه النسبة لن تتحول إلى دافع نشط لإحياء هذا القطاع الحيوي في إقتصاد الإقليم، ولن تكون مصعداً للأفراد ليرتفعوا ضمن حراك عمودي صاعد، ودافعاً لحراك أفقي عكسي يشجع الفلاحين على العودة إلى

القرى وتنشيط الدورة الإقتصادية الزراعية. أما السياحة لها (45) مشروعاً ويعادل (14.65٪) من مجموع المشاريع. هذه النسبة قليلة أيضاً لبلد يتمتع بالطبيعة الخلابة، والبيئة النظيفة، والهواء المعتدل، ومناطق متنوعة سياحية طبيعية وأثرية. ثم يأتي القطاع التعليمي، الذي له (6) مشاريع فقط من مجموع المشاريع وهي تعادل (1.9٪). هذه الحصة قليلة جداً لمجتمع يمر بالمرحلة الإنتقالية، ويريد الدخول إلى العصرنة. والعصرنة والتنمية بشكل عام في حاجة إلى كفاءات علمية وتكنلوجية قادرة على التعامل مع المعطيات، والتطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنلوجيا، ولايتم هذا إلا من خلال التعليم، والتدريب المهني، والتحصيل العلمي. كما إن هذه الحصة القليلة إعطيت إلى قطاع يضعه عالم الإجتماع (بتروم سوروكين) في مقام (رافعة او مصعد إجتماعي Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه). أي التعليم هو محرك عملية الحراك الإجتماعي، الذي بدونه قد تتعرقل مجمل عملية الحراك الإجتماعي، وتجلياتها السياسية، والإقتصادية، والثقافية بشكل عسير، ويؤدي إلى نتائج سلبية في مجمل حياة المجتمع، وحركة تطوره، ونموه. أما التجارة فلها حصة غير صغيرة من المشاريع، وهي تعادل (16.3٪) مما يدل على ان جزء غير صغير من الرأسمال الوطني لاتزال يتجه إلى القطاع الأكثر ضماناً، لإسترجاع نفسه حاملاً فوائض، وارباح مضمونة، وسريعة.

تشير بيانات هيئة الإستثمار إلى حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات المختلفة. مما يعني أن الحراك الإجتماعي، سوف يتحول إلى عملية غير متوازنة إجتماعياً، حيث تتحرك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر، من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الفجوة الإجتماعية بين مختلف طبقات، وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لاتوازن وعدم إستقرار الإجتماعي. فطبقات وفئات معينة ترتقي على سلم المهنة والغنى والحصول على ما يوفر لهم أسلوب جديد، ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليهم في نوع المهنة، ومقدار الدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والرفاهية. لذا يجب إعادة النظر في هذا التوزيع القطاعي للأنشطة الإقتصادية. وأنه بادرة جيدة عندما نسمع

بتغيرات مقبلة في إستراتيجية حكومة الإقليم في هذه الناحية فـ(بعد أن كانت ستراتيجية هيئة استثمار إقليم كوردستان متجهة خلال المرحلة السابقة على الأسكان بالدرجة الأولى، ستتجه في المرحلة المقبلة نحو دعم أكبر للمشاريع الصناعية، والزراعية بالدرجة الأولى تليها المشاريع السياحية، والتعليمية، والصحية بالدرجة الثانية)[1]. علماً إن إقليم كوردستان أختير من ضمن أفضل المناطق السياحية في العالم، ضمن تلك القائمة التي أصدرتها مجلة (ناشيونال جيوكرافيك) الشهيرة بشأن أفضل 20 منطقة سياحية في العالم. أشار المجلة إلى توسيع المطار أربيل الدولي وتوسيع البنية التحتية السياحية، إضافة إلى بناء فنادق فاخرة[2]. حيث كانت لكل ذلك نتائج تذكر من حيث زيادة السواح والمسافرين من مختلف دول العالم إلى الإقليم والتي وصلت عددها في عام 2010 إلى (نصف مليون سائح)[3]. وتساعد هذه الستراتيجية على حراك عمودي تصاعدي في المجتمع الكوردستاني في قطاع مهم وهو السياحة بالدرجة الأولى، وتساهم ايضاًعلى حراك تصاعدي في قطاعات مرتبطة مثل التجارة والخدمات والفنون والبنوك وغيرها. لأنها تتحول إلى إستراتيجية تشغيل عدد أكبر من القوى العاملة في الإقليم، ومن مختلف المهن، والمهارات.

---

(1) عن حديث للسيدة (نوروز مولود محمد أمين) مدير عام الشؤون القانونية والإدارية والمالية في هيئة إستثمار إقليم كوردستان لجريدة التجارة المعاصرة (بازركاني سه رده م) العدد 86 كانون الثاني 2011، ص6

(2) جريدة التجارة المعاصرة (بازركاني سه رده م) العدد 86 كانون الثاني 2011، ص6

(3) عن حديث للسيدة (ته لار فائق) مديرمطار أربيل الدولي لجريدة (بازار – السوق)، العدد (6)، السنة الأولى، الأحد 5 من حزيران 2011، ص12

الباب الثاني

الإطار الميداني للدراسة

- الفصل الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة
  - المبحث الأول: فرضيات الدراسة
  - المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

- الفصل الثاني: تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات
  - المبحث الاول: عرض البيانات وتحليل نتائجها
  - المبحث الثاني: إختبار فرضيات الدراسة
  - المبحث الثالث: الإستنتاجات النظرية والميدانية
  - المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات

الفصل الأول
الإجراءات الميدانية للدراسة

من أجل الوصول إلى إثباتات واقعية للطروحات النظرية التي تم مناقشتها في الفصول السابقة لزم على الباحث أن يجري بحثاً ميدانياً في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان — العراق. عليه وضع الباحث صوب عينه مجموعة فرضيات. وعلى أساسها وضع استمارة إستبيان تتضمن أسئلة متنوعة توزعت على أربعة محاور ثلاثة منها تم صياغتها حسب المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة)، والمحور الرابع تم صياغته لعقد مقارنة بين تلك المؤشرات بين جيلين، جيل الآباء وجيل الأبناء. ثم اختار عينة في مجتمع البحث محدداً بزمن معين وضمن إطار مكاني معين. ومن أجل سلامة العمل الميداني وسهولة الوصول الى ما يبتغيه، إستخدم الباحث أدوات عدة ووسائل احصائية للوصول إلى نتائج تثبت صحة فرضيات الدراسة أو عدمها، وصولاً إلى نتائج وإستنتاجات تمهد الطريق لصياغة جملة من الإقتراحات والتوصيات.

إن هذا الفصل يتضمن تلك الإجراءات الميدانية على النحو الآتي:-

المبحث الأول: فرضيات الدراسة

بني النموذج النظري لفرضية الدراسة، لمعرفة حقيقة وجود حراك إجتماعي في المجتمع الكوردي، وطبيعته، وإتجاهاته، إشكالياته ومؤشراته في ضوء منظور سائد في علم الإجتماع الذي مفاده: أنه لا يوجد مجتمع يخلو من حراك إجتماعي. كما انه وإنطلاقاً من المنظور الطبقي، فالحراك لا يتحقق في مجتمع مغلق يسوده النظام الطائفي والأستبداد الإجتماعي والسياسي، لكون فيه كل الحقوق والأمتيازات والفرص محتكراً على طبقة معينة، دون الأخريات ولا يسمح لأفرادها او جماعاتها الأرتقاء على السلم الإجتماعي. فهذا الحراك يتحقق فقط في مجتمع يسمح لأفراده وجماعاته بالإنتقال السلمي، والتدريجي من طبقة إلى

أخرى، ويجعل من فرص الحراك الإجتماعي ممهدة نظرياً، ومكفولة عملياً وقانونياً في إطار مجتمع مفتوح.

وجرياً على هذا النمط من التفكير وفي ضوء متغيرات المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة، وإرتباطاً بما للتطور والتقدم في مجالات السياسية والإقتصاد، الذي يشهده إقليم كوردستان – العراق، من دور فاصل ومهم لخلق أرضية مناسبة، ومشجعة للحراك الإجتماعي، يفترض الباحث ميدانياً أن المجتمع الكوردي على الرغم من مروره بمرحلة إنتقالية حساسة جداً تعيق فيها عوامل إجتماعية كثيرة حركة التغير الإجتماعي، إضافة إلى ما يتسم به المجتمع الكوردي من خاصية المجتمع المفتوح – المغلق ودمج وتزامن زمني وإجتماعي بين النظامين الطبقي والطائفي، نقول وعلى الرغم من ذلك فأنه شأنه شأن المجتمعات المفتوحة، يتسم بحراك إجتماعي عمودي. تظهر مؤشرات هذا الحراك في الفرضيات الأساسية التالية:

1. إن المهنة مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي. وإن الحصول على شهادات علمية يسرع من هذا الحراك الصاعد.
2. مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي.
3. المهن تحدد الرتب الإجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع.
4. هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الإنحدار الإجتماعي– العائلة، الأسرة، العشيرة...) يعتمدها المجتمع في تحديد المراتب الإجتماعية في المجتمع الكوردي.
5. هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والطموح، الإنحدار الإجتماعي– العائلة، الأسرة، العشيرة – المحسوبية والمنسوبية – ، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إنتهاز الفرص) تترتب في درجات، من حيث تأثيرها على الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.

6. إن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010، ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث الإنفاق، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الإجتماعي العمودي في المجتمع الكوردي.
7. إن أسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن، وفتح دفاتر توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإمتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام باقتناء التحفيات والإشتراك في النوادي والجمعيات ورابطة الأنشطة الإجتماعية والهوايات. والإنتماء إلى عشيرة او قبيلة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

أولاً: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني: ويقصد به المكان الذي أجريت فيه الدراسة، وهو في هذه الدراسة تشمل إقليم كوردستان – العراق المتكون من ثلاث محافظات هي: (أربيل، السليمانية ودهوك)
2. المجال الزماني: وهو الفترة التي إستغرقتها عملية وضع الأسئلة وإثبات صدقها وتوزيعها والتي امتدت بين الشهر الرابع إلى الشهر السابع من سنة 2011.
3. المجال البشري: يراد به المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق، حيث ان المبحوثين هم من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وهو مجتمع كبير، ومتنوع، وغير متناسق في جوانب متعددة، لذا تم تحديد المجال البشري (ذكوراً وإناثاً) للدراسة بـ(الأطباء، تجار الجملة، أصحاب المحلات/السوبر ماركيت، أساتذة الجامعة، وموظفون في دوائر ومؤسسات حكومة إقليم كوردستان). هؤلاء عن أنفسهم ومن الأنماط القريبة منهم في التشكيلة الإجتماعية من الطبقات والفئات المختلفة، بحسب المهن والتدرج الطبقي، وأساليب حياة متعددة. كما أن هذا المجال البشري يعبر عن التكوين المتنوع للقوى العاملة في

الإقليم وما آل اليه تطور التكون الطبقي في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق، والذي هو عماد هذه الدراسة لأن الحراك الإجتماعي انما يحصل داخل النظام الطبقي للمجتمع خلال تغييرات في المهنة والدخل وأسلوب الحياة، إلى جانب التغييرات في الأجيال، التي تحصل في مؤشرات حياة الأبناء وحياة الآباء.

ثانياً: إختيارعينة الدراسة

العينة هي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسته عليه على وفق قواعد خاصة، لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، ويتم اختيار العينة بسبب صعوبة إجراء الدراسة على جميع افراد المجتمع عندما تكون العينة كبيرة وذلك بسبب صعوبات عملية وإقتصادية...الخ[1].

ويرى ايبل (Ebel) أن كبر العينة هو الاطار المفضل في عملية الاختيار إلا كلما زاد حجمها قل إحتمال الخطأ المعياري[2]. ويوصي الزوبعي بأن العينة المناسبة في بناء الاختبارات والمقاييس النفسية هي العينة التي تتالف من(400) مفحوصاً فأكثر[3].

ولإختيار عينة مناسبة من المجتمع، ولعدم وضوح عدد أفراد المجتمع بصورة دقيقة، أعتمد الباحث ما ذهب اليه (الزوبعي وآخرون) بأن اختيار (400) فرد من المجتمع يعد مناسبا لأي مجتمع. لذلك اعتمد الباحث على التوزيع الجغرافي

---

(1) ينظر: الشمري، أحلام جبار عبدالله،السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص37. والجادري، عدنان حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص20.

(2) Eble , R.L "Essenyial Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prentice-hall.1972, p.p 289-290

(3) الزوبعي، ابراهيم خليل وآخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية،دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل 1980، ص 64.

لأفراد المجتمع حيث قام بإختيار عينة البحث على ضوء نسب كل محافظة فبلغت افراد العينة في اربيل (146) شخصاً بواقع (36.5٪) من مجموع العينة. أما في السليمانية فقد بلغ عددهم (153) بواقع (38.38٪). وفي دهوك فقد بلغ عددهم (101) وبلغ وبلغت نسبتهم (25.09٪).

ونظراً لكون المجال البشري، او مجتمع البحث غير متجانس من حيث الوحدات الإجتماعية، ويتكون من طبقات متباينة من حيث المؤشرات، التي اتخذت مقاييس لأثبات وجود الحراك الإجتماعي، وقياس سرعته ومعرفة إتجاهاته وهي (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة). لذا كانت الطريقة المعتمدة في اختيار العينة التي تنسجم مع موضوع الدراسة، هي العينة العشوائية الطبقية. اما الأسلوب المستخدم في اختيار العينة، فهو أسلوب التساوي بحسب مهنة المبحوث. حيث تم تحديد خمسة مهن (موظف، تاجر، طبيب، صاحب محل، استاذ جامعي) ووزعت عليها الإستمارات بشكل متساوي.

ثالثاً: أدوات الدراسة

1. إستمارة الإستبيان:

تم تصميم الإستمارة على اساس حاجة البحث والمؤشرات التي يعمل الباحث من خلالها على إيجاد درجة الحراك الإجتماعي وإتجاهاته في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان – العراق. لذا فقد وضع الباحث الأسئلة في خمسة محاور. الاول: أسئلة عن بيانات عامة للمبحوثين. والثاني: أسئلة تخص المهنة. الثالث: أسئلة تخص الدخل، الرابع: أسئلة تخص أسلوب الحياة. وخامساً: أسئلة تخص والد المبحوث.

أراد البحث من خلال هذه المحاور الوقوف عند حقيقة التغيرات الحاصلة (إيجاباً او سلباً) خلال الفترة من 2003 إلى 2010 في حياة المبحوثين من خلال عملية إستبيان التغيرات من حيث حركة الأجزاء في كل محور على حدة، علماً أن

كل محور يعبر عن احدى مؤشرات الحراك الإجتماعي. ومن ثم مقارنة النتائج المستخلصة من تلك المؤشرات بمثيلاتها في حياة آباء المبحوثين، للوقوف عند وجود حراك بين الأجيال من عدمه في المجتمع الكوردي.

بعد تصميم الإستمارة ولأجل التحقق من سلامة الإستبيان وصحة الأسئلة المتضمنة فيها ومدى ملاءمتها مع الموضوع المبحوث، اعتمد الصدق الظاهري عن طريق عرض الأداة على مجموعة من ذوي الخبرة، لمعرفة رأيهم في المحاور والأسئلة التي يتضمنه كل محور، ومدى ملاءمتها، للوصول إلى النتائج التي يكشف عن اشكاليات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.. وعليه تم عرض الإستمارة بصيغتها الاولية على ستة أساتذة من الخبراء في اختصاصات علم الإجتماع وأستاذ خبير في التأريخ(*). لم لم يطلب السادة الخبراء حذف أية فقرة محددة بعينها، ولكن كان المطلب الرئيسي هو التقليل من الأسئلة وترشيق الإستمارة ليتلائم مع عينة الدراسة، وأهدافها. فإخذ بوجهة نظرهم وتم حذف السؤال رقم (2) والسؤال رقم (3) من الأسئلة الخاصة بالمهنة. إضافة إلى حذف أسئلة المحورين الخامس والسادس بالكامل. كما تم بعض التعديلات في صياغة بعض الأسئلة في المحاور الأخرى. وبذلك أصبح الإستبيان صالحاً لتوزيعه على العينة.

(*) الخبراء الذين عُرض عليهم الاستبيان هم الأساتذة الأفاضل:

1. الأستاذ الدكتور طاهر حسو الزيباري، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
2. الأستاذ الدكتور صباح احمد النجار، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
3. الأستاذ المساعد الدكتور رشاد موران، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
4. الأستاذ المساعد الدكتور دلير إسماعيل حقي شاويس، قسم التأريخ، كلية التربية، جامعة صلاح الدين
5. الأستاذ المساعد الدكتور عبدالحميد علي سعيد البرزنجي، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
6. الدكتور داود يوحنا، قسم الإجتماع، كلية الآداب جامعة صلاح الدين.
7. الدكتور عبدالله خورشيد عبدالله قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.

2. المقابلة:

من أجل الحصول على بيانات تفيد الدراسة، اعتمد الباحث وسيلة المقابلة مع أفراد، وجهاته ومؤسسات ترتبط بروابط معينة بالدراسة. وكان لتلك المقابلات دور مهم في معرفة بعض المعطيات والحقائق والحصول على بيانات جاهزة عدة في مجالات تم توظيفها في الدراسة دعماً كمياً للطروحات النوعية، لإعطاء بعد رقمي للتحليلات النظرية. إضافة إلى دورها في صياغة الأسئلة التي تضمنتها الإستمارة.

3. البيانات الجاهزة:

استعان الباحث بعدد من البيانات الجاهزة كونها أداة في دراسته لتعزيز الطروحات النظرية. وهي عبارة عن بيانات إحصائية صادرة عن وزارات وهيئات حكومية ومنظمات مهنية ونقابات واتحادات. إلى جانب جداول إحصائية في دراسات اكاديمية (اطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير) غير منشورة. كما استعان بجداول وأرقام منشورة في دوريات ومجلات إختصاصية وجرائد محلية. ومقابلات وأحاديث وتصريحات منشورة في المجلات والصحف الكوردستانية للمسؤولين وذوي العلاقة بالموضوعات المتصلة بالظاهرة المبحوثة.

رابعاً: الوسائل الأحصائية

اما فيما يخص الوسائل الأحصائية فإنه لأجل تحليل البيانات الواردة في البحث، إستعان الباحث ببرنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، الذي يرمز له بإختصار (SPSS)، حيث تم تحويل المعلومات التي حصل عليها من تطبيق الإستبيان على أفراد العينة إلى رموز أي أرقام، وتم تحليلها باستخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

1) النسبة المئوية ومعادلتها: $= \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$

2) التكرارات.

3) الوسط الحسابي، ومعادلته هي: $سَ = \frac{مج\ س \times ك}{مج\ ك}$

علماً بأن:

سَ= الوسط الحسابي

س= مركز الفئة = (الحد الأدنى للفئة + الحد الأعلى) ÷ 2

ك= تكرار الفئات

الفصل الثاني
تحليل بيانات الدراسة وإختبار الفرضيات
والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات

المبحث الاول: عرض البيانات وتحليل نتائجها

أولاً: البيانات العامة عن المبحوثين

1) مكان الإقامة:

الجدول رقم (21): يوضح التوزيع المكاني للمبحوثين

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
اربيل	146	٪36.53
السليمانية	153	٪38.38
دهوك	101	٪25.09
المجموع	400	٪100

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (21) التوزيع المكاني للمبحوثين حيث تبين ان 36.53٪ منهم من اربيل، و38.38٪ منهم من السليمانية و25.09٪ منهم من دهوك. وأن الفروقات النسبية بين عدد المبحوثين بحسب المحافظات لها علاقة بعدد السكان في كل محافظة، والتي تم الإشارة إليها سابقاً في الجدول رقم(3).

2) الجنس:

الجدول رقم (22): يوضح التوزيع الجنسي للمبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	350	87٪
اناث	50	13٪
المجموع	400	100٪

توضح البيانات في الجدول رقم (22) التوزيع الجنسي للمبحوثين، حيث إن نسبة الذكور بلغت 87٪ في حين وصلت نسبة الإناث 13٪. ويمكن تعليل هذا الفرق النسبي بين الذكور والإناث إلى إن اثنين من المهن المختارة ضمن عينة البحث كانت ميادين عمل رجالي أكثر منها نسائي، حيث إن النساء لا يعملن في مجال التجارة ولا يملكن محلات سوبر ماركيت. كما إن الذكور كانوا أكثر إستعداداً للإجابة على أسئلة الإستبيان في الميادين الثلاث الأخرى (الموظفين، الأطباء، اساتذة الجامعة)، يضاف إلى السببين السابقين عشوائية العينة حيث لعبت دوراً في تحديد جنس العينة على خلاف العينة القصدية التي يكون للباحث دور في تحديد الجنس او العمر او التحصيل الدراسي او أي متغير آخر على وفق ما تفترضه طبيعة الدراسة.

3) العمر:

الجدول رقم (23): يوضح التوزيع العمري للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
24- 28 سنة	82	20٪
29- 33 سنة	54	14٪
34-38 سنة	109	27٪
39-43 سنة	31	8٪
44- 48 سنة	35	9٪
49- 53 سنة	45	11٪
54 سنة - فاكثر	44	11٪
المجموع	400	100٪

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (23) ان أعمار المبحوثين وقد انحصرت بين 25 و54 سنة فأكثر. والفئة العمرية بين 34- 38 سنة هي الفئة الأكثر تكراراً وبنسبة 27٪ من العينة. في حين ان الفئة 39- 43 هي الأقل تكراراً وبنسبة 8٪ من العينة. أما الفئات العمرية (24- 28) و(29- 33) و(44- 48) و(49- 53) و(54- فاكثر) شكلت نسبة (20٪) و(14٪) و(9٪) و(11٪) و(11٪) من العينة.

4) المستوى التعليمي:

الجدول رقم (24): يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
يقرا ويكتب	12	3٪
ابتدائي	54	13٪
متوسط	17	4٪
إعدادي	10	2٪
دبلوم	56	14٪
بكالوريوس	168	42٪
ماجستير	56	14٪
دكتوراه	27	7٪
المجموع	400	100٪

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى مستوى تعليم أفراد العينة. الحاصلين على شهادة البكالوريوس يشكلون أعلى نسبة بين المبحوثين، وقد وصلت إلى 42٪ من العينة، ويليهم الحاصلون على الماجستير والدبلوم بنسبة 14٪ لكل منهما. ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه هي 7٪. بمعنى آخر إن نسبة 77٪ من أفراد العينة من حاملي الشهادات الأكاديمية وهي نسبة عالية وتدل على أهمية التحصيل الأكاديمي والعلمي في المجتمع المبحوث. كما انها ستكون دليلاً على مدى أهمية التعليم في عملية الحراك الإجتماعي الصاعد، وتحقيق الطموحات الإجتماعية والإقتصادية، والمهنية، والسياسية، والثقافية، والتي يدركها افراد المجتمع المبحوث، وهذه المناحي تدفعهم إلى الحصول على أعلى مراتب في السلم التعليمي. هذا ما نستنتجه لاحقاً من خلال إجابات المبحوثين حول تأثير حصولهم على الشهادات العلمية في حراكهم الصاعد ضمن هذا الإستبيان. كما ان الجدول يوضح ان أدنى

نسبة هي 10٪ وهي لخريجي الأعدادية. أما الذين يقراون ويكتبون فقط فنسبتهم 12٪. اما نسبة خريجي الأبتدائية هي 54٪ وهي عالية نسبياً.

ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة

يتم في هذه الفقرة عرض البيانات والنتائج التي توصل اليها الباحث ضمن المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، اسلوب الحياة)، إلى جانب مؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وأبائهم.

أ) البيانات الخاصة بمؤشر المهنة:

1. عدد سنوات ممارسة المهنة الحالية:

الجدول رقم (25): يستوضح عدد سنوات ممارسة المبحوث لمهنته الحالية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	129	٪32
من 6 لى 10 سنوات	109	٪27
من 11 إلى 15 سنة	51	٪13
من 16 إلى 20 سنة	22	٪6
من 21 إلى 25 سنة	65	٪16
من 26 سنة فاكثر	24	٪6
المجموع	400	٪100

يظهر من الجدول اعلاه إن نسبة 32٪ من العينة يمارسون مهنتهم الحالية للفترة من 1إلى 5 سنوات، وإن 27٪ منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات، ونسبة 16٪ يمارسون مهنتهم الحالية من 21إلى 25 سنة. ثم الذين يمارسون مهنتهم من 11إلى 15 سنة بنسبة 135 واقل منهم هم الذين يمارسون

مهنتهم الحالية من 16 إلى 20 سنة ومن 26 سنة فاكثر وذلك بنسبة 6٪. جدير بالقول ان نسبة 59٪ من العينة دخلت معتكر العمل منذ السنوات العشر الأخيرة، وهي الفترة التي في خلالها ندرس المجتمع الكوردي في هذه الدراسة.

2. تغير المهنة

الجدول رقم (26): يستفسر عن تغير المبحوثين لمهنهم

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	70	٪17
لا	330	٪83
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول أن نسبة 17٪ من العينة غيرت المهنة. وان 83٪ لم تغير المهنة. ففي الوقت الذي يعد تغير المهنة مؤشراً على الحراك الإجتماعي صعوداً ونزولاً، فإن نسبة 17٪ نسبة قليلة. ولكن قد يدل هذا على ان افراد العينة قد اوجدوا الحراك داخل مهنهم تصاعدياً في مراتبها، وحصولهم على مكافآت، وامتيازات إستغنتهم عن تغير مهنتهم. وهذا ما سوف نوضحه لاحقاً من خلال إجابات المبحوثين عن هذا الجانب في أسئلة أخرى ضمن الإستبيان.

3. عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته:

الجدول رقم (27): يستفسر عن عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	37	٪53
مرتان	23	٪33
ثلاث مرات	8	٪11
اكثر من ثلاث مرات	2	٪3
المجموع	70	٪100

استكمالاً للجدول السابق، تبين أن نسبة 53٪ من عدد الذين غيروا مهنهم، قد غيروها لمرة واحدة. وأن 33٪ غيروها مرتان. وأن نسبة 11٪ منهم غيروها ثلاث مرات. أما 3٪ منهم غيروها أكثر من ثلاث مرات. هذه النسب تأتي تأكيداً على الإجابات السابقة حول النسبة الضئيلة في تغير المهن، حيث أن التغير قد حصل لمرة واحدة ومرتين على الأكثر. كما أن نسبة 11٪ إذا أخذت بعين الإعتبار فانها غير قليلة نسبياً لتغير المهنة لثلاث مرات.

4. الحصول على شهادات علمية في في أثناء العمل

الجدول رقم (28): يستفسر عن حصول المبحوث على شهادات علمية في في أثناء ممارسته العمل في مهنته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	337	٪84
لا	63	٪16
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول أن نسبة 16٪ من أفراد العينة، لم تحصل على الشهادات العلمية في أثناء ممارسة العمل ولكن نسبة 84٪ قد حصلت على شهادات علمية في أثناء ممارسة العمل. وإن دل هذا على شيء فانما يدل على أهمية التحصيل العلمي ومدى الإهتمام الذي يحظى به في المجتمع الكوردي وكونه رافعة ترفع الفرد على سلم المراتب الإجتماعية. إن السعي إلى الحصول على شهادة علمية في أثناء ممارسة العمل في إحدى المهن بنسبة 84٪ انما هو تعبير عن الجهود المبذولة من قبل أفراد المجتمع الكوردي للإرتقاء مكانتهم العلمية والمهنية بغية حصولهم على فرص حراك صاعد. وهذا ما تبينه في إجابات المبحوثين على أسئلة أخرى في هذا الإستبيان.

5. تأثير هذه الشهادات العلمية في الوضع المهني للمبحوث

الجدول رقم (29): يستفسر عن تأثير تلك الشهادات العلمية في مجمل الوضع المهني للمبحوث

الاجوبة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
زادت من دخلك	201	%55
أدت إلى ترقيتك	94	%26
غيرت طبيعة عملك	22	%6
ادت إلى كل ما سبق	24	%7
لم تؤثر	23	%6

إستكمالاً للسؤال السابق، والنتائج المبينة في الجدول رقم (28) يوضح الجدول الحالي أن الحصول على الشهادات العلمية قد أدى إلى زيادة دخل الذين حصلوا عليها في اثناء ممارستهم العمل بعدد التكرارات وصلت إلى 201 وبنسبة %55. إضافة إلى الترقية في العمل بعدد التكرارات 94 ونسبة %26. كما أن الحصول على الشهادة العلمية أدى إلى تغير في طبيعة عمل المبحوثين بعدد تكرارات 22 وبنسبة %6. وآل إلى كل ماسبق إجماعاً بعدد تكرارات 24 ونسبة %7. وهناك عدد تكرارات 23 ونسبة %6 لم يؤدي حصوله على الشهادة العلمية إلى اي تغير من التغيرات السابقة في عمله.

وتدل هذه الأرقام والتكرارات والنسب على أهمية التعليم والحصول على الشهادات العلمية والأكاديمية وأثرها الكبير في عملية الحراك الإجتماعي الصاعد من خلال زيادة الدخل وتغير طبيعة العمل والإرتقاء في سلم المراتبية البيروقراطية في العمل. علماً ان نسبة %59 من العينة دخلت ميدان العمل في اثناء الفترة الزمنية التي تأخذها هذه الدراسة، مجالاً زمنياً للبحث عن ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي وهي (2003 – 2010) (ينظر الجدول رقم 25). كما ان نسبة

74٪ مـن العينـة تمثـل الشـريحة الـتي تمـارس مهنتهـا للمـرة الاولى. ممـا يعـني أن النسبة العالية من العينة هي التي كانت تعمل، وحصلت على الشهادات العلمية في الفترة من 2003 إلى 2010، وهذا دليل آخر على مدى سرعة الحراك الإجتماعي الحاصل في المجتمع الكوردي خلال تلك الفترة.

6. عن ممارسة المبحوث مهنة والده:

الجدول رقم (30): يستفسر عن ممارسة المبحوث مهنة والده او لا

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	38	٪9
لا	362	٪91
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول أعلاه الحراك الإجتماعي بين الأجيال، والذي يستدل عليه من خلال المقارنة بين المهن التي يمارسها المبحوثين، بالمهنة التي كان آباؤهم يمارسونها فظهر أن نسبة 9٪ من المبحوثين، مارسوا مهنة والدهم، وأن 91٪ منهم لم يمارس مهنة آبائهم. وهذه النتيجة تشير إلى إختلاف كبير بين الجيلين، ومن ثم إحتمال حدوث قدر من الحراك الإجتماعي العمودي.

7. ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الإجتماعية:

الجدول رقم (31): يبين ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الإجتماعية

الأجوبة	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
مهنة الطب	89	1	%22
المهن الهندسية	76	2	%19
التجارة او اية مهنة حرة	52	3	%13
مهنة التدريس	43	4	%11
المهن الألكترونية	36	5	%9
المحاماة	29	6	%7
مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام...)	21	7	%5
المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، أمن...)	16	8	%4
المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي..)	12	9	%3
المهن الزراعية(الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن...)	12	9	%3
المهن العسكرية	7	10	%2
المهن الإعلامية والصحفية	7	10	%2
المجموع	400		%100

تبين التكرارات في الجدول رقم (31) أن مهنة الطب تأتي في الدرجة الاولى في تصنيف المبحوثين لمجموعة من المهن المختلفة، من حيث أهميتها في التصنيف التراتبي للمكانة الإجتماعية، حيث كانت نسبة التكرارات في إختيارات المبحوثين لها 22٪. وتأتي مهنة الهندسة في المرتبة الثانية والتي كانت نسبة التكرارات في إختيارات المبحوثين تبلغ 19٪. ثم تأتي التجارة والمهن الحرة في المرتبة الثالثة ونسبة تكراراتها هي 13٪. أما في المرتبة الرابعة فجاءت مهنة التدريس، ونسبة التكرارات هي 11٪. في حين تأتي المهن في المجالات الألكترونية في المرتبة الخامسة ونسبتها 9٪. وبعدها تأتي مهنة المحاماة في المرتبة السادسة ونسبة تكراراتها هي 7٪. أما في المرتبة السابعة فتأتي مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام،...) ونسبة تكراراتها 5٪. ثم تأتي المهن الخاصة بالأمن (الشرطة، شرطة المرور، أمن...) في المرتبة الثامنة ونسبة تكراراتها 4٪. وبعدها تأتي كل من المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي، خباز...) والمهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن، صيد الأسماك..) في المرتبة التاسعة ونسبة كل منهما هي 3٪. وأخيراً تأتي كل من المهن العسكرية والمهن الإعلامية والصحفية في المرتبة العاشرة، ونسبة التكرارات في اختيارات المبحوثين هي 2٪. وتترتب على هذا الترتيب للمهن من حيث الأهمية المراتب الإجتماعية وما يترتب عليها من مكانات وأدوار إجتماعية، تعمل الأفراد جاهدة وبوسائل مختلفة الحصول على الأهم منها والإرتقاء على السلم الإجتماعي للوصول إلى أعلى المراتب من خلال حراك إجتماعي تصاعدي.

8. الأسس التي تعتمد في تحديد المراتب

الجدول رقم (32): يبين الأسس التي يعتمدها المبحوثين في تحديد المرتبة الإجتماعية

الأجوبة	العدد	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
المهنة	168	1	٪42
المستوى التعليمي	123	2	٪31
الإنحدار الإجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة..)	70	3	٪17
الدخل او الثروة	39	4	٪10
المجموع	400		٪100

استكمالاً للسؤال السابق، يبين الجدول رقم (33) إن المهنة هي التي تأخذ معياراً أساسياً لتحديد مرتبة الفرد الإجتماعي. فإجابات المبحوثين جاءت لتعطي المهنة معياراً لتحديد المرتبة الإجتماعية نسبة 42٪، وبعدها أعطت المستوى التعليمي لهذا المعيار في الدرجة الثانية بنسبة 31٪. أما الإنحدار الإجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) كانت في الدرجة الثالثة وبنسبة 17٪. وإخيراً تأتي الثروة والدخل في المرتبة الرابعة لتحديد المرتبة الإجتماعية وبنسبة 10٪. تدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي قد تحرك بإتجاه العصرنة، حيث ان موقع الفرد في المجتمع يتحدد على أساس موقعه المهني، ومستواه التعلمي. وإن هذين الإعتبارين هما من اهم ما يميز المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي.

9. أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة اعلى في المجتمع الكوردي

الجدول رقم (33): يظهر أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي

الأجوبة	العدد	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
الحصول على شهادات علمية عالية	205	1	%51
الجهد الشخصي والطموح	70	2	%18
الإنتماء إلى الأحزاب السياسية	50	3	%13
الخبرة المهنية	29	4	%7
الأنحدار الإجتماعي العائلة، القبيلة، العشيرة (المحسوبية والمنسوبية)	26	5	%6
الحظ	11	6	%3
إنتهاز الفرص	9	7	%2
المجموع	400		%100

يتضح من الجدول رقم (33) ان الحصول على شهادات علمية عالية، يأتي في المرتبة الاولى من حيث الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي، وذلك من خلال تلك النسبة التي حصلت عليها في اجوبة المبحوثين والتي وصلت إلى 51%. ثم يأتي الجهد الشخصي والطموح في المرتبة الثانية، وبفارق كبير مع سابقتها وذلك بنسبة 18%. في حين يأتي الإنتماء إلى الأحزاب السياسية في الدرجة الثالثة وبنسبة 13%. أما الخبرة المهنية فتأتي في الدرجة الرابعة وبنسبة 7%. والأصل الإجتماعي من حيث العائلة والأسرة والعشيرة (المحسوبية والمنسوبية) يأتي في الدرجة الخامسة وبنسبة 6%. وأخيراً وبنسب ضئيلة

ياتي الحظ 3% وإنتهاز الفرص 2%. وتدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي متجه نحو واقع جديد، لم يعد الأفراد يعتمدون فيه على المحسوبية والمنسوبية، او إنتهاز الفرص والحظ او حتى الإنتماء إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الإجتماعية. وإنما إعتمادهم يركز على المهن، والجهد الشخصي. وتتطلب المهنة الحصول على شهادات علمية بالدرجة الرئيسة.

ب) البيانات الخاصة بمؤشر الدخل:

1) الدخل الشهري للمبحوث بالدينار عراقي

الجدول رقم (34): يبين الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي –

الأجوبة	التكرارات/ ك	مركز الفئة/ س	س × ك	النسبة المئوية
100000 – 500000	67	300000	20100000	%17
500001 – 1000000	108	750000.5	81000054	%27
1000001 – 1500000	78	1250000.5	97500039	%20
1500001 – 2000000	37	1750000.5	64750019	%9
2000001 – 2500000	21	2250000.5	47250011	%5
2500001 – 3000000	53	2750000.5	145750027	%13
3000001 – 3500000	31	3250000.5	100750016	%8
3500001 – 4000000	5	3750000.5	18750003	%1
المجموع	400		575850169	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن الدخل الشهري لـ 27% من المبحوثين في الوقت الحالي ينحصر بين 500 الف دينار ومليون دينار عراقي وهم يشغلون اكبر نسبة من حيث الدخل الشهري، والذين يشغلون أقل نسبة، هم الذين ينحصر مقدار دخلهم الشهري بين 3 ملايين و500 الف دينار و4 ملايين دينار عراقي وهو اعلى دخل شهري في اللائحة ونسبتهم بين المبحوثين هي 1% فقط. في حين ياتي في

الدرجة الثانية الذين ينحصر دخلهم الشهري بين مليون ومليون و500 الف دينار وبنسبة 20٪. أما في الدرجة الثالثة فهم الذين ينحصر دخلهم الشهري بين 100 و500 الف دينار وهو اقل دخل ضمن اللائحة وبنسبة 17٪. أما الذين يتقاضون بين مليونين و500 الف دينار و3 ملايين دينار منهم في الدرجة الرابعة وبنسبة 13٪. ثم يأتي من يتقاضون مليون و500 الف دينار إلى مليونان دينار وبنسبة 9٪، وبعدهم الذين رواتبهم الشهرية بين 3ملايين و3ملايين و500 الف دينار عراقي وبنسبة 8٪، ومن هم دخلهم الشهري ينحصر بين مليونين ومليونين و500 الف دينار يأتون في المرتبة السابعة وبنسبة 5٪، وإن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين هو مليون و450الف دينار عراقي.

2) مقدار الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003

الجدول رقم (35): يظهر الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 بالدينار العراقي

الأجوبة	التكرارات/ك	مركز الفئة/ س	س* ك	النسبة المئوية
500000 – 100000	327	300000	98100000	٪82
1000000 – 500001	52	750000.5	39000026	٪13
1500000 – 1000001	21	1250000.5	26250010.5	٪5
2000000 – 1500001	0	1750000.5	0	٪0
2500000 – 2000001	0	2250000.5	0	٪0
3000000 – 2500001	0	2750000.5	0	٪0
3500000 – 3000001	0	3250000.5	0	٪0
4000000 – 3500001	0	3750000.5	0	٪0
المجموع	400		163350036.5	٪100

لإجراء مقارنة بين دخول المبحوثين بين ما يحصلون شهرياً عليه في الوقت الحاضر، مقارنة بما يحصلون عليه عام 2003، أضفنا سؤالاً إستكمالياً للسؤال السابق كي نتوصل إلى إستنتاج حول مدى الحراك الإجتماعي الحاصل من خلال مؤشر الدخل. فإتضح في الجدول رقم (36) إن الذين كانوا يحصلون على دخل شهري ينحصر مقداره بين 100الف دينار إلى 500 الف دينار، وهو أقل مقدار ضمن اللائحة ونسبتهم تبلغ 82٪، في حين كان الذين يحصلون على دخل شهري ينحصر بين 500 الف دينار ومليون دينار تبلغ نسبتهم 13٪. ثم يأتي بعدهم في المرتبة الثالثة الذين كان ينحصر مقدار دخولهم بين مليون ومليون و500 الف دينار. أما أكثر من مليون و500 الف دينار وصولاً إلى 4 ملايين دينار عراقي، كما جاء في لائحة ترتيب مقادير الدخل، فإن ذلك لم يحصل عليه أحد، فجاءت النسب سلبية بمقدار 0٪. الجدول أعلاه يبين لنا بأن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 كان 408.400 الف دينار.

3) مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الجدول رقم (36): يبين وجود مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	308	٪77
لا	92	٪23
المجموع	400	٪100

الجدول أعلاه يبين بأن 77٪ من المبحوثين لهم مصادر أخرى للدخل، إضافة إلى رواتبهم. في حين أن 23٪ منهم لا يملكون مصادر أخرى مكتفين بالراتب الذي يحصلون عليه شهرياً من وظائفهم، أو أعمالهم.

4) نوع المصادر الأخرى للدخل:

الجدول رقم (37): يشير إلى نوع تلك المصادر الأخرى للدخل

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
أعمال حرة إضافية	151	49٪
ثروة موروثة	28	9٪
عقارات	14	5٪
توفير في البنك	6	2٪
مصادر أخرى:(دخول افراد العائلة/الزوجة او الزوج، الأبناء الذين يعملون)	109	35٪
المجموع	308	100٪

إستكمالاً للسؤال السابق إستفسر من المبحوثين الذين اجابوا بـ(نعم) عن السؤال السابق، عن نوع تلك المصادر الأخرى، التي من خلالها يحصل على دخل شهري. فجاءت الأجوبة على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (37)، حيث ان 49٪ منهم يعملون في أعمال حرة إضافة إلى وظائفهم او أعمالهم الرئيسية. ثم تأتي مصادر أخرى في الدرجة الثانية وبنسبة 35٪. هذه المصادر هي دخل افراد العائلة (الزوجة او الزوج او ابناء يعملون) يضيفونه إلى الدخل الشهري للعائلة. في حين أن نسبة 9٪ منهم لديهم دخل شهري يحصلون عليه من خلال ثروة موروثة. اما 5٪ منهم فيحصلون على دخل شهري إضافي عن طريق العقارات. وأخيراً نسبة 2٪ منهم يحصلون على دخل إضافي من خلال توفير اموال لهم في البنوك.

5) صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر اخرى غير الراتب:

الجدول رقم (38): يظهر صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر اخرى غير الراتب

الأجوبة	التكرارات/ك	مركز الفئة/ س	س× ك	النسبة المئوية
100000 – 500000	66	300000	19800000	16٪
500001 – 1000000	58	750000.5	43500029	14٪
1000001 – 1500000	57	1250000.5	71250028.5	14٪
1500001 – 2000000	68	1750000.5	119000034	17٪
2000001 – 2500000	42	2250000.5	94500021	11٪
2500001 – 3000000	52	2750000.5	143000026	13٪
3000001 – 3500000	51	3250000.5	165750025.5	13٪
3500001 – 4000000	6	3750000.5	22500003	2٪
المجموع	400		679300167	100٪

من أجل الوصول إلى معطيات إحصائية اكثر دقة، وإستكمالاً للسؤالين السابقين، إستفسر المبحوث عن صافي الدخل، الذي يحصل عليه شهرياً من مصادره الأخرى عدا الراتب. فجاءت الأجوبة كما في الجدول اعلاه، حيث أن نسبة 17٪ منهم يحصلون على مقدار دخل ينحصر بين مليون و500 الف دينار إلى مليوني دينار. ونسبة 16٪ منهم يحصلون على دخل يتراوح بين 100 الف إلى 500 الف دينار عراقي. في حين يحصل نسبة 14٪ منهم على مقدارين ينحصر الاول بين 5001 الف دينار ومليون دينار. والثاني ينحصر بين مليون ومليون و500 الف دينار عراقي. كذلك هناك فئتان آخريان بنسبة 13٪ يحصل الاول منهما على دخل يتراوح بين مليونين و500 الف دينار إلى 3 ملايين. والثاني يحصل على دخل ينحصر بين 3ملايين و3ملايين و500 الف دينار. اما الفئة الأقل نسبة وهي 2٪ من

مجموع المبحوثين فإنهم يحصلون على أعلى دخل إضافي، والذي ينحصر بين 3ملايين و500 الف دينار و4ملايين دينار عراقي. الجدول المذكور يبين إن متوسط الدخل الإضافي الذي يحصل عليه المبحوثين من مصادر أخرى غير الراتب هو مليون و698 الف دينار.

ج) البيانات الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة:

1. السّكن:

الجدول رقم (39): يبين نوع السكن الذي يعيش فيه المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
منزل	347	87٪
شقة	53	13٪
المجموع	400	100٪

يظهر من الجدول أعلاه ان نسبة 87٪ من المبحوثين، يعيشون في منزل، في حين ان نسبة 13٪ منهم يعيشون في شقة.

2. ملكية المسكن:

الجدول رقم (40): يبين ملكية السكن

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
ملك	281	70٪
إيجار	55	14٪
ملك حكومي	64	16٪
المجموع	400	100٪

يتضح من الجدول ذي الرقم (40) ان نسبة 70٪ من المبحوثين، يقيمون في مساكن يمتلكونها، اما 14٪ منهم فإنهم يعيشون في مساكن مؤجرة. في حين ان نسبة 16٪ منهم يقيمون في مساكن تابعة لجهة العمل، وهي ملك حكومي.

3. كيفية حصول المبحوث على المسكن:

الجدول رقم (41): يستوضح كيفية حصول المبحوث على المسكن الذي يعيش فيه:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
شراء	268	٪67
إرث	64	٪16
من جهة العمل	68	٪17
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول ذي الرقم (41) ان نسبة 67٪ من المبحوثين، قاموا بشراء المنزل، الذي يعيشون فيه. وان نسبة 16٪ منهم حصلوا عليه عن طريق الأرث. في حين ان نسبة 17٪ منهم حصلوا عليه من قبل الجهة، التي يعملون لصالحها. وهذا يدل على أن حراكاً اصيب افراد العينة، حيث تمكن أكثريتهم من شراء منازل خاصة بهم. علماً أن أكثريتهم دخلوا معتكر العمل خلال العشر السنوات الماضية.

4. منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي:

الجدول رقم (42): يوضح منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي قبل او بعد 2003:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	169	٪42
بعد 2003	231	٪58
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول رقم (42) ان نسبة 42% من المبحوثين، كانوا يقيمون في مسكنهم الحالي قبل 2003. اما نسبة 58% منهم فإنهم سكنوا في منزلهم الحالي بعد 2003.

5. أجهزة وادوات ومعدات تمتلكها افراد العينة:

الجدول رقم (43): يبين عدد الأجهزة والمعدات المنزلية التي يمتلكها المبحوث او افراد اسرته مع تحديد فترة الإمتلاك بـ(قبل وبعد 2003)

الأجهزة والمعدات	العدد قبل 2003	العدد بعد 2003
سيارة	128	385
تلفزيون	375	864
ستلايت	174	776
الكومبيوتر	59	349
الهاتف الخلوي- موبايل	2	982
جهاز تكييف – سبليت	39	346
مايكرو	7	223
غسالة كهربائية	79	389
غسالة صحون	4	298
المجموع	867	4412

يتبين من الجدول اعلاه ان المبحوثين كانوا يملكون 128سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003. اما عدد اجهزة التلفاز الذي كان المبحوثين يمتلكونه قبل 2003 فقد كان 375 تلفازاً، في حين إرتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أما ما يتعلق باجهزة الستلايت فان المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 اصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. وفيما يخص جهاز الكومبيوتر فان المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، اما بعد 2003 اصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. من اللفت للنظر ان المبحوثين

كانوا يمتلكون هاتفين خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فاصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحوث. اما بالنسبة لجهاز التكييف – السبليت، فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003 ليرتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 اصبح هذا العدد 223 جهازاً. فيما يتعلق بجهاز غسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً. اما في عام 2010 فقد إرتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً. جهاز غسالة الصحون جهاز يستعمل بشكل محدود عموماً، لذا كان عدده في عام 2003، اربعة اجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 إرتفع هذا العدد إلى 289 جهازاً. وإجمالاً يتضح من الجدول ان المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003، (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي الى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على الحجم الكبير للحراك الذي أصاب افراد العينة خلال تلك السنوات.

6. المكتبة الشخصية في المنزل:

الجدول رقم (44): يستوضح وجود مكتبة شخصية في المنزل عند المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	236	%59
لا	164	%41
المجموع	400	%100

يتضح من الجدول المبين اعلاه بأن نسبة 59% من المبحوثين يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل. اما نسبة 41% منهم فلا يملكون مكتبة خاصة بهم في المسكن. إن النسبة الكبيرة لعدد المبحوثين، الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل

على تغير في أسلوب حياة المبحوثين، وثقافة جديدة تثمن وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات والمعرفة ووسيلة مفيدة لقضاء اوقات الفراغ.

7. منذ متى يمتلك المبحوث مكتبة خاصة:

الجدول رقم (45): يوضح زمن إمتلاك المبحوث المكتبة في المنزل (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	56	٪24
بعد 2003	180	٪76
المجموع	236	٪100

يظهر من الجدول المذكور أعلاه إن نسبة 24٪ من الذين اجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل قبل عام 2003. اما نسبة 76٪ منهم فإنهم يمتلكونها بعد عام 2003. وإن هذه النسبة تثبت بالدليل القاطع ان النسبة الكبيرة من التغير في أسلوب حياة المبحوثين قد طرأت بعد عام 2003.

8. حساب توفير في البنك:

الجدول رقم (46): يبين فتح المبحوث حساب توفير في البنك

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	٪28
لا	288	٪72
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 28٪ من المبحوثين لديهم حساب للتوفير في البنك. وأن نسبة 72٪ لا يملكون حساباً للتوفير, وهذا يدل على بقاء أكثرية أفراد العينة على تلك القناعة التي تفيد بأن فتح حساباً للتوفير في البنك ووضع المال فيه إنما هو عمل مخالف للشريعة الإسلامية؛ لأنه قائم على الفائدة والربا. واستكمالاً لهذا السؤال، إستفسر المبحوثون الذين أجابوا بـ(نعم) من الفترة التي فتح فيها هذا الحساب. فجاءت الأجوبة كما مبين في الجدول التالي:

9. متى فتح المبحوث حساباً للتوفير في البنك:

الجدول رقم (47): يحدد الفترة التي فتح فيها المبحوث حساباً للتوفير في البنك (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	38	٪34
بعد 2003	74	٪66
المجموع	112	٪100

يتضح من الجدول ذي الرقم (47) أن 34٪ من المبحوثين من الذين أجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، فتحوا حساباً للتوفير في البنك قبل عام 2003. وبعد 2003 إرتفعت هذه النسبة، لتصل إلى 66٪. فعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين لديهم حساب للتوفير في البنك، فإن أكثريتهم فتحوا الحساب بعد عام 2003. مما يشير إلى ذلك التغير في الثقافة وأسلوب حياة الأفراد.

10. إقامة حفلة عيد ميلاد المبحوث او افراد من عائلته:

الجدول رقم (48): يبين اقامة حفلة عيد الميلاد المبحوث، او افراد من عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	202	٪50
لا	198	٪50
المجموع	400	٪100

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين يحتفلون بعيد ميلادهم، او عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم تتساوى مع من لا يقيمون هذه الحفلات وذلك بواقع نسبة 50٪ لكل منهما. وهنا يدل على تغير في اسلوب حياة الأفراد، وفي ثقافتهم، وقيمهم، ومعاييرهم الإجتماعية حيث يتجهون رويداً رويداً صوب ثقافة جديدة وإسلوب حياة عصري، يثمنون المناسبات الخاصة ويحتفلون بها.

11. منذ متى يقيم المبحوث حفلاً لعيد ميلاده، هو او لأفراد من عائلته (قبل او بعد 2003):

الجدول رقم (49): يحدد الفترة التي بدا فيها المبحوث بإقامة حفل عيد الميلاد له، او لأفراد آخرين في عائلته (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	58	٪29
بعد 2003	144	٪71
المجموع	202	٪100

يتبين من الجدول أعلاه إن نسبة 29٪ من أفراد العينة من الذين أجابوا على السؤال السابق بـ(نعم)، كانوا يقيمون حفلاً لعيد ميلادهم، أو عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم قبل 2003، في حين أن نسبة 71٪ منهم أقاموا هذا الحفل بعد عام 2003. إن هذه الحقيقة تثبت أن النسبة العظمى من الحراك الثقافي والتغير في أسلوب حياة المبحوثين قد جرت بعد عام 2003.

12. إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيها هو أو أفراد آخرين من عائلته:

الجدول رقم (50): يبين إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيه هو أو أفراد آخرين من عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	156	٪39
لا	244	٪61
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول أن نسبة 39٪ من أفراد العينة يحتفلون بعيد رأس السنة الميلادية، أو يشاركون هم أو أفراد من عائلاتهم في تلك الإحتفالات. أما نسبة 61٪ فلا يحتفلون ولا يشاركون هم أو أفراد من عوائلهم في إحتفالات رأس السنة الميلادية. وهذا يدل على القناعة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الأسلامية. وعلى الرغم من ذلك إذا ما أخذنا بعين الأعتبار الواقع الإجتماعي والثقافة السائدة التي تنفي هذه المناسبة، فانه يمكننا القول إن نسبة 39٪ من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة أو يشتركون فيه نسبة كبيرة إلى حد ما، حيث أن أسلوب حياتهم يتغير ويتأثرون بثقافة عصرية تثمن المناسبات العالمية، وتحتفل بها.

13. منذ متى يحتفل المبحوث او أفراد آخرين من عائلته برأس السنة الميلادية:

الجدول رقم (51): يبين زمن إحتفال المبحوث او أفراد آخرين من عائلته برأس السنة الميلادية (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	42	27٪
بعد 2003	114	73٪
المجموع	156	100٪

يتضح من الجدول ذي الرقم (51) وإستكمالاً للسؤال السابق، أن نسبة 27٪ من الذين أجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق كانوا يحتفلون هم او أفراد من عوائلهم بحلول رأس السنة الميلادية قبل عام 2003. اما نسبة 73٪ منهم فقد بدؤا بالإحتفال او المشاركة في احتفالات المقامة في ليلة رأس السنة الميلادية. وهذه النتيجة تدل على أن النسبة الكبيرة من الحراك الثقافي والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت من بعد عام 2003.

14. إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية:

الجدول رقم (52): يستفسر عن إهتمام أفراد العينة بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	218	54٪
لا	182	46٪
المجموع	400	100٪

يتبين من الجدول ذي الرقم (52) إن نسبة 54٪ من افراد العينة مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية، في حين أن نسبة 46٪ منهم غير مهتمين بذلك. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على جانب آخر من التغير الثقافي وفي أسلوب حياة الأفراد حيث الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي الذي تراه الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها أي مبلغ من المال.

15. المشاركة في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (53): يبين مشاركة افراد العينة في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة وا لهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	213	٪53
لا	187	٪47
المجموع	400	٪100

يظهر من الجدول المبين أعلاه إن نسبة 53٪ من أفراد العينة مشتركون في ناد او جمعية او رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات. في حين أن نسبة 47٪ منهم غير مشتركين. اذاً ان ثقافة اكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الأهتمام بالأنشطة الدينية والمجتمعية والهوايات الشخصية، وجمعها مع الهوايات التي عند اشخاص آخرين من خلال الأندية والروابط الإجتماعية. كل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة المبحوثين.

16. منذ متى والمبحوث عضو في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الجدول رقم (54): يستوضح الفترة التي كان المبحوث عضو في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	73	34٪
بعد 2003	140	66٪
المجموع	213	100٪

يتضح من الجدول ذي الرقم (54) ان نسبة 34٪ من الذين اجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، هـم أعضـاء في نـاد او جمعيـة او رابطـة للممارسـة الأنشـطة والهوايات قبل عام 2003. ولكن 66٪ منهم دخلوا تلك المحافل بعد عام 2003. وهذا دليل على أن التحولات في الثقافة المدينية، والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت في جانبها الأكبر بعد عام 2003.

17. السفر إلى خارج إقليم كوردستان

الجدول رقم (55): يبين نوع وعدد وطبيعة السفرات التي قام بها المبحوثون (قبل وبعد عام 2003) إلى خارج الإقليم:

نوع السفر	طبيعة السفر	عدد السفرات قبل2003	عدد السفرات بعد 2003
أيفاد رسمي	وحدك	14	49
	مع العائلة	3	16
تجارة	وحدك	20	57
	مع العائلة	1	3
مجال العمل	وحدك	3	69
	مع العائلة	0	6
معالجة طبية	وحدك	8	87
	مع العائلة	0	20
سياحة	وحدك	22	148
	مع العائلة	10	119
المجموع		81	574

يتضح من الجدول أعلاه انه قبل عام 2003 سافرت أفراد العينة بإيفاد رسمي وبمفردهم 14 مرة، و49 مرة بعد 2003، وبمعية عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و16 مرة بعد 2003. في حين انهم سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و57 مرة بعد 2003. كما انهم ومن أجل الغرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعية عوائلهم قبل 2003، و3 مرات بعد 2003. أما في مجال عملهم فكان لهم 3 مرات بفردهم قبل 2003 و69 مرة بعد 2003. ولم يسافروا ومع عوائلهم وفي مجال عملهم ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعية عوائلهم. أما من أجل المعالجة الطبية فان أفراد العينة سافروا قبل 2003 بمفردهم 8 مرات، أما بعد

2003 فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الغرض نفسه لم يسافر ولا فرد من أفراد العينة مع عائلته إلى خارج البلد قبل عام 2003. اما في بعد 2003 كان لأفراد العينة 20 سفراً بمعية عوائلهم. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفراً بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفراً بعد عام 2003. اما مع عوائلهم فإن أفراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 فكان لهم 119 سفراً مع عوائلهم. إجمالاً فإن أفراد العينة كان لهم 81 سفراً قبل 2003. اما بعد 2003 فكان لهم 574 سفراً. هذا الفرق الشاسع وجميع الأرقام لكل حالة بحد ذاتها تشير إلى تغير في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر، إلى بلدان أخرى وعدم البقاء في البلد والمدينة الواحدة. وإن هذا التحول قد حصل في جانبه الأكبر بعد عام 2003.

18. الإنتماء إلى عشيرة او قبيلة:

الجدول رقم (56)؛ يبين إنتماء افراد العينة إلى عشائر او قبائل معينة

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	296	74٪
لا	104	26٪
المجموع	400	100٪

يتبين من الجدول ذي الرقم (60) ان 74٪ من افراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشيرة معينة. في حين أن نسبة 26٪ منهم لا يعتبرون أنفسهم منتمين إلى اية عشيرة.

19. تنفيذ الإلتزامات العشائرية

الجدول رقم (57): يبين لتنفيذ المنتمين للإلتزامات العشائرية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	108	36٪
لا	188	64٪
المجموع	296	100٪

على الرغم من ان 74٪ من افراد العينة اعتبروا انفسهم من المنتمين إلى العشائر (ينظر الجدول رقم – 56) ولكن 64٪ من هؤلاء لا يؤدون التزاماتهم العشائرية. وإن نسبة 36٪ منهم فقط ينفذون تلك الإلتزامات. وهذا يدل على حصول حراك إجتماعي – ثقافي لصالح القيم الحديثة وتغيراً في أسلوب الحياة.

د) البيانات الخاصة بمؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وآبائهم:

1) المستوى التعليمي لوالد المبحوث

الجدول رقم (58): يبين المستوى التعليمي لوالد المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
يقرا ويكتب	79	20٪
ابتدائي	156	39٪
متوسطة	46	11٪
إعدادي	48	12٪
دبلوم	44	11٪
بكالوريوس	23	6٪
ماجستير	4	1٪
دكتوراه	-	0٪
المجموع	400	100٪

يتضح من الجدول ذي الرقم (58) ان نسبة 20٪ من اباء افراد العينة يقراون ويكتبون، أي أنهم ليسوا من حاملي أية شهادة مدرسية. اما نسبة 39٪ منهم فمن خريجي المرحلة الإبتدائية. في حين ان نسبة 11٪ منهم اكملوا مرحلة المتوسطة. كما أن نسبة خريجي الاعدادية بينهم هي 12٪. والحاصلين على شهادة الدبلوم نسبتهم 11٪. في حين أن نسبة 6٪ منهم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس. ونسبة 1٪ منهم حاصل على الماجستير في الوقت الذي لا يوجد بينهم أي والد حاصل على شهادة الدكتوراه. وبالمقارنة مع المستوى التعليمي للأبناء (ينظرالجدول رقم 24) يتضح أن إرتفاعاً قد حصل في نسب الحصول على الشهادات العليا (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير والدكتوراه) لصالح الأبناء. في حين هنالك تدني في نسب المستويات الاولية والثانوية في التعليم (يقرا ويكتب، ابتدائي، متوسط، اعدادي) كذلك لصالح الأبناء. مما يدل على حصول حراك إجتماعي عمودي صاعد بين الجيلين لصالح جيل الأبناء.

2) مهنة الأب

جدول رقم (59): يبين مهنة اباء افراد العينة

مهنة الاب	العدد	النسبة المئوية
موظف	151	٪38
تاجر	51	٪13
صاحب محل	88	٪22
عامل	72	٪18
اعمال حرة	38	٪9
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول ذي رقم (59) ان نسبة 38٪ من آباء افراد العينة موظفون. اما نسبة 13٪ منهم تجار. في حين ان نسبة 22٪ منهم اصحاب محال. و18٪ عمال ونسبة 9٪ يعملون في مجالات الاعمال الحرة.

3) الدخل الشهري لوالد المبحوث:

الجدول رقم (60): يبين الدخل الشهري لآباء افراد العينة

الأجوبة	التكرارات/ ك	مركز الفئة/ س	س × ك	النسبة المئوية
500000 – 100000	155	300000	46500000	٪39
1000000 – 500001	126	750000.5	94500063	٪32
1500000 – 1000001	64	1250000.5	80000032	٪16
2000000 – 1500001	25	1750000.5	43750012.5	٪6
2500000 – 2000001	25	2250000.5	56250012.5	٪6
3000000 – 2500001	5	2750000.5	13750002.5	٪1
3500000 – 3000001	-	3250000.5	0	٪0
4000000 – 3500001	-	3750000.5	0	٪0
المجموع	400		334750122.5	٪100

يتضح من الجدول (60) أن الدخل الشهري لـ 39٪ من آباء أفراد العينة ينحصر بين 100 الف و500 الف دينار عراقي. أما الدخل الشهري لـ 32٪ منهم ينحصر بين 500 الف ومليون دينار عراقي. في حين ان الدخل الشهري لـ 16٪ منهم يتراوح بين مليون إلى مليون و500 الف دينار. كما أن الدخل الشهري لـ 6٪ منهم جاء في فئتين من الدخل، الاولى تنحصر بين مليون و500الف دينار ومليونين، والثانية تنحصر بين مليونين و500 الف دينار عراقي. في حين يظهر ان الدخل الشهري لـ 1٪ فقط من اباء المبحوثين تنحصر بين مليونين و500 الف و3ملايين دينار عراقي. اما ازيد من ذلك الدخل من الفئتين 3ملايين إلى 3ملايين و500 الف

دينار او 3ملايين و500 الف إلى 4 ملايين دينار عراقي فقد جاءت نسبتهما 0٪. عليه فان متوسط الدخل الشهري لآباء أفراد العينة هو 838.875 دينار عراقي، وعندما نقارن هذا المتوسط مع متوسط دخل الأبناء (ينظرالجداول 34، 35، 38) يتضح ان حراكاً عمودياً صاعداً قد حصل لصالح الأبناء.

4) نوع المنزل الذي يسكنه الأب:

الجدول رقم (61): يبين نوع المنزل الذي يسكنه والد المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
ملك	309	٪77
ايجار	77	٪19
ملك حكومي	14	٪4
المجموع	400	٪100

يتضح من الجدول المبين أعلاه ان نسبة 77٪ من اباء أفراد العينة يمتلكون المنزل، الذي يقيمون فيه. اما نسبة 19٪ منهم فانهم يقيمون في منازل مستاجرة. في حين ان نسبة 4٪ منهم يقيمون في مساكن هي ملك حكومي؛ أي أن ملكيتها تعود لجهة العمل. يتضح من هذه النسب أن حراكاً عمودياً تصاعدي لم تحصل إلا إذا اخذنا بعين الإعتبار أن 59٪ من افراد العينة (الأبناء) قد دخلوا معتكر العمل في الفترة المحصورة بين سنوات العقد الاول من هذا القرن. وعندما يملك 70٪ منهم منزلاً (ينظر الجدول 25) يعني ان حراكاً قد حصل لصالحهم؛ وهو من جانبه قد سبب في تغير اسلوب حياة الأبناء.

5) اجهزة وادوات ومعدات يمتلكها والد المبحوث

الجدول رقم (62): يوضح عدد الأجهزة والأدوات والمعدات التي يمتلكها والد المبحوث

الأجهزة والمعدات	التكرار
سيارة	83
تلفزيون	448
ستلايت	394
الكومبيوتر	32
الهاتف الخلوي – موبايل	329
جهاز تكييف – سبليت	218
مايكرو	13
غسالة كهربائية	213
غسالة صحون	3
المجموع	1733

يظهر من الجدول ذي الرقم (62) أن آباء المبحوثين يمتلكون 83 سيارة، و448 تلفازاً، و394 جهاز إستقبال (الستلايت)، و32 كمبيوتراً، إضافة إلى 329 هاتفاً خلوياً، و218 جهاز تكييف (السبليت)، و13 جهاز مايكرو، و213 غسالة كهربائية. وأخيراً 3 غسالات صحون. وإجمالاً فان آباء المبحوثين يملكون (1733) وحدة من تلك الأجهزة والمعدات. وبالمقارنة مع العدد الذي يملكه الأبناء (ينظر الجدول رقم 43) يتضح وبجلاء أن تغيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة الأبناء، وبالإستناد اليه فإن حراكاً تصاعدياً قد طرأ على الأبناء.

6) سفر والد المبحوث إلى خارج البلد:

الجدول رقم (63): يبين عدد المرات التي سافر فيها الوالد إلى خارج البلد لوحده او بمعية عائلته

نوع السفر	طبيعة السفر	عدد السفرات
أ. ايفاد رسمي	وحده	2
	مع العائلة	0
ب. تجارة	وحده	8
	مع العائلة	0
ج. مجال العمل	وحده	10
	مع العائلة	0
د. معالجة طبية	وحده	48
	مع العائلة	12
ه. سياحة	وحده	21
	مع العائلة	3
المجموع		104

يتضح من الجدول ذي الرقم (63) أن آباء المبحوثين سافروا مرتين إلى خارج البلد بإيفاد رسمي بمفردهم، ولم يسافروا أبداً في إيفاد رسمي مع العائلة. أما للتجارة فان آباء المبحوثين سافروا 8 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعية عوائلهم. وفي مجال العمل فانهم سافروا 10 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً مع عوائلهم. في حين انهم سافروا بمفردهم من اجل المعالجة الطبية 48 مرة ومع عائلاتهم 12 مرة. وللسياحة فانهم سافروا 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. وإجمالاً فإن آباء المبحوثين قاموا بـ (104) سفراً في حين أن الأبناء قاموا بـ (574) سفراً، أي أن هناك تغيراً تصاعدياً في عدد المرات، وتغيراً في تفاصيل السفر

من حيث السفر مع العائلة والسفر من أجل السياحة والطبابة وغيرها وهذا يدل على انه هنالك تغيراً في ثقافة السفر عند الأبناء بإتجاه المعاني العصرية للسفر.

7) مشاركة والد المبحوث في ناد او جمعية لمارسة بعض الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (64): يبين مشاركة والد المبحوث في ناد او جمعية لمارسة بعض الأنشطة والهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	32	%8
لا	368	%92
المجموع	400	%100

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة 8% من آباء أفراد العينة يشاركون في ناد، او جمعية لمارسة بعض الأنشطة والهوايات. في حين ان نسبة 92% منهم لم تكن لهم مشاركات في أي ناد، او جمعية لمارسة الأنشطة والهوايات. وعند مقارنة هذه المعطيات مع بيانات الجدول ذي الرقم (53) يتضح ان تغيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة أفراد العينة، مختلفاً عن اسلوب حياة آبائهم لصالح القيم المدنية الحديثة.

8) حفلات عيد الميلاد والد المبحوث او أفراد عائلته

الجدول رقم (65): يبين هل ان والد المبحوث يحتفل بعيد ميلاده هو او عيد ميلاد أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	86	%21
لا	314	%79
المجموع	400	%100

يظهر من الجدول ذي الرقم (65)، ان نسبة 21٪ من آباء أفراد العينة يقيمون إحتفالاً بمناسبة عيد ميلادهم او عيد ميلاد افراد عوائلهم. في حين ان نسبة 79٪ منهم لايحتفلون بعيد ميلادهم الشخصي او عيد ميلاد أفراد من عوائلهم. وعند مقارنة هذه النسب مع بيانات الأبناء في الجدول ذي الرقم (49) يتضح ان تغيراً في أسلوب الحياة قد حصل لصالح الأبناء بإتجاه تبني أساليب وقيم حديثة حول المناسبات الخاصة والعائلية والإحتفال بها.

9) حفلات رأس السنة الميلادية:

الجدول رقم (66): يوضح هل ان والد المبحوث يقيم حفل رأس السنة الميلادية او يشارك فيه مع أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	54	٪13
لا	346	٪87
المجموع	400	٪100

يتبين من الجدول ذي الرقم (66) أن نسبة 13٪ من آباء المبحوثين يقيمون حفل رأس السنة الميلادية او يشاركون مع افراد عوائلهم فيه. في حين أن نسبة 87٪ منهم لا يحتفلون بحلول ليلة رأس السنة الميلادية. عند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (50) يظهر ان تغيراً في ثقافة الأبناء قد حصل، وبسببه حصل تغير في أسلوب حياتهم وانهم بدءوا بالتخلي عن المعتقدات السائدة حول هذه المناسبة لصالح قيم ومعتقدات حديثة تبيح الإحتفال برأس السنة الميلادية.

10) إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الجدول رقم (67)، يبين مدى إهتمام والد المبحوث بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	%28
لا	288	%72
المجموع	400	%100

يتضح من الجدول رقم (67)، ان نسبة 28% من آباء المبحوثين مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. في حين ان 72% منهم لا يهتمون بها. وعند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (52) يتضح بأن ثقافة الأبناء وإهتماماتهم الفنية والشكلية قد تغير وبسببه فان أسلوب حياتهم كذلك قد تغير من خلال ثقافة الإهتمام بالديكور المنزلي، وجماليات المكان، والبيئة التي يعيشون فيها.

11) انتماء والد المبحوث إلى عشيرة او قبيلة

الجدول رقم (68): يبين هل ان والد المبحوث منتمي إلى عشيرة او قبيلة

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	325	%81
لا	75	%19
المجموع	400	%100

يظهر من الجدول اعلاه أن نسبة 81% من آباء المبحوثين ينتمون إلى عشيرة او قبيلة. في حين أن 19% منهم غير منتمٍ.

12) تنفيذ الإلتزامات العشائرية:

الجدول رقم (69): يبين هل ان والد المبحوث ينفذ الإلتزامات العشائرية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	251	٪77
لا	74	٪23
المجموع	325	٪100

إستكمالاً للسؤال السابق، يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 77٪ من الذين اجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، ينفذون الإلتزامات العشائرية. وان نسبة 23٪ منهم لا ينفذون تلك الإلتزامات. وإذا ما قارننا هذه النسب الموجودة في الجدولين (68، 69) مع ما موجود في الجدولين (57، 58) لتوضح لدينا بان هناك فرقاً كبيراً بين النسبتين لصالح التخلي عن الإلتزامات العشائرية. وهذا يدل على ان حراكاً إجتماعياً تصاعدياً قد حصل بإتجاه القيم الحديثة.

المبحث الثاني:

إختيار فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: (إن المهنة مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي. وإن الحصول على شهادات علمية يسرع من هذا الحراك).

1. أن افراد العينة هم من الموظفين التجار الأطباء، أصحاب المحال وذوي المهن التدريسية، وظهر في الجدول المرقم (25) إن نسبة 32٪ من العينة يمارسون مهنتهم الحالية منذ 1 إلى 5 سنوات، وأن 27٪ منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات. إذن ان نسبة 59٪ من افراد العينة بداوا بممارسة مهنهم خلال الفترة المحددة للدراسة ظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي،

وهي محصورة بين عام 2003 و2010. وذلك يعني ان كل حوالي حصل لأكثرية افراد العينة حصل خلال هذه الفترة. فان اي تغير نستنتجه لاحقاً في مقدار الدخل الشهري وأسلوب الحياة واي تباين بين حياة افراد العينة وحياة آبائهم، هو حصيلة حصولهم على مهنة في تلك الفترة المحصورة بين 2003–2010.

2. على الرغم من ان تغير المهنة دليل على حصول حراك إجتماعي عمودي صاعد او نازل، فان المعطيات في الجدول المرقم (27) تشير إلى ان 17٪ من افراد العينة قد غيروا مهنهم.

3. تبين من خلال بيانات الجدول رقم (28) ان نسبة 84٪ من افراد العينة حصلوا على شهادات علمية في اثناء ممارستهم العمل كل في مهنته. وهي نسبة كبيرة وتدل على أهمية التحصيل العلمي، ومدى إهتمام الفرد الكوردي به وإستخدامه رافعة لرفعه على سلم التراتبية الإجتماعية. كما أن البيانات في الجدول المرقم (29) يثبت بشكل واضح نتائج الحصول على هذه الشهادات العلمية على مجالات حيوية في الحياة المهنية لفراد العينة. حيث أن الحصول على الشهادة العلمية زاد من دخل 55٪ من افراد العينة. كما ادى إلى ترقية 26٪ منهم في وظائفهم، إضافة إلى تغير طبيعة عمل 6٪ منهم، وحصول 7٪ منهم على مجمل الإنجازات السابقة. وبما ان 59٪ من افراد العينة دخلت ميدان العمل في الفترة بين 2003 إلى 2010 (ينظر الجدول المرقم 25). إذن يمكننا ان نستنتج بأن النسبة الأكثرية من أفراد العينة كانت تعمل وتدرس في الوقت نفسه وحصلت على شهادات كانت لها الأثر الكبير في حياتها من حيث زيادة دخلها ورقيها الوظيفي وتغير في طبيعة العمل او كل ذلك مجتمعة. اي إن الحصول على الشهادة العلمية كانت بحق رافعة في حياة افراد العينة ادت إلى حراك إجتماعي صاعد.

مما سبق يمكننا أن نأخذ بالفرضية الاولى، بأن المهنة مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي الصاعد، وأن الحصول على الشهادة العلمية يسرع من عملية الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد.

الفرضية الثانية: (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي صاعداً او نازلاً في المجتمع الكوردي).

تبين من البيانات في الجدول المرقم (30) ان 91٪ من افراد العينة لم يمارسوا مهن آبائهم، وهي نسبة كبيرة جداً. وإرتباطاً بهذا المؤشر نجد من خلال الجدول ذي الرقم (60) ان احداً من آباء أفراد العينة لم يكن طبيباً او استاذاً جامعياً في حين أن 20٪ من أفراد العينة من الأبناء أطباء والنسبة ذاتها أساتذة جامعيون. وإن نسبة 18٪ من الآباء عمال في حين أن احداً من أفراد العينة من الأبناء ليس بعامل. هذه الأرقام تدل على التغير الكبير الحاصل في مهنة الأبناء بإتجاه صاعد. على هذا الأساس نقبل بالفرضية الثانية والتي تنص على أن (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الإجتماعي العمودي صاعداً او نازلاً في المجتمع الكوردي). على شرط أن الحراك العمودي الحاصل هنا في المجتمع الكوردي هو حراك تصاعدي.

الفرضية الثالثة: (المهن تحدد الرتب الإجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع)

للمجتمع الكوردي مقاييس معينة تحدد من خلالها رتباً للفئات الإجتماعية. أحد اهم هذه المقاييس تعتمد على نوع المهنة التي يمارسها الفرد، فجاءت البيانات في الجدول المرقم (31) لتؤكد هذه الفرضية، حيث ان التسلسل المرتبي للمهن جاء في 10 مراتب كالآتي:

1. الطب.
2. المهن الهندسية.

3. التجارة او المهن الحرة.
4. مهنة التدريس.
5. المهن الألكترونية.
6. المحاماة.
7. مهنة القضاء.
8. المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، الأمن،...)
9. المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي،...)

9 . مكرر – المهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن...)

10. المهن العسكرية.

10. مكرر – المهن الأعلامية والصحفية.

إن ترتيب المهن حسب هذه الرتب، إنما يعكس ثقافة المجتمع الكوردي، ونظرته إلى المهن وأهميتها وأهمية مرتبة الفرد الذي يمارس هذه المهن حيث يأخذ الفرد مرتبة المهنة التي يمارسها. فعلى سبيل المثال، مادام مهنة الطب في المرتبة الاولى إذن فان الطبيب، اي الذي يمارس مهنة الطب سيكون في المرتبة الإجتماعية الاولى في نظر المجتمع الكوردي وهكذا دواليك. وهذا يعني أن ترتيب المهن من حيث الأهمية يترتب عليها ترتيب المراتب الإجتماعية وما ينتج عنها من مكانات وأدوار وإمتيازات إجتماعية تسهل على الفرد عملية حراكه الإجتماعي العمودي الصاعد وتوفر عليه أكثر الفرص لذلك الحراك ليرتقي على السلم الإجتماعي.

بناء على ما سبق نقبل بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن:(المهن تحدد الرتب الإجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع).

الفرضية الرابعة: هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الإنحدار الإجتماعي – العائلة، الأسرة، العشيرة...) يعتمدها المجتمع في تحديد المراتب الإجتماعية في المجتمع الكوردي.

تؤكد البيانات في الجدول رقم (32) ان الأسس التي يعتمدها المجتمع الكوردي في تحديد مرتبة الفرد مترتبة في تسلسل مرتبي كالآتي:

1. المهنة.
2. المستوى التعليمي.
3. الإنحدار الإجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة،....).
4. الدخل او الثروة.

إن وضع المهنة في الدرجة الاولى من حيث أنها معيار لتحديد مرتبة الفرد الإجتماعي، ومن ثم المستوى التعليمي في الدرجة الثانية، إنما يدل على أن وعي المجتمع الكوردي، قد إرتفع إلى مستوى عصري. وبات يشجع على إمتهان الفرد للمهنة، والحصول على شهادات علمية عالية كي يحصل على مكانة إجتماعية عالية عند المجتمع. وهذا يدفع بالأفراد إلى الجهد الأكثر والمثابرة والعمل على الرقي مهنياً وعلمياً. مما يعني تشجيع وتحفيز المجتمع على حراك أفراده عمودياً تصاعدياً. وعلى هذا الأساس نأخذ بحقيقة الفرضية الرابعة التي تؤكد ترتيب الأسس والمعايير لتحديد المراتب الإجتماعية من حيث تحفيز الأفراد على حراك عمودي تصاعدي.

الفرضية الخامسة: هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والطموح، الإنحدار الإجتماعي- العائلة، الأسرة، العشيرة، أي المحسوبية والمنسوبية- ، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إنتهاز الفرص) تترتب في درجاته من حيث تأثيرها على الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.

جاءت البيانات في الجدول المرقم (33) لتؤكد ان الأسباب التي تؤدي إلى حراك إجتماعي عمودي صاعد لها درجات في نظر المجتمع الكوردي، وهي متسلسلة كالآتي:

1. الحصول على شهادات علمية.
2. الجهد الشخصي والطموح.
3. الإنتماء إلى الأحزاب.
4. الخبرة المهنية.
5. الإنحدار الإجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة) أي المحسوبية، والمنسوبية.
6. الحظ.
7. إنتهاز الفرص.

علماً أن نسبة هذه الدرجات متفاوتة بشكل كبير جداً. فعلى سبيل المثال أن نسبة التحصيل العلمي، الذي هو في المرتبة الاولى هي 51٪. في حين أن نسبة الجهد الشخصي الذي يأتي في المرتبة الثانية هي 18٪ اي بفارق 33٪. وإن إنتهاز الفرص نسبتها 2٪. وبما أن الإنحدار الإجتماعي يأتي في المرتبة الخامسة وبنسبة 3٪ فقط، عليه يمكننا القول أن ثقافة المجتمع الكوردي، ونظرته قد تغير من حيث المعايير، التي يعتمد عليها في تحديد المكانات والأدوار ومن أجل دفع افراده للحراك والتغير.

في ضوء ما ذكر تتبين رُتب الأسباب التي يراها المجتمع الكوردي حافزاً لحراك إجتماعي عمودي صاعد. وعليه نقبل بمصداقية الفرضية الخامسة التي نصت على وجود: (أسباب محددة تترتب في درجات من حيث تأثيرها في الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي).

الفرضية السادسة: (إن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عامي 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

1. أكدت البيانات الواردة في الجدول المرقم (34) أن متوسط الدخل الشهري للفرد في إقليم كوردستان، هو (1450000) مليون وأربعمائة وخمسون الف

دينار عراقي أي ما يعادل (1200) دولار امريكي. في حين كان هذا المعدل عام 2003، اربعة وثمانية الف واربعمائة (408.400) دينار عراقي (ينظر الجدول رقم 35). أي ما يعادل (340) دولاراً امريكياً. وذلك يعني فرقاً بما يعادل (900) دولار تقريباً. أي يحصل الفرد في إقليم كوردستان من متوسط الدخل الشهري، ما يعادل ثلاثة أضعاف ما كان يحصل عليه عام 2003.

2. البيانات الواردة في الجدول رقم (35) تبين أن متوسط دخل أفراد العينة من اول مهنة مارسوها كان (606.375) ستمائة وستة الف وثلاثمائة وخمسة وسبعون ديناراً. وذلك يعادل (505) دولار امريكي. وفي عام 2010 وصل هذا المعدل إلى (1200) دولار أي أكثر من ضعف ذلك المتوسط خلال السنوات السبع وأقل.

3. يحصل أفراد العينة إضافة إلى الدخل الشهري من المهنة الرئيسية، على دخل إضافي يأتيهم من مصادر أخرى من أهمها (أعمال حرة 49٪، مصادر متنوعة مثل: دخول افراد العائلة/ الزوجة او الزوج وأبناء يعملون، ثروة موروثة وعقارات وتوفير في البنك... ونسبتهم 35٪ (ينظر الجدول رقم 38). متوسط هذا الدخل الإضافي هو (1698000) مليون وستمائة وثمانية وتسعون الف دينار عراقي (ينظر الجدول المرقم 38). أي ما يعادل (1400) دولار امريكي. وذلك أكثر من الدخل الشهري من المهنة الرئيسية. وعندما يجمع هذا مع ذاك يكون متوسط الدخل الشهري (2600) دولار أمريكي. وذلك يعادل سبعة اضعاف ونصف ما كان يحصل عليه المبحوثون عام 2003.

4. إن متوسط الدخل الشهري لأباء المبحوثين كما ورد في الجدول رقم (60) مقداره (838.875) ثمانمائة وثمانية وثلاثون الفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون ديناراً عراقياً. وذلك يعادل (1000) دولار أمريكي. أي اقل من متوسط دخل الأبن من المهنة الرئيسية بـ(200) دولار شهرياً. وأقل من صافي دخل الأبن من المهنة الرئيسية، مضافاً اليه الدخل الحاصل من مصادر أخرى بـ(1600) دولار امريكي.

5. البيانات الواردة في الجدولين المرقمين (35، 36) تؤكد ان أفراد العينة، في عام 2003، ومن اول مهنة مارسوها، لم يحصلوا على كل فئات الدخل الشهري، التي وضعت في الجدول. فمن مجموع ثماني فئات كانوا يحصلون على اول ثلاث فئات فقط والتي هي الأقل ضمن اللائحة. بمعنى آخر انهم لم يكونوا يحصلون على خمس فئات من فئات الدخل في الجدول والتي تبدأ من (1500000) مليون وخمسمائة الف دينار وتنتهي بـ(4 ملايين دينار). في حين البيانات الواردة في الجدول رقم (38) تبين ان افراد العينة يحصلون على جميع فئات الدخل الشهري الموجود في اللائحة. يضاف إليها دخل شهري إضافي من مصادر أخرى تشمل فئات الدخل جميعها.

إجمالاً فإن الأرقام والنسب لتثبت لنا جلياً أن حراكاً تصاعدياً حصل في إقليم كوردستان، من حيث دخل الفرد مضافاً اليه حراكاً تصاعدياً في دخل يأتي من مصادر أخرى مختلفة عدا الراتب ليزيد من الدخل الشهري للفرد. وعليه نقبل بصحة الفرضية السادسة التي تنص على: (أن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

الفرضية السابعة:(إن اسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك والسفر وإقامة حفلات اعياد الميلاد، وإمتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات والدخول في النوادي، والجمعيات، ورابطة الأنشطة الإجتماعية والهوايات، والإنتماء إلى عشيرة او قبيلة).

1. البيانات الواردة في الجدول رقم (39) تبين ان 87٪ من أفراد العينة يسكنون في منازل وأن نسبة 70٪ منهم يملكون المنازل، التي يقيمون فيها (ينظر الجدول

رقم 40). كما ان البيانات الواردة في الجدول المرقم (41) تؤكد ان نسبة 67٪ من المقيمين في هذه المنازل اشتروها من دخلهم الخاص. علماً ان نسبة 58٪ منهم يقيمون في منازلهم في الفترة ما بعد 2003 (ينظر الجدول رقم 42). وهذا يدل على ان حراكاً تصاعدياً أصيب أفراد العينة حيث تمكن أكثريتهم من شراء منازل خاصة بهم..

2. البيانات في الجدول رقم (61) تؤكد ان نسبة 77٪ من آباء أفراد العينة يملكون المنازل التي يقيمون فيها. اي اقل من نسبة الأبناء بـ 10٪.
3. يظهر من الجدولين المرقمين (43، 63) التباين في عدد الأجهزة والمعدات والأدوات المنزلية عند المبحوثين للفترة من 2003 إلى 2010 مقارنة بما تملكه أفراد العينة مع ما يملكه آبائهم، وذلك على الشكل التالي:

أ) ان المبحوثين كانوا يملكون 128 سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003. اي بمعدل سيارة واحدة لكل مبحوث تقريباً. علماً ان آباء المبحوثين كانوا يملكون 83 سيارة فقط.

ب) عدد أجهزة التلفاز الذي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003 كان 375 تلفازاً، في حين إرتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أي بمعدل جهازين وأكثر لكل مبحوث. علماً أن آباء أفراد العينة كانوا يملكون 448 تلفازاً.

ج) أما ما يتعلق بأمتلاك اجهزة الستلايت، فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 اصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. اي بمعدل جهازين لكل مبحوث تقريباً. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 394 جهازاً.

د) فيما يخص جهاز الكومبيوتر فان المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، اما بعد 2003 فاصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. اي بمعدل جهاز واحد لكل مبحوث تقريباً. علماً بأن آباء افراد العينة يملكون 32 جهازاً فقط.

هـ) من الملفت للنظر أن المبحوثين كانوا يمتلكون هاتفين خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فاصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحوث. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 329 هاتفاً خلوياً.

و) أما بالنسبة لجهاز التكييف – السبليت فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003، ليرتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. وذلك بمعدل جهاز واحد لكل مبحوث تقريباً. علماً أن آباء أفراد العينة يملكون 218 جهازاً للتكييف.

ز) في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين يبلغ عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 223 جهازاً. ويمتلك آباء أفراد العينة 13 جهازاً فقط.

ح) فيما يتعلق بجهاز غسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً عام 2003. أما في عام 2010 ارتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً اي بمعدل جهاز واحد لكل مبحوث تقريباً. علماً ان اباء المبحوثين يملكون 213 جهازاً.

ط) جهاز غسالة الصحون من الأجهزة التي تستعمل بشكل محدود عموماً، لذا كان عددها في عام 2003، اربعة اجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 289 جهازاً. وعند الآباء يتوفر 3 اجهزة فقط.

وإجمالاً يتضح أن المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003، (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي إلى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على الحجم الكبير للحراك الذي أصاب أفراد العينة خلال تلك السنوات. وعندما نقارنها مع مجموع ما يملكه الآباء وهو(1733) وحدة (ينظر الجدول 62) حيث يظهر الحجم الكبير لذلك التغير، الذي حصل ليس فقط من حيث زيادة عدد المعدات والأدوات بل ما يعكسه هذا الفرق العددي من تغير في ثقافة إستخدام هذه الأدوات عند الأبناء، إضافة إلى الإمكانية المالية عند الأبناء والتي تمكنهم من إمتلاك هذه الوسائل الحياتية. بمعنى آخر فإن العدد المتزايد لهذه الأجهزة تعكس الزيادة في حراك الأبناء صعوداً.

4. يتضح من البيانات الواردة في الجداول المرقمة (44، 45) إن نسبة 59٪ من افراد العينة يملكون مكتبة شخصية في منازلهم. وأن نسبة 76٪ منهم إمتلكوا هذه المكتبات بعد عام 2003. إن النسبة الكبيرة لعدد المبحوثين الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل على تغير في أسلوب حياة المبحوثين، وثقافة جديدة تثمن وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات، والمعرفة، ووسيلة مفيدة لملء اوقات الفراغ.
5. يتبين من خلال بيانات الجدولين (46، 47) ان نسبة 28٪ من افراد العينة لديهم حسابات توفير في البنك. في حين ان نسبة 72٪ لايملكونها. ويعود ذلك إلى ما يعتقده اغلبية المجتمع الكوردي بأن توفير المال في البنك، عمل لا يتفق مع الشريعة الأسلامية لأنه قائم على الفائدة والربا. علماً بأن نسبة 66٪ من الذين لديهم هذا النوع من الحساب قد فتحوه بعد عام 2003. فعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين لديهم حساب التوفير في البنك، يبقى أن اكثريتهم فتحوا الحساب بعد عام 2003. مما يشير إلى تغير في الثقافة، وأسلوب حياة الأفراد.
6. اكد 50٪ من أفراد العينة في بيانات الجدول رقم (48) انهم يقيمون حفل عيد ميلادهم او عيد ميلاد افراد من عائلاتهم، وأن 71٪ منهم بداوا بهذا النشاط بعد عام 2003 كما تبين في الجدول المرقم (49). في حين ان نسبة 21٪ من آباء أفراد العينة يقيمون هذه الحفلات ونسبة 79٪ منهم لا يقيمونها كما يتضح في بيانات الجدول رقم (65). مما يعني ان الأبناء بزيادة 29٪ من نسبة آبائهم يقيمون هذه النشاطات الإجتماعية. وهذا يدل على تغير في اسلوب حياة الأفراد، وفي ثقافتهم، وقيمهم، ومعاييرهم الإجتماعية، حيث يتجهون صوب ثقافة جديدة، وأسلوب حياة عصري، يثمنون المناسبات الخاصة، ويحتفلون بها.
7. من خلال بيانات الجدول رقم (50) يتضح ان نسبة 39٪ من افراد العينة يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، او يشتركون هم وأفراد آخرون في عوائلهم في هذه المناسبة. يقابلهم 61٪ منهم لا يقيمون هذا الحفل، ولا يشتركون فيه. ويتفق معهم نسبة 87٪ من آباء المبحوثين في هذا الموقف، ولا يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، ولايشتركون فيه كما هو واضح في بيانات الجدول رقم

(66). وهذا يدل على تلك القناعة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الأسلامية. ولكن إذا ما أخذنا بعين الأعتبار هذا الواقع الإجتماعي والثقافة السائدة، التي لاتحبذ هذه المناسبة، يمكننا القول إن نسبة 39٪ من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة او يشتركون فيه هم او أفراد آخرين من عوائلهم نسبة كبيرة إلى حد ما. وخاصة وإن 73٪ منهم بداوا بإقامة او الإشتراك في هذه المناسبة بعد عام 2003 كما هو مبين في بيانات الجدول رقم (51). بناء على هذا التغير العددي يمكننا القول إن تغيراً حصل في أسلوب حياة الأفراد وسلوكهم، وهم متجهون صوب ثقافة عصرية تثمن المناسبات العالمية، وتحتفل بها.

8. يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (52) ان نسبة54٪ من افراد العينة مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية، مقابل نسبة 28٪ من آبائهم كما جاء في بيانات الجدول رقم (67). أي بفارق 26٪ لصالح الأبناء. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على زاوية أخرى من التغير الثقافي وفي أسلوب حياة الأفراد، وسلوكهم، بإتجاه الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي وهي بمنظور الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها اي مبلغ من المال.

9. بينت المعطيات في الجدول رقم (54) أن نسبة 53٪ من أفراد العينة هم أعضاء او مشاركون في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الهوايات والأنشطة المختلفة. وأن هذا الإهتمام قد ازداد بعد عام 2003 حيث وصلت نسبة المشاركين فيها 66٪. في حين ان بيانات الجدول رقم (64) تبين لنا ان نسبة 7٪ فقط من آباء أفراد العينة كانوا مهتمين بهذا المجال، اذاً إن ثقافة أكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الأهتمام بالأنشطة الدينية، والمجتمعية والهوايات الشخصية، كل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة المبحوثين.

10. من خلال بيانات الجدولين المرقمين (55، 64) يتضح انه قبل عام 2003 سافرت افراد العينة بإيفاد رسمي وبمفردهم 14 مرة، و49 مرة بعد 2003. يقابله سفر الآباء لمرتين فقط. كما أن أفراد العينة سافرت في إيفاد رسمي

وبمعية عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و16 مرة بعد 2003، مقابل عدم سفر آبائهم. في حين أن المبحوثين سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و57 مرة بعد 2003. مقابل 8 سفرات قام بها الآباء. كما أن أفراد العينة ومن أجل الغرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعية عوائلهم قبل 2003، و3 مرات بعد 2003. في حين لم يسافر آباؤهم. أما في مجال عملهم فكان للمبحوثين 3 مرات بمفردهم قبل 2003 و69 مرة بعد 2003. ومع عوائلهم وفي مجال عملهم لم يسافروا ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعية عوائلهم. أما الآباء فقد سافروا في مجال العمل 10 سفرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعية عوائلهم. أما من أجل المعالجة الطبية فان أفراد العينة سافروا قبل 2003 وبمفردهم 8 مرات، اما بعد 2003، فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الغرض نفسه لم يسافر ولا فرد من أفراد العينة مع العائلة إلى خارج البلد قبل عام 2003. أما في بعد 2003 فكان لأفراد العينة 20 سفراً بمعية عوائلهم، يقابله 48 سفراً للآباء بمفردهم و12 سفراً مع العائلة. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفراً بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفراً بعد عام 2003. أما مع عوائلهم فإن افراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 كان لهم 119 سفراً مع عوائلهم. والآباء قد سافروا للسياحة 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. إجمالاً فان افراد العينة كان لهم 81 سفراً قبل 2003. أما بعد 2003 كان لهم 574 سفراً. في حين أن آبائهم كان لهم 104 سفراً. هذه الفروقات في النسب تشكل تغيراً في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر إلى بلدان أخرى لأهداف مختلفة. وأن هذا التحول قد حصل في جانبه الأكبر بعد عام 2003.

11. يتضح من بيانات الجداول المرقمات (56، 57، 68، 69) أن نسبة 74٪ من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشائرهم؛ وهي نسبة عالية نظراً إلى نوع العينة التي تتكون من أطباء وأساتذة الجامعة وموظفين وتجار جملة وأصحاب السوبر ماركيت، أي أن العينة هي عينة مدينية أكثر من كونها ريفية والمهن،

التي يمارسونها، هي مهن مرتبطة أساساً بالمدينة وعلاقاتها، وليس بالزراعة والأرض والقرية والعلاقات التقليدية البنئية التي ينتجها الريف. على الرغم من أن النسبة المشار اليها كبيرة فان نسبة 64٪ منهم لا ينفذون الإلتزامات المترتبة على ذلك الإنتماء. بمعنى آخر أن الإنتماء الذي يشيرون اليه إنما هو إنتماء حسي أكثر من كونه إنتماءً واقعي تترتب عليه إلتزامات وواجبات. وهذا متناقض مع ما نجده عند الآباء حيث أن نسبة 81٪ منهم منتمون إلى عشائر وأن نسبة 77٪ منهم ينفذون الإلتزامات والواجبات المترتبة على ذلك. وإذا ما قارننا هذه النسب يتضح أن تغيراً قد حصل لصالح الأبناء في تجاوزهم الإلتزامات العشائرية والتوجه نحو القيم الحديثة.

مما ذكر في أعلاه يتبين مجموعة من التغيرات الكبيرة، التي حصلت في أسلوب حياة أفراد العينة في الفترة التي تلت 2003. وبالمقارنة مع أسلوب حياة آبائهم. هذه التغيرات شملت جوانب مادية، وثقافية عامة وخاصة. كما شملت جوانب في القيم والعادات والتقاليد ومعتقدات كانوا يؤمنون بها سابقاً متجاوزين بعضاً منها ومنتجين بدائل لها. كما أن التغيرات شملت علاقات أفراد العينة مع أفراد آخرين في عوائلهم، إضافة إلى علاقاتهم مع الآخرين في المجتمع ومشاركتهم في نشاطات وهوايات. وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية السابعة، التي تنص على أن: (إن أسلوب حياة المبحوث، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الإجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حساب توفير في البنوك والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإمتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات، والإنضمام إلى النوادي والجمعيات، ورابطة الأنشطة الإجتماعية والهوايات، والإنتماء إلى عشيرة أو قبيلة).

المبحث الثالث: الإستنتاجات

في ضوء ما جاء في الجانب النظري، والنتائج التي تم التوصل إليها في الجانب الميداني، توصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. دخل إقليم كوردستان منذ آذار سنة 1991 إلى مرحلة إنتقالية على فترتين، الاولى هي: فترة (الأمر الواقع 1991– 2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004–). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية، على الرغم من إختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية وإتساع رقعة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك إجتماعي عمودي ودرجة سرعة هذا الحراك، تمتاز هاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society).
2. ترافق مع التغيرات السريعة والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية للفترة من 1991 إلى نهايات العقد الأخير من القرن الماضي، الكثير من التخبط والفوضى نتيجة للتزاحم على النفوذ والدور والمكانة، وغيرها للقوى السياسية والإجتماعية الجديدة، الطامحة في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان، فأصبح من طبيعة عصرنة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية، أن تخلق فرصاً ومصادر جديدة لجمع الثروة بطرق شرعية أوغير شرعية. كما خلقت فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، ولتغير مستمر للمهن، وإيجاد اكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا أدى إلى حراك إجتماعي تصاعدي سريع، وغير طبيعي، لا يردعه رادع، ولا ينظمه معيار او قيمة إجتماعية الى حد كبير. وهو من جانبه خلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر، وهذا يحيل دون تطور الظواهر الطبقية، وبالنتيجة يحيل دون تبلور الثقافة والوعي الطبقي والأيديولوجية الطبقية، والتثقف بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل

الطبقات تحمل في أطوالها بقايا من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى، هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبة والوعي، انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها.

3. إن المجتمع الكوردستاني، يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الإقتصادية من خلال عملية تنموية، لذا تشكل (القوى العاملة) في إقليم كوردستان الأساس الحقيقي للتصنيف الطبقي للمجتمع، ولكن يبقى أن معدل المشاركة لسكان إقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 41٪. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع حركة السوق وسوق العمل في إقليم كوردستان. كما أنها تتوزع بشكل متفاوت في النسب بين القطاعات الإقتصادية العام والخاص والمختلط، لتشكل تفاوتاً في الأنشطة الإقتصادية المختلفة، ولتأخذ القطاع الخدمي الصدارة في ذلك.

4. يشكل التوزيع النسبي بين الجنسين في القوى العاملة، المشاركة في النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعاته فجوة إجتماعية بين الجنسين، وذلك يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي، على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر، وعلى مستوى المحافظات، وعموم إقليم كوردستان. وهذا يدل على تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة، فينتج عنه تناقص في مستوى ودرجة الحراك الإجتماعي التصاعدي للمجتمع ككل.

5. إن التوزيع اللامتوازن للمشاريع بين المحافظات، يؤدي بالنتيجة إلى إختلال في توازن الحراك الإجتماعي. حيث الحراك يكون أنشط في محافظة وبطيئة في محافظة أخرى. مما يتحول إلى لاتوازن إجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل، والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية. وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات، ولترتب على كل ذلك نتائج سكانية، وبيئة سلبية أخرى كثيرة.

6. إن حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات، والأنشطة الإقتصادية المختلفة تحول الحراك الإجتماعي إلى عملية غير متوازنة إجتماعياً، حيث

تتحرك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الفجوة الإجتماعية بين مختلف طبقات، وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لاتوازن وعدم الإستقرار الإجتماعي. حيث ترتقي طبقات وفئات معينة على سلم المهنة والغنى والحصول على ما يوفر لهم أسلوب جديد ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليها في نوع المهنة، ومقدارالدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والرفاهية.

7. يتسم النظام الطبقي في المجتمع الكوردي بخاصية النظام الطبقي المفتوح، حيث يتوزع الناس على الطبقات على أساس الثروة، والقوة والهيبة غير الموروثة، تتداخل عدة عوامل أيديولوجية وسياسية وإقتصادية وثقافية في تكوينه وتحدد تسلسه في السلم الهرمي، من الممكن الإنتقال من سُلّم إلى أعلى او بالعكس الهبوط من سُلّم إلى أوطأ منه. وعليه فهو نظام يتيح للأفراد الإنتقال داخل النظام التدرجي والتحرك من مستوى إقتصادي وإجتماعي إلى آخر، او من طبقة إجتماعية إلى أخرى.

8. على الرغم من أن خاصية النظام الطبقي المفتوح، هي السمة الإجتماعية البارزة للمجتمع الكوردي فانه لا يخلو من خصائص النظام الطبقي المغلق كذلك. ففي المجتمع الكوردي عشائر وطوائف مغلقة طبقياً. مثال على ذلك (طائفة الأيزيدية وطائفة الكاكه يية). إن أساس النظام الطبقي عند هاتين الطائفتين هو (الدين) الذي ينظم المراتبية على درجات تتفاوت من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الإجتماعية. تنتظم في سلسلة معقدة متدرجة من المراتب الروحية والإجتماعية. تحدد العقيدة وظائف كل مرتبة منها، وما عليها من الواجبات، والمسؤليات تجاه المراتب الأخرى. ولكل مرتبة من هذه المراتب إمتيازاتها الخاصة ومكانتها الإجتماعية بين المراتب الأخرى. تقوم البنية الإجتماعية للأيزيدية والكاكائية على أسس قبيلة – عشائرية – دينية.. وهي ذكورية متشددة. كل المكانات والسلطات الدينية ومهامها، جميع رؤساء وأعضاء المجالس الروحانية محتكرة بالأطلاق على الرجال. المهام الدينية والإجتماعية في هاتين الطائفتين تتوزع بين مراتبها الروحية

والدنيوية، وكل مرتبة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صلاحيات ومهام المراتب الأخرى. لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً او نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والإلتزامات في درجاتها. حتى الزواج عندهما محدد طبقياً. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها. فالزواج محصور بالطبقة، كما انه محصور بالطائفة كذلك.

9. شهد إقليم كوردستان منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الاول من الالفية الثالثة (1999-2010) تغييرات كبيرة وبنائية في الوضع الإقتصادي. فظهر في الأفق شروط ومستلزمات إقتصادية وسياسية لحراك إجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه المرة المجتمع الكوردستاني في كل طبقاته وفئاته الإجتماعية.

10. في تصنيف الأفراد حسب التراتبية الإجتماعية، وما تترتب على هذا المعيار من مكانات وأدوار وإمتيازات إجتماعية فإن المجتمع الكوردي يأخذ المهنة معياراً في المرتبة الأولى، ويليها المستوى التعليمي كمعيار في الدرجة الثانية. ومن ثم الإنحدار الإجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) فـ في الدرجة الثالثة وأخيراً تأتي الثروة والدخل في المرتبة الرابعة معياراً لتحديد المرتبة الإجتماعية.

11. إن الحصول على شهادات علمية عالية تترتب عليه زيادة دخل الفرد، وإرتقائه في العمل ويغير من طبيعة عمله بنسب متفاوتة. كما انه يأتي في المرتبة الاولى من حيث الأسباب المؤدية إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي. تضاف اليه وبنسب متفاوتة أسباب أخرى أهمها الجهد الشخصي والطموح، الإنتماء إلى الأحزاب السياسية، الخبرة المهنية، والأصل الإجتماعي، من حيث العائلة والأسرة والعشيرة (المحسوبية والمنسوبية). وتدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي مقبلٌ على واقع جديد لم يعد الأفراد يعتمدون على المحسوبية والمنسوبية أو إنتهاز الفرص والحظ أو حتى الإنتماء إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الإجتماعية. وإنما الإعتماد على المهن، والجهد الشخصي.

12. إن الحراك الإجتماعي بين الأجيال جارٍ في المجتمع الكوردي، والمؤشرات التي تستدل عليها من خلال المقارنة بين المهن، التي يمارسها المبحوثون، بالمهنة التي كان آبائهم يمارسونها لتظهر أن الأغلبية الساحقة من الجيل الجديد لم تمارس المهنة التي كان آباؤهم يمارسونها. وهذه النتيجة تبين درجة الأختلاف بين الجيلين وهي من جانبها تشير إلى حدوث قدر كبير من الحراك الإجتماعي.
13. يتكون الدخل الشهري للفرد في إقليم كوردستان، من الدخل الذي يأتي من الراتب، والدخل الذي يأتي من مصادر أخرى تشمل أعمال حرة إضافية، وثروة موروثة، وعقارات، وتوفير في البنك، ودخل أفراد العائلة من الذين يعملون. كل ذلك بنسب متباينة.
14. إن حركة متوسط دخل الفرد من جميع المصادر السابقة، بحسب البيانات التي تم التعامل معها في هذه الدراسة وللفترة من 2003 إلى 2010، تتميز بأنها حركة تصاعدية تراكمية بإستمرار، تؤدي بشكل مستمر إلى حراك عمودي متصاعد للأفراد.
15. كل البيانات الواردة في الجداول الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة تثبت كلها أن تغييرات كبيرة حصلت في حياة المجتمع الكوردي للفترة من 2003– 2010 شملت نواحي كثيرة مادية، وثقافية عامة وخاصة، كما شملت جوانب في القيم، والعادات، والتقاليد، ومعتقدات متجاوزاً بعضاً منها ومنتجاً بدائل لها. تجسدت هذه التغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإمتلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات، والإنضمام إلى النوادي، والجمعيات ورابطة الأنشطة الإجتماعية والهوايات. والإنتماء إلى عشيرة او قبيلة، كانت لها الأثر الإيجابي الكبير في مجمل الأنشطة، والسلوكيات والعلاقات وغيرها من عناصر الحياة اليومية للأفراد والجماعات. ماعدا بعض النواحي، التي تتعلق بالمعتقدات الدينية والفروقات الجنسية، التي لاتزال متأخرة بالنسبة إلى العناصر الأخرى، وان التغير لم يشملها الا بدرجة ضئيلة.

16. إن المقارنة بين أسلوب حياة الآباء، والأبناء من خلال البيانات الواردة في هذه الدراسة، تثبت أن تغيراً حصل في أسلوب حياة الأبناء وسلوكياتهم واهتماماتهم الحياتية بإتجاه الأهتمام بقضايا وقيم حديثة ومدنية. هذا التغير يشير إلى حصول حراك تصاعدي حصل في المجتمع الكوردي سرى آثاره على النواحي المادية والثقافية بين الجيلين

المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات

أ) الإقتراحات:

إن الدراسة الحالية تناولت أشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، في جزء محدد هو إقليم كوردستان – العراق، وخلال فترة زمنية محددة شملت الأعوام المحصورة بين 2003 و2010 غير انه بحاجة إلى دراسات وبحوث أخرى تصب في إتجاهات وأهداف أخرى. عليه نقترح:

1. أن تحث كلية الآداب/ قسم علم الإجتماع في جميع جامعات إقليم كوردستان طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على إجراء المزيد من البحوث في الحراك الإجتماعي على صعيد إقليم كوردستان – العراق، والمجتمع الكوردي بشكل عام للحصول على مقارنات بين كل جزء من أجزاء كوردستان.
2. أن تقوم وزارة التعليم العالي في حكومة إقليم كوردستان إجراء المزيد من البحوث عن ماهية الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي في فترات ومراحل مختلفة من تأريخ هذا المجتمع، للوقوف عند حقيقة البناء الإجتماعي، من حيث التراتبية الإجتماعية، والتكوينات الطبقية، والحراك ضمن النظم الإجتماعية.
3. إيلاء طلبة الدراسات العليا/ قسم علم الإجتماع، الإهتمام بهذه الإشكالية في المجتمع الكوردي، من حيث أسبابها وإتجاهاتها، وبالإعتماد على نتائج

مؤشرات أخرى، منها المؤشر السياسي، من خلال معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية، وعضويته فيها، وأثرها في حراكه الإجتماعي. إضافة إلى ذلك عن طريق المؤشر الثقافي وذلك من خلال تحليل تغييرات في المعتقدات، والقيم والأعراف، ومقاييس التمييز الجندري، وأثرها في الحراك الإجتماعي.

4. إن دراسة القوى العاملة، والطبقات الإجتماعية في المجتمع الكوردي، وحراكها في ضوء المتغيرات والمستجدات الإجتماعية والإقتصادية، وبالعلاقة مع التحولات في العراق وحركة العولمة على الصعيد الدولي لها أهمية كبيرة، تستوجب من وزارة التعليم العالي والجامعات في إقليم كوردستان، وأقسام علم الإجتماع في كليات الآداب، حث الطلبة على إجراء بحوث عديدة، ومن زوايا مختلفة.

ب) التوصيات:

تأسيساً على نتائج الدراسة ومعطياتها النظرية، وإنطلاقاً من تحليل البيانات الجاهزة والبيانات الواردة في الجداول تم إعداد التوصيات التالية:

1. على حكومة إقليم كوردستان العمل على ارتفاع معدل مشاركة سكان إقليم كوردستان، وخاصة من الذين يشكلون القوى العاملة، في عملية تنمية تشامل جميع نواحي الحياة، وبالأخص في عملية بناء البنية التحتية الإقتصادية، وذلك من أجل إيجاد فرص أكثر لحراك إجتماعي يشمل العدد الأكبر من مواطني إقليم كوردستان.

2. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط العمل على معالجة التوزيع اللامتوازن للقوى العاملة في إقليم كوردستان، بين القطاعات الإقتصادية العام والخاص والمختلط. وذلك لصالح القطاع الخاص والمختلط من أجل معالجة ظاهرة الإتكالية على الحكومة، والبطالة المقنعة المتضخمة في الدوائر الحكومية، والقطاع الخدمي من جهة، ومن أجل إتاحة فرص أكثر للحراك

الإجتماعي الطبيعي من خلال المهن، وبالإعتماد على الخبرة والإختصاص والجهود الشخصية.

3. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية، والمجلس الأعلى للنساء، ومنظمات المجتمع المدني العمل على معالجة ظاهرة التوزيع اللامتساوي بين الجنسين في القوى العاملة المشاركة في النشاط الإقتصادي في مختلف قطاعاته. وذلك من أجل معالجة تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة في المجتمع الكوردي.
4. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط، وهيئة الإستثمار، وإتحاد مستثمري كوردستان، وجهات أخرى معالجة التوزيع اللامتوازن للمشاريع بين المحافظات من أجل إيجاد البيئة الإجتماعية والإقتصادية التي تتيح الفرص المتكافئة للحراك الإجتماعي في جميع المحافظات.
5. على حكومة إقليم كوردستان ووزارة التخطيط وهيئة الإستثمار واتحاد مستثمري كوردستان وجهات اخرى العمل على معالجة حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة من اجل ردم الفجوة الإجتماعية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع وتقليص اللامساواة وايجاد الفرص المتكافئة لحراك جميع الفئات المهنية بغية تحقيق العدالة الإجتماعية.
6. على وزارة التعليم العالي، ووزراة التربية الإرتقاء بالمستوى العلمي في المراحل الدعمودية المختلفة. وبشكل الدراسات المهنية والحرفية لخلق كوادر وسطية تحتاجها سوق العمل والإنتاج والتنمية في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة من حياة مجتمعنا الكوردي.
7. على جميع الوزارات، والهيئات الإختصاصية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات والإتحادات الإهتمام بجمع المعلومات والإحصائيات المختلفة لجوانب متعددة من حياة المجتمع الكوردي، وحركة تطوره من أجل رفد البحوث والدراسات العلمية بالمعلومات والأرقام التي توسع مداركها، وتعمف مسيرها وتغني مصداقيتها العلمية.

مصادر الدراسة

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. القرآن الكريم.
2. الدستور العراقي.
3. إبن خلدون، مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995.
4. أبو زيد، احمد، البناء الإجتماعي، الجزء الاول، المفهومات، المكتب الجامعي الحديث، 1987.
5. أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل إلى علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
6. أحمد، غريب محمد سيد، الطبقات الإجتماعية – النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1983.
7. أحمد، غريب سيد، علم الإجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1997.
8. احمد، كمال مظهر، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد 1987.
9. احمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد1981.
10. احمد، جمال رشيد، ظهور الكورد في التأريخ، دار آراس،ج2، ط2، اربيل، 2005.
11. آرون، ريمون. صراع الطبقات، ترجمة عبدالحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط2 1980.
12. استيتية، دلال ملحس، التغير الإجتماعي والثقافي، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008.

13. الياس، سليم بطرس، دور المثقفين في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كوردستان – العراق. رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم علم الإجتماع، كلية الآداب – جامعة صلاح الدين، اربيل،2007

14. امين، سمير، بعض قضايا للمستقبل، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1990.

15. امين، سمير، الإقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دارالفارابي، ط1، 2002.

16. أنجلس، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار النداء للطباعة والنشر.

17. إيفانز برتشارد، الأنثروبولوجيا الإجتماعية، ترجمة احمد ابو زيد، الأسكندرية، 1975.

18. إيغلتون، ويليام القبائل الكوردية، ترجمة: د. احمد محمود خليل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، اربيل 2006.

19. البدليسي، الأمير شرف خان، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الملا احمد الروزبياني، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط2، اربيل، 2001.

20. بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

21. بدوي، السيد محمد، مبادىء علم الإجتماع، دار المعارف بمصر، ط1971،3.

22. البدوي، محمد علي، دراسات سوسيولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.

23. برونسن، مارتن فان، الآغا والشيخ والدولة، البنى الإجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الإستراتيجية، ج1، ط1، بغداد – أربيل – بيروت، 2007.

24. البعجة، فتحي محمد، التطور الإجتماعي لإقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، بنغازي، ط1 2006.

25. بوتومور، ت.ب، تمهيد في علم الإجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978.

26. بوتومور، ت.بـ، الطبقات في المجتمع الحديث،ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة،ط2، 1979.
27. الجادري، عدنان حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الاولى 2003.
28. الجاوشلي، هادي رشيد، الحياة الإجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1970.
29. جلبي، علي عبدالرزاق، علم إجتماع السكان، بيروت 1984.
30. جلبي، علي عبد الرزاق، المجتمع والثقافة والشخصية. دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
31. جلبي، علي عبدالرزاق، أسس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الأسكندرية، 1999.
32. جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1، اربيل، 2008.
33. جنزبرج، موريس، علم الإجتماع، ترجمة فؤاد زكريا ومهدي علام، دار سعد للطبع والنشر والأعلان، القاهرة، لايوجد سنة الطبع.
34. جورفتش، جورج، دراسات في الطبقات الإجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب،1972.
35. جيدنز، انتوني، مقدمة نقدية في علم الإجتماع، ترجمة احمد زايد وآخرون.
36. جيرار بن سوسان، وجورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي.
37. حسن، عبدالباسط محمد، أصول البحث الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1975.
38. الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الإجتماع، دار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الاولى،1999.
39. الحسن، احسان محمد، النظريات الإجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر عمان، ط1 2005.
40. الحسني، وليد، المجتمع المفتوح (والمغلق)، قاموس الفكر السياسي،2007

41. الخشاب، مصطفى، المدخل إلى علم الجتماع، دارالقومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965.

42. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002

43. خصباك، شاكر، الأكراد، بغداد، مطبعة شفيق، 1972.

44. خليل، خليل احمد، مفاتيح العلوم الأنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

45. خليل، سامي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطابع كويت تايمز، الكويت، 1980.

46. الخولي، سناء، مبادئ علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.

47. الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ط1، دون الإشارة إلى منشا الدار، 2003.

48. دال، روبرت إيه، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشروالتوزيع، عمان، 1995.

49. دسوقي، كمال، الإجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو الأمريكية، ط1، القاهرة 1971.

50. الدقس، محمد عبدالمولى، التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.

51. دوفرجيه، موريس، علم إجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2001.

52. الذهب، محمد عبدالعزيز، التربية والمتغيرات الإجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006.

53. ذيبان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1 1990.

54. رازين، فلاديمير، حول نظرية التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية، دار الفارابي، بيروت، ط1، تشرين الثاني 1980.

55. رمزون، حسين وعدنان الأحمد، مدخل إلى علم الإجتماع الحديثه دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002.

56. ريبودون وف. بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007.

57. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، 2000.

58. رسول، شورش حاجي، الأنفال الكورد ودولة العراق، ترجمة مجموعة من المترجمين، السليمانية، 2005.

59. رشوان، حسين عبدالحميد احمد، التغير الإجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2008.

60. السروجي، طلعت مصطفى، التنمية الإجتماعية من الحداثة إلى العولمة المكتب الجامعي الحديث، مصر- الأسكندرية، 2009.

61. الزوبعي، ابراهيم خليل واخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل1980.

62. سعفان، حسن شحاتة، اسس علم الإجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1957.

63. السيد، عبدالمعطي، علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1997.

64. شاميلوف ا. حول مسالة الإقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الحوادث، ط2، بغداد، 1984.

65. الشخيبي، علي السيد، علم إجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

66. شينو، جان، نمط الإنتاج الأسيوي، بعض منظورات للبحث، ضمن كتاب نمط الإنتاج الأسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت1972.

67. العلايلي، عبدالله، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الاول، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974.

68.عبدالباقي، زيدان، ركائز علم الإجتماع، بدون دار للنشر، بدون سنة النشر.

69.عبدالحميد، عالية، الإصلاح الإداري، قضايا نظرية ومداخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007.

70.عبود، زهير كاظم، الأيزيدية، حقائق وخفايا وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروته ط1، 2005.

71.عثمان، ابراهيم. مقدمة في علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

72.العزاوي، عباس، عشائر العراق،ج2، الكردية، مطبعة المعارف،بغداد 1947.

73.عزت، فائزة محمد، الحياة الإجتماعية للكورد بين القرنين 10- 15م، من مطبوعات الأكادمية الكوردية، أربيل 2009.

74.علي، حيدر ابراهيم، التغير الإجتماعي والتنمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1982.

75.العمر، معن خليل، التغير الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

76.العمر، معن خليل، ثنائيات علم الإجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2001.

77.العمر، معن خليل، معجم علم الإجتماع المعاصر،ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2000.

78.العمر، معن خليل، البناء الإجتماعي— انساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 1999.

79.غدنز، انتوني، علم الإجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، ط4، بلا تأريخ الطبع.

80.غرايبة، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3،عمان، 2002.

81.الغزوري، فهمي سليم وآخرون، المدخل إلى علم الإجتماع، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2004).

82.غيث، محمد عاطف، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

83.غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الإجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة الطبع.

84.الفندي، محمد ثابت. الطبقات الإجتماعية. القاهرة 1949.

85.فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة، محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، دون تأريخ الطبع.

86.القصير، عبدالقادر، الطبقية، دارالنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997.

87.القصير، مليحة عوني ومعن خليل عمر، المدخل إلى علم الإجتماع. مطبعة جامعة بغداد 1981.

88.قفطان، محمد فاضل محمد، التنمية الإقتصادية، مطبعة الحوادث، بغداد،ط1، 1984.

89.قنوص، صبحي محمد، دراسات في علم الإجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000.

90.الكردي، محمود، التحضر، دراسة إجتماعية، دار المعارف. القاهرة،1986.

91.لاروك، بيار، الطبقات الإجتماعية، ترجمة جوزف عبود كبة،منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980.

92.لينين، فلاديمير أ، كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999.

93.مارشال،جوردن، موسوعة علم الإجتماع، المجلد الاول، ترجمة احمد عبدالله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000.

94.ماركس، انجلس، مختارات، الجزء الاول (بيان الحزب الشيوعي)، دار التقدم، موسكو.

95.محمد، مسعود، إلى أمير حسن بور حيثما يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر الكوردي، بغداد، 1984.

96.محمد، يوسف، دكانة المكتب، بيروت، دار ابن حزم، 1999.

97.محمد، محمد علي، المفكرون الإجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من اعلام علم الإجتماع الغربي، دار النهضة العربية، بيروت، بلا تأريخ الطبع.

98.محمد، خليل اسماعيل، إقليم كوردستان – العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، دون الإشارة إلى دار النشر، ط3، اربيل، 1999.

99.محو، لقمان أ، الكورد وكوردستان، ترجمة: هفال، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ط1 2007.

100. مكدول، ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004.

101. مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج1، بلا تأريخ الطبع.

102.موريس، جنزبرج، علم الإجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، بلا تأريخ الطبع.

103.ميشيل، دينكن، معجم علم الإجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980.

104.نصر، سليم وكلود دوبار، الطبقات الإجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1982.

105.النكلاوي، احمد، التغير والبناء الإجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1 1968.

106.نور، محمد عبدالمنعم، اسس الإجتماع الأنساني، دار المعرفة، القاهرة 1960.

a. wikipedia.org/wiki/Social_mobility

107.نيكيتين، باسيلي، الكرد، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطالباني، دار سيبيريز للطباعة والنشر، ط1، دهوك 2008.

108.نيكيفوروف، ف ن، الشرق والتأريخ العالمي، حول أسلوب الإنتاج الآسيوي، ترجمة وتقديم الدكتور توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت، ط1 1981.

109. هاملتون، أي، أم. طريق في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط2، اربيل 1999.

110. هانتنتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، بيروت، 1993.

111. الهرزاني، نوري ياسين، الكاكه يية، دراسة انثروبولوجية للحياة للإجتماعية، معهد التراث الكوردي، مطبعة آراس، ط1، اربيل، 2007.

112. هولتكرانس، ايكه، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973.

113. وافي، علي عبد الواحد، المدينة الفاضلة للفارابي. جدة، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984.

ثانياً: المصادر باللغة الكوردية

1. ئەسەسەرد، فەرید، دەربارەی شێوەی ئاسایی بەرهەمهێنان لە کوردستاندا، لە بڵاوکراوەکانی دەزگای ناوەندی رۆشنبیری (کۆمەڵە)، چ1، 1987.

2. ئەسەسەرد، فەرید، ئەتڵەسی سیاسی هەرێمی کوردستان- 1914- 2005، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلێمانی، 2010.

3. ئیزەدی، میهرداد، چەردە باسێك لەبارەی کوردناسەوە، وەرگێرانی: ئەمین شوان، دەزگای چاپ وپەخشی سەردەم، سلێمانی، 2007

4. بێشکچی، ئیسماعیل، کورد وکوردستان لە نامەکەی ئیسماعیل بێشکچی بۆ یونسکۆ، وەرگێرانی: موکری، چاپخانەی شەهید ئازاد هەورامی، کەرکوك، چ2006، 3.

5. تۆفیق، رێبوار حەمە، کۆمەڵی هەقە (لە شێخ عەبدولکەریمی شەدەڵەوە تا حەمەسووری کلاوقووت- 1920- 1986) ئینستیتیوتی کەلەپووری کوردی، چ1، سلێمانی، 2010.

6. خەزنەدار، مارف، مێژووی ئەدەبی کوردی، دەزگای چاپ وبلاوکردنەوەی ئاراس، بەرگی یەکەم، چ1، هەولێر 2001.

7. رەزا، موزەفەر هەمزە، بودجەی گشتی حکومەتی هەرێم، شیکردنەوەیەکی ئابووریانە بۆ پێکهاتە وتەرخانەکان، لە بلاوکراوەکانی گۆڤاری (ئابووری سیاسی)، سانتەرێکای ئابووریناسانی کوردستان، هەولێر، ژ(1) ساڵی 2011.
8. زەند، کەریم، ئایین وباوەڕ لە کوردستاندا، سلێمانی، 1971.
9. شەمزینی، عەزیز، جوڵانەوەی رزگاریی نیشتمانیی کوردستان، وەرگێڕانی: فەریە ئەسەسەرد، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، چ4، سلێمانی، 2006.
10. شەوانی، محەمەد، سۆسیۆلۆژیای چینە کۆمەڵایەتیەکان، دەروازەیەک بۆ شیکردنەوەی چینایەتی کۆمەڵگای کورد (بلاونەکراوەتەوە).
11. عەسکەری مستەفا، ئاوڕدانەوەیەک لە بزووتنەوەی هەفتە، دەزگای چاپ وبلاوکردنەوەی ئاراس، چ2، هەولێر، 2008.
12. غەفوور، عەبدوڵڵا، سنووری کوردستان، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە،چ2، هولێر،2005.
13. قاسملوو، عبدالرحمان، کورد وکوردستان، وەرگێڕانی: عبدالله حسن زادە، چاپخانەی رۆژهەلات، هەولێر،2007.
14. کاکەیی، هاشم وهەردەوێل کاکەیی، روشناییەك بۆ مێژوو، گۆڤاری کاروان، ژمارە 38، 1985.
15. لازاریف.م.س. مێژووی کوردستان، وەرگێڕانی: وشیار عەبدوڵلاسەنگاوی، چاپخانەی رۆژهەلات، هەولێر، 2009.
16. محەمەد، مەسعود، بۆ ئەمیری حەسەن پوور لە هەر کوێیەك بێت، دەزگای رۆشنبیری وبلاوکردنەوەی کوردی، بەغدا، 1984.
17. میران، رەشاد، رەو شی ئایینی ونەتەوەیی لە کوردستان، کتێبی سەنتەری برایەتی، چ2، هەولێر، 2000.
18. هەورامانی، محمد امین، کاکەیی، بەغدا،1984.

ثالثاً: المصادر باللغة الأنكليزية

1. Centers.R: " The psychology of social classes"
2. Eble , R.L "Essenyial Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prentice-hall.1972.
3. Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14.
4. Encyclopaedia Britannica ,1985.
5. John Scott & Gordon Marshall. Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York,3th edition revised 2009.
6. Lawman,Niomi, Illustrated Dictionary Of Sociology,LOTUS PRESS, FP 2004,New Delhi.
7. Schaeter,Richard T. SOCIOLOGY.Mc Graw Hill.NewYork. 9th edition.2005.
8. S.M.Lipset, R.Bendix.
9. Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw-Hill Book Company,NewYork,1978.
10. Sorokin.p: "Social Mobility'.

رابعاً: اطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير

1. حسن، نوزاد محمد، واقع وآفاق التنمية الصناعية في منطقة كردستان للحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992.
2. رقية عبدالالاه محمد حردان، التعليم والحراك الإجتماعي، دراسة ميدانية بمدينة سوهاج. (رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.
3. الشمري، احلام جبار عبدالله،السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.

4. عبدالقادر، شيلان حميد، الآثار الإقتصادية للتوسع الحضري في مدينة أربيل للمدة (1992– 2007)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد في جامعة صلاح الدين، 2009.
5. قادر، احمد اسماعيل، تحليل تجارب دولية مختارة في الخصخصة مع التركيز على تحليل وتقييم عمليات خصخصة القطاع الصناعي في إقليم كوردستان - العراق للمدة (1997– 2008)، رسالة ماجستير مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد– جامعة السليمانية (غير منشورة)، 2009.
6. نعيمة حسن جابر، التعليم والحراك الإجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية. جامعة عين الشمس، 1991.

خامساً: الدوريات باللغة الكوردية

1. الإدريسي، أمين محمد سعيد، التنميه المستقبليه لإقليم كوردستان– العراق، گۆڤاری (ئابووری سیاسی) گۆڤارێکی وەرزییە سەنتەری ئابووریناسانی کوردستان دەریدەکات، هەولێر، 2010.
2. خالد، حيدر، تحليل إقتصادى لمشكله البكالة المقنعه في إقليم كوردستان، گۆڤاری (ئابووری سیاسی) هەولێر، 2010.
3. خدر، ئەحمەد عەبدولڕەحمان، داهاتی تاکەکەس لە هەرێمی کوردستان وعیراق، گۆڤاری (ئابووری سیاسی)، 2010.
4. خدر، ئەحمەد عەبدولڕەحمان، هێزی کار لە هەرێمی کوردستان وعێراقدا، گۆڤاری (ئابووری سیاسی) هەولێر، 2010.
5. ڕۆژنامەی (بازاڕ) ڕۆژنامەیەکی ریکلامی- هەمەڕەنگە، هەولێر، ساڵی یەکەم، 2011.
6. ڕۆژنامەی (بازرگانی سەردەم)، ڕۆژنامەیەکی ڕۆشنبیری پیشەییە، ژووری بازرگانی وپیشەسازیی هەولێر 15 ڕۆژ جارێك دەری دەکات.

7. شاويس، دلير اسماعيل، پێكهاتەی كۆمەلایەتی كوردستانی عێراق لە سالآنی شەستەكاندا، گۆڤاری سەنتەری برایەتی، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە لە هەرێمی كوردستان.

سادساً: الدوريات باللغة العربية

1. أبو العينين، فتحي. التمايز الإجتماعي في العمران البشري، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990.
2. بن جنات، زهير، التنمية والحراك الإجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس، مجلة علوم الأنسانية، السنة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006.
3. الدشولي، شريف، وجهة نظر حول نمط الإنتاج الأسيوي، الثقافة الجديدة، السنة السابعة، العدد الرابع،عدن، نيسان 1978.
4. مشاقرة، فاطمة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الإجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الاول، 2007.
5. نزان، كندال، لمحة عن تأريخ الأكراد، دراسة منشورة في المجلة الدورية (دراسات كردية)عن المعهد الكوردي- باريس، العدد 4، السنة التاسعة، 1993.

سابعاً: المواقع الألكترونية:

1. تيزيني، طيب، المجتمع المفتوح أهو الرهان؟

2009http://www.alarabalyawm.net

2. جنكور، محمود سالم علي، اثر التعليم في الحراك الإجتماعي بالمجتمع الليبي، اطروحة دكتورا 2004 2005، منشورة في عدة مواقع الكترونية.
3. خنسي، بيوار، الحزام النفطي في كوردستان، موقع حكومة إقليم كوردستان www.Krg.org

4. ديفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الإنتقالية، مارس /اذار 2010 مقابلة منشورة على موقع: العدالة للجميع www.adala4all.org، بإدارة منظمة المجتمع العراقي النموذجي.

5. عيسوني، كامل، مفهوم الحراك الإجتماعي وعلاقته بالدخل والتعليم والمكانة الإجتماعية. www.khaledaltowaim.com

6. غليون، برهان، النخبة والشعب: مقتطفات من كتابي الأخير.(مع بعض التعديلات) موقع: الحوار المتمدن نشر في 25/1/ 2011. تم زيارة الموقع في 2011/5/10

7. كبة، إبراهيم، أشكالية الإقتصاد الإنتقالي للأستاذ شارل بتلهايم، موقع مجلة (الثقافة الجديدة): http://www.althakafaaljadeda.com/337

8. كبة، سلام ابراهيم عطوف، العشائرية ودولة القانون في العراق، موقع: الحوار المتمدن – العدد 2747، 2009/8/23.

9. ماركس، كارل، أشكال الإنتاج ماقبل الرأسمالية، عن:(الأرشيف الماركسي) ترجمة لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعته، دار ابن خلدون، منشور على موقع: الحوار المتمدن العدد 2919– 2010/2/16.

10. موسوعة مقاتل من الصحراء، www. Mokatel.com /Social Mobility

11. الهاشمي، حميد، المجتمع الإنتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، موقع: الحوار المتمدن، العدد: 1614– نشر في 2006/7/17.

12. وتوت، علي، قراءة لحقائق التغيير في المجتمعات التقليدية: العراق وقضايا المرحلة الإنتقالية، موقع الدكتور(علي وتوت).

13. http://books.google.com/ P.Sorokin.Social Mobility.
14. http://books.google.com/ S.M.Lipset, R.Bendix. Social Mobility in Industrial Society.
15. http://www.springerlink.com/ David L.Sills (ed.). International
16. http://www.krg.org
17. http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx
18. http://www.althakafaaljadeda.com
19. www. Ulum.nl
20. www.pukmedia.com


MOHAMED KHATAB

Social Mobility In Kurdish Society

Problems and Indicators

Aza Haseeb Qaradaghi





الأردن-عمان -وسط البلد- ش. السلط - مجمع الفحيص التجاري- تلفاكس، 2739 463 6 962+

خلوي5651920 79 962+ ص.ب 8244 الرمز البريدي 11121 جبل الحسين الشرقي

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية ش. الملكة رانيا العبدالله - مقابل كلية الزراعة - مجمع زهدي حصوة التجاري

www.muj-arabi-pub.com

E-mail:Moj_pub@hotmail.com